الإثنين 9 تشرين الثاني 2020
العدد 4194 السنة الخامسة عشرة
Lundi 9 Novembre 2020 no 4194 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
الوحش المالي
يواصل ضرب الصناعة

● **ماهر سلامة، محمد وهبة**
«الثقة» دُمّرت
على يد حرّاسها

● **مصباح رجب**
إعادة إعمار وسط بيروت:
الرهان المستحيل؟

شركات التدقيق: شكوك حول قدرة المصارف على الاستمرار [4]

تأليف الحكومة: المشاورات عادت إلى النقطة الصفر
باسيل للأميركيين: حرّرتموني [2]

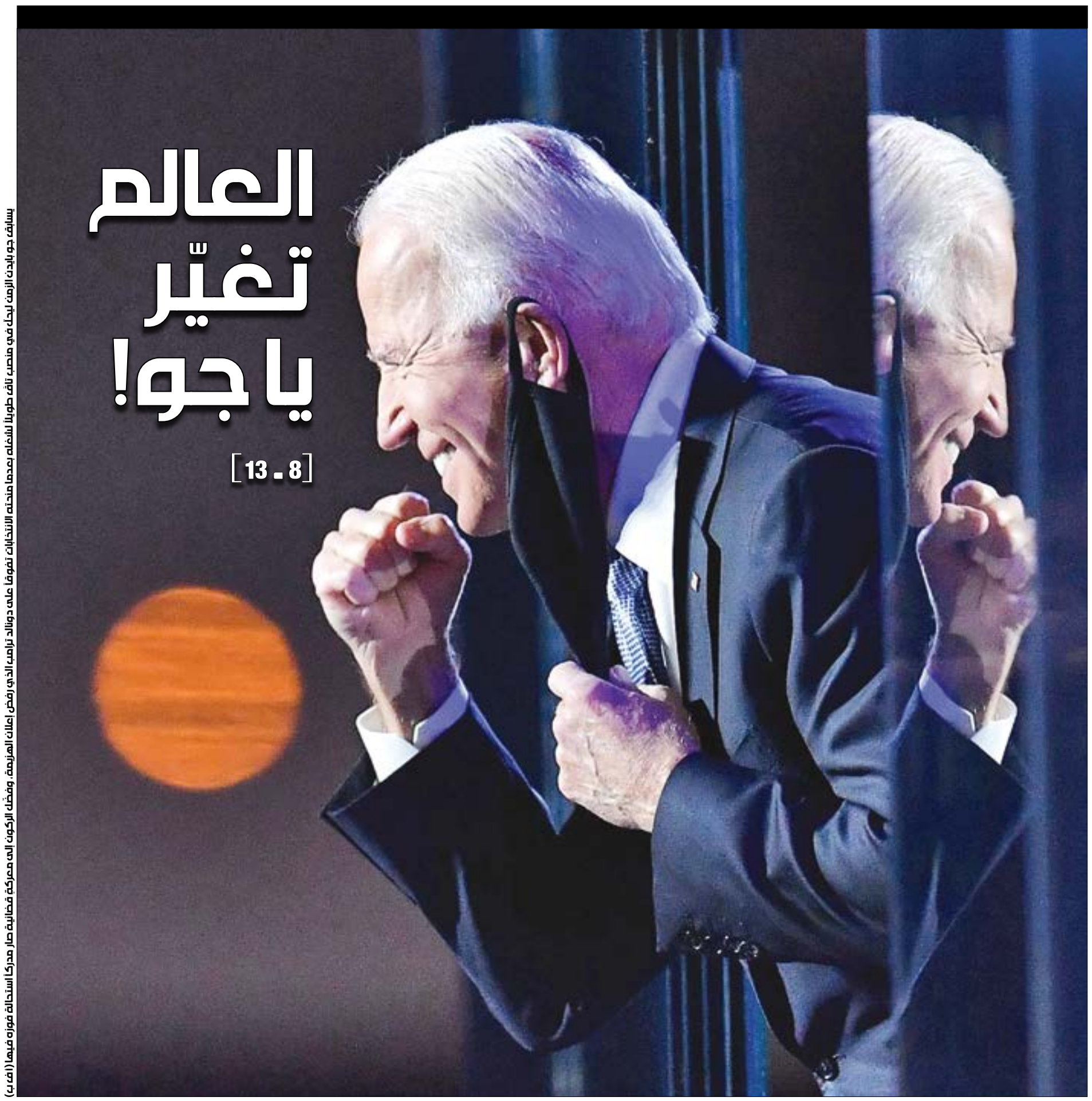

العالم تغيّر يا جو!
[8 ـ 13]

يسابق جو بايدن الزمن ليحلّ في منصب تلفّ طويلاً لشغله بعدما منحته الانتخابات تفوقاً على دونالد ترامب الذي رفض إعلان الهزيمة، وفضّل الركون إلى معركة قضائية صار مدركاً استحالة فوزه فيها (أ ف ب)

المشهد السياسي

تأليف الحكومة: المشاورات عادت إلى النقطة الصفر
باسيل للأميركيين: حرّرتموني

تحت عنوان «حرّرتموني»، تناول النائب جبران باسيل العقوبات الأميركية التي طالته. لم يرضخ للضغوط الأميركية المتواصلة لفك الارتباط بحزب الله، فكانت تهمة الفساد جاهزة. صحيح أنه ترك الهامش واسعاً أمام اختلاف الآراء مع حزب الله، لكنه كان حاسماً في أن العلاقة مع الحزب ليست شاناً أميركياً. كل ذلك، قاد باسيل إلى إنهاء مرحلة الابتعاد عن المواجهة في مفاوضات تأليف الحكومة. وهو إذ أمل أن تسهم العقوبات في تذليل العقبات، وابرزها إصرار سعد الحريري على المشاركة في تسمية الوزراء المسيحيين، أعاد إحياء بعض الشروط التي كان تم تجاوزها، وابرزها: رفض حكومة 18 وزيراً، ورفض المداورة التي تستثني وزارة المالية

(مروان بو حيدر)

«النجومية» مقابل التخلي عن حزب الله

بدأ مسلسل الضغوط على جبران باسيل خلال تأليف الحكومة الثانية للحريري. يومها كان أحد أسباب تعيين باسيل وزيراً للخارجية، لأن الحصانة تمنع فرض العقوبات. لكن "عندما استقال الحريري أو دُفع إلى الاستقالة"، رافضاً أن يشاركه باسيل في الحكومة، بدا ذلك بمثابة القرار الأميركي لنزع الحصانة عنه. وهناك كانت البداية مع موجات الترهيب والترغيب.

الشهر الماضي، انتقل التهديد إلى مرحلة أكثر تطوراً بعدما تبلّغ باسيل من رئيس الجمهورية أن مسؤولاً أميركياً كبيراً اتصل به وطلب منه ضرورة فك علاقة التيار الوطني الحر بحزب الله فوراً. في اليوم الثاني، يكشف باسيل أنه تبلّغ «من السفيرة الأميركية مباشرة ضرورة تلبية أربعة مطالب فوراً وإلا سأُفرض عليّ عقوبات أميركية بعد 4 أيام، أي في 25 تشرين. أما المطالب فهي فك العلاقة فوراً مع حزب الله، وثلاث نقاط أخرى، وطبعاً في المطالب والحديث كله، لا وجود لكلمة عن الفساد. ردّ فعلي الطبيعي السريع، كان أن الأمور لا تمشي معي في هذا الشكل، وأني أرفض هذا الموضوع».

وقال باسيل: "بعد ذلك، كانت مداخلات معي لإقناعي بأن هدف الأميركيين ليس فرض العقوبات عليّ، بل استقطابي لأكون شريكاً وصديقاً. والبرهان أن غيري لم يتم تحذيرهم، في حين أنهم أرادوا إعطائي فرصة لأخلص نفسي لأنهم يريدونني، وسمعتُ على مستويات عديدة كلاماً أننا لا نريد أن نخسر علاقتنا بباسيل. مرّ 25 تشرين الأول، وكنت أنتظر أن تصدر العقوبات يومها، ولكن قرر الأميركيون بعد ذلك أن يعطوا مهلة ثانية إلى 4 تشرين الثاني، أي اليوم التالي للانتخابات الأميركية، وتخلوا عن البنود 2 و 3 و 4، وحصروا مطلبهم بإعلان قطع العلاقة مع حزب الله، ولكن على قاعدة ثانية هي العصا والجزرة. زاروني في لقاءات طويلة وقدموا لي ما اعتبروه مغريات كافية من النجومية في لبنان وأميركا والربح السياسي الشخصي لي وللتيار، وما مشي الحال. وعقد بعد ذلك لقاء طويل في 4 تشرين الثاني، أي الأربعاء، وأعطوني مهلة أخيرة 24 ساعة لأغير رأيي وأفكر في ما عرضوه عليّ لمصلحتي ومصلحة لبنان، ونبهوني من العواقب في حال ساروا بالعقوبات».

أضاف: «مرّ الخميس طبعاً، وطبعاً لم يحصل شيء من جهتي، وصدرت العقوبات يوم الجمعة، أي في عز إعلان نتائج الانتخابات الأميركية كان بالهم عندي، وصدرت على أساس الفساد وحقوق الإنسان، وبالكاد ذكروا حزب الله، مع العلم بأنهم لم يتكلموا معي إلا عن حزب الله. طبعاً في كل هذا المسار، أنا بلغت المعني الأول بالموضوع وهو "التيار الوطني الحر" عبر الهيئة السياسية التي وافقت بالإجماع على الموقف بالشكل والمضمون. وبلغت المعني الثاني أي "حزب الله" عبر السيد حسن نصر الله مباشرة، الذي أبدى تفهمه لأي موقف يمكن أن نأخذه وأبدى استعداده لأي مساعدة نطلبها منه، وطبعاً أنا لم أطلب شيئاً في تلك اللحظة».

لم يكن الأمر يحتاج إلى مؤتمر صحافي، ليتم التأكد من أن «الفساد» هو الشمّاعة التي قررت الإدارة الأميركية أن تُلبسها لقرارها فرض عقوبات على جبران باسيل. حزب الله هو بداية سياستها في لبنان ونهايتها، لكنه ليس واضحاً لماذا غلّفت قرارها بعبارات لا تشبه أداءها. أرادت أن تُبدي حرصها على اللبنانيين، من خلال محاربة الفاسدين منهم، فلم تقع بدها إلا على جبران باسيل. لكن السياق الذي سرده الأخير عن مسار العقوبات، وإن عمد فيه إلى التمييز بين إدارة بائدة وإدارة آتية، يؤكد أن دولة لم تر يوماً أن حلفاءها، سياسيين ومصرفيين، غارقون في الفساد، لا يمكن أن تؤتمن على مساعدة اللبنانيين، صاحبة السجل الحافل في حماية الأنظمة الفاسدة، وشريكتها في سرقة ثروات بلدانها في المنطقة وفي العالم، لا يمكنها أن تحدّد من هو فاسد ومن ليس كذلك.

وتأكيداً لذلك، استعاد باسيل محطات الترغيب والترهيب التي مورست معه من قبل السفارة الأميركية ومن مسؤولين أميركيين. المطلب كان واحداً: فك الارتباط مع حزب الله، مقابل إغراءات قد تسيل لعاب أي طامح للحصول على الرضى الأميركي، الذي قد يفتح أبواباً لا تُفتح. لكن مع ذلك، حررت العقوبات باسيل من الضغوط المستمرة منذ صيف العام 2018، الظلم يكثر النفس الحرّة والأبيّة، وأنا اليوم أكثر حرية وعزّة.

وكرر باسيل الإشارة إلى أن الحديث معه «تضمن «حزب الله» وكل شيء الا الفساد، والعقوبة تضمنت الفساد وحقوق الإنسان، وبالكاد تم ذكر الحزب. لو قبلت معهم بقطع العلاقة مع «حزب الله»، لم أكن فاسداً؟ ثم قانون ماغنتسكي يتناول قضايا حقوق الانسان مثل خاشقجي، أما قضايا الفساد الواردة بخصوصي فهي مضحكة مثل أزمة الطاقة بلبنان - أزمة النفايات - أزمة تلوث البحر - انفجار المرفأ - في الخارجية تعييني فاعلين في الدولة - في الطاقة، استعمال شركات واجهة لمقربين مني للاستفادة! هذا يشبه ثرثرة سياسية لبعض الحراك والسياسيين الكذابين في لبنان. الآن عرفنا بقلم من كتبت العقوبة! عرفنا كيف تكتب الـ هيلا هيلا هو بالانكليزي؟ تأكدنا من الراعي الدولي للاغتيال السياسي الذي اتعرض له! أنا أعرف تماماً هذا النمط من الثورات الملونة التي تستعملها أميركا في العالم، وكان آخرها في أرمينيا. ولكن أنا لم أكن أصدق أن أكبر دولة في العالم، والتي تمسك بالنظام المصرفي العالمي وتحويلاته، ولديها أكبر أجهزة مراقبة واستخبارات لا تقدم ورقة أو دليلاً أو اسماً أو رقماً أو إثباتاً.

إذا أرادوا محاربة الفساد فليوقفوا دعمهم لجماعتهم التي تمنع التدقيق الجنائي، وليزوّدوا لبنان بكل التحويلات المالية منه لتهريب الأموال المنهوبة والمحولة».

وأكد باسيل أنه سيعمل على «تكليف مكتب محاماة بهدف إبطال القرار لفقدان الأساس القانوني، وطلب التعويض المعنوي والمادي، وموعدي يكون عندها محو القضاء الأميركي، مع العلم بأن ما يأتي بالسياسة بشحطة قلم يذهب بالسياسة، وخصوصاً أن البند الرابع من شروط إلغاء العقوبات يحدد إمكان إلغائها إذا اقتضت مصلحة أميركا ذلك».

وقال باسيل إن لديه معلومات أن العقوبة مطلوبة من خارج أميركا، لأني تبلّغت رسمياً أنها أتت بالإدارة من فوق الى تحت، وليس كالعادة من تحت الى فوق. وسأل هل هذه مصلحة أميركا أم مصلحة إسرائيل بضرب المسيحيين في لبنان؟

أضاف: نحن لا يمكن أن نطعن أي لبناني لمصلحة أجنبي، هذا مبدأ سياسي في التيار لا يمكن أن نخلّ فيه تجاه أحد، وأنا قلت في 13 تشرين الماضي، لأنني كنت أعرف الى أين سنصل: «عزّل أي مكوّن لبناني، لن نمشي به ولو كلّفنا غالياً... لا ينفع معنا، لا طياراتكم، ولا تهديداتكم ولا عقوباتكم».

وتابع: «بالخلاصة الأساسية، نحن نختلف مع أميركا على أمور عديدة غير حزب الله، وعقابنا على هذه الخلافات كان لأنها استمرت باتباع سياسة معاكسة لمصلحة لبنان، لا بل مدمرة لكيانه ومزيلة لوجوده. هذه الخلافات هي على موضوع عودة النازحين السوريين، وموضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين وصفقة القرن، ومسالة حقوقنا مع إسرائيل في الأرض والحدود والموارد ومسالة العدل والسلام مع إسرائيل، ومسالة الإرهاب. أما في مسالة حزب الله، فلأن هناك مصلحة إسرائيل، أدى الاختلاف عن غير حق الى فرض عقوبات غير قانونية ومبنية على افتراءات. نحن نختلف مع حزب الله حول أمور أساسية وعقائدية، مثل السلام في المنطقة ووجود إسرائيل. لبنان يريد السلام لا الحرب. السلام يقوم على أساس المبادرة العربية وعلى الحقوق المتبادلة: للعرب الحق بالأرض، ولفلسطين الحق بالدولة ولإسرائيل الحق بالأمن (هذا 1701 وهذا ما نعيشه على الحدود منذ 2006). هذا خلاف كبير، يهاجمني فيه جمهورهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن لا يقمعني الحزب ولا تعاقبني إيران، بل يقولون نحترم خلافاتنا. أما أميركا فتعاقبني كفاسد ومجرم وإرهابي! هذه أميركا، تنتهي القصة في أيادي بعض الكتبة الحاقدين! مئات ملايين الدولارات صرفت لخلق حالة شعبية وإعلامية مناوئة، ولم تستطيعوا الإتيان في ملف واحد مثبت؟ فقط اتهامات معمّمة!».

وقال باسيل: «أنا ضد التوطين، وليس لديّ طائرة ولا قصر ولا يخت ولا حساب في الخارج، أأكون فاسداً؟ وحلفاؤكم لأنهم مع التوطين والنازحين وقاموا بكل الفساد بيطلعوا أوادم؟ أنتم قلتم ستلاحقون كل الفاسدين، أظهروا لنا ذلك، اكشفوا الحسابات والتحويلات وانشروها وهي كلها باسمائكم، أظهروا لنا عدالتكم ومساعدتكم للبنان، افتحوا ملفاتكم، وأرسلوا براهينكم. أنا مستعد لأي مواجهة، أعطوني واقعة واحدة وإثبات واحد، سمّوا شركة واحدة من شركات الواجهة التي تحدثتم عنها، وحدّدوا حساباً مصرفياً واحداً!».

وكرر باسيل: «نحن لا نطعن أي حليف أو صديق أو أحد تفاهمنا معه لصالح أحد في الداخل. لا المستقبل غدرناهم ولا القوات خنّاهم، ونتكلم بالموضوع في الوقت المحدد، فلا يمكن أن نطعن حزب الله. لا نترك بضغط خارجي! إذا أردنا أن نترك فلأسباب داخلية تتعلق بنا وبمصلحة البلد. على كل حال كنا عبّرنا سابقاً أن البلد يحتاج الى إصلاح حقيقي ولا يمكننا أن نكمل هكذا. واتفقنا أخيراً على إجراء مراجعة وإعادة نظر في وثيقة التفاهم كي تطوّرها لنقدم شيئاً لجمهورنا وللناس المتأملين فينا الخير للبلد».

قواعد جديدة للتأليف

حكومياً، ثبّت كلام باسيل ما كان جلياً قبل يومين. بعد خلط الأوراق التأليف بإصراره على المشاركة في تسمية الوزراء المسيحيين وتراجعه عن استبدال حقيبة الداخلية بالخارجية، قبل أن يعيد باسيل تأكيد أن المشاورات عادت إلى النقطة الصفر. أما حزب الله الذي كان اتفق مع باسيل على أن يعمل كل طرف على إدارة المفاوضات الحكومية بما يناسبه، صار بعد العقوبات أمام معطى جديد يفرض عليه دعم حليفه، ومنع الاستفراد به. ولذلك، هو لن يسمح بأن يُحمّل باسيل وزر تداعيات العقوبات، كما لن يسمح بالتعامل مع باسيل بصفته المتضرر الوحيد من انتفاضة 17 تشرين.

أما رئيس التيار الوطني الحر، فبدوره تخلى، بعد العقوبات، عن حذره في مقاربة ملف التأليف. انتهى بالنسبة إليه زمن التلطي خلف رئيس الجمهورية «لتحصيل الحقوق». وهو إذ أمل أن تكون العقوبات سبباً للتسريع في تأليف الحكومة، إلا أنه ربط ذلك بعدم وجود إرادة لدى أحد بأن يستكمل لعبة الخارج من الداخل، «ويسعى لاستهدافنا من دون غيرنا، ويسعى لتحجيمنا أو لإقصائنا دون غيرنا. فهذا أمر لن نسكت عنه أبداً».

وشدد على أن "ركائز أي حكومة تقوم على 3 أمور يجب تحديد معايير واضحة لكل واحدة منها، وتتألف الحكومة بيومين، والركائز هي:

- عدد الوزراء: لا يجوز جمع وزير بحقيبتين، وإلا يكون هذا الأمر ضرباً لمبدأ الاختصاص، والإصرار على هذا الأمر، من دون منطق يخبّئ استهدافاً سياسياً لأفراد وطوائف لتحجيمها في الحكومة.

- توزيع الحقائب والأعداد على الطوائف والكتل: من السهل اعتماد معايير لتحديد كيفية توزيع الحقائب على أساس حجمها على الطوائف والكتل، وهذا تمرين صار معروفاً.

- المداورة للجميع أو مداورة جزئية لعدم الاعتراف بتثبيت وزارة المال للشيعة.

- التسمية: يجب اعتماد آلية واحدة لتسمية الوزراء، من اختصاصيين طبعاً. ولكن لا أحد يحتكر وحده تسمية الاختصاصيين وكأنه وحده يعرفهم أو يملكهم. كل طرف يسمّي وزراءه ويوافق عليهم رئيس الجمهورية والحكومة، وهذا هو المنطق، وأي آلية أخرى يجب أن تكون واحدة على الجميع.

إذا لم يتم اعتماد معايير واضحة وموحدة، فالحكومة ستتأخر، ومن يؤخرها هو من يضع معايير استنسابية ويخبّئها بوعود متناقضة بهدف واحد هو تكبير حصته فقط. هذا الأمر إضاعة للوقت لمصلحة الانهيار، وتضييع للمبادرة الفرنسية كما أضاعوا حكومة مصطفى أديب».

(الأخبار)

باسيل: العقوبات الأميركية مكتوبة بيد لبنانية حاقدة

المداورة في الحقائب وعدد الوزراء خلافان لم يتم تجاوزهما

ابراهيم الأمين

أميركا كما ليست في الأفلام

الساعات الطويلة بين ظهر الثلاثاء ومساء السبت الماضيين، كانت المناسبة الأكثر ملاءمة للتعرّف على جانب خاص من الحياة الأميركية على حقيقتها. الحديث، هنا، ليس عن فيلم هوليوودي جيّد أو ردي، يروي لنا واقع شعب يواجه أزمة ليست عابرة، بل عن صورة شديدة الواقعية، لم تقدر الشاشات على تزوير أي مشهد فيها، وفشلت في تجاهل التفاصيل القاسية التي أخرجتها أدوات التواصل المفتوحة بين أيدي الناس الى الفضاء العام. ربما كانت أميركا، هذه المرة، على موعد مع اختبار كاشف للكذب، وهي لم تكن مدرّبة كفاية على تجاوزه.

ربما مثّل دونالد ترامب صورة قاسية وحقيقية عن قسم يمثّل، على الأقل، نصف الأميركيين. قسم يريد متابعة حياته خارج قواعد اللعبة التقليدية. قسم ليس مفعماً بالخير والحب بالضرورة، لكنه صريح ووقح الى حدّ أنه لا يكذب، ومصلحته المباشرة تتقدم على كل شيء. وهي مصلحة قسم من سكان الأرض، ممن يعتقدون أنهم الأخيار والأفضل، وأنهم الأكثر استحقاقاً لترؤس المائدة، وما على الآخرين إلا خدمتهم بسرور، وأن يشكروا عليّة القوم بأن سمحوا لهم في الوجود ولو على شكل خادم. هكذا تصرّف ترامب منذ اللحظة الأولى لانطلاق السباق الانتخابي. قال كل ما يفكر فيه

> **الخطير محاولة منح بايدن وجماعته مشروعية تتيح له القيام بكل الامور القذرة التي كان شريكاً فيها منذ ستة عقود**

هذا القسم الذي يريد للعالم أن يقبل به كما هو: قاس وفجّ ومتعالٍ ومتغطرس ومتطلّب وقاهر متى تطلّب الأمر!

القسم الآخر من الشعب الأميركي الذي خرج ليبعد ترامب عن الحكم لم يكن لديه جدول أعمال مثير للإعجاب. لم يكن هذا القسم، بقواعده كما بقيادته، سوى آلة رد فعل متوترة على ما يبادر إليه القسم الآخر. والاستنفار الذي شاهدناه لدى خصوم الرئيس الأميركي الأكثر إثارة للجدل، مثّل لحظة الخشية القصوى من انكشاف حقيقة أميركا، التي لا يقوم تفوّقها إلا على قهر آخرين. وهو تفوّق يسمح لأقلية فيها بأن تتحكم بكل شيء داخلها وخارجها أيضاً. حتى إن كل المهاجرين الجدد (في العقود الخمسة الأخيرة) هالهم كيف يخاطبهم ترامب وأنصاره. هم عاشوا التفرقة والتمييز والقهر والاضطهاد، لكنهم كانوا يصمتون لأن القهر في بلادهم الأولى كان أقسى. لكن مشكلة هؤلاء في كونهم صدّقوا أن خصوم ترامب من السياسيين والاقتصاديين والأمنيين والإعلاميين، يريدون لهم مستقبلاً أفضل. مشكلة هؤلاء الذين حملوا جو بايدن الى الرئاسة أنهم تصرفوا مثل النخب الأميركية، أي برد فعل على ما قام به ترامب. فتجنّبوا البحث في أسباب أزمتهم الحقيقية، وارتضوا قواعد اللعبة إياها. صاروا يعملون وفق منطق المرّ والأمرّ منه. حتى إنهم لم ينجحوا في ابتزاز خصوم ترامب، ولم يحصلوا منهم سوى على وعود سبق أن سمعوها حتى قبل مجيئهم الى هذه البلاد. وهم تصرفوا بدونية مقززة، كأنهم يثبتون حجة ترامب بأنهم ليسوا مواطنين كاملي المواصفات، بل مواطنون من الدرجة الثانية لا يحق لهم تقرير مصير أميركا. وهؤلاء سلّموا بقواعد لعبة قذرة لن ينتج منها إلا مزيد من القهر قبل أن يعود ترامب آخر، بعد أربع سنوات أو أكثر لا يهمّ.

أميركا الحقيقية هي تلك التي ظهرت على شاشات البث المباشر. لا مجال لمؤثرات تخرج رامبو من بين الأنقاض. ولا مجال لكتاب يقدم لنا حواراً خيالياً لا يتناسب مع الخلافات العميقة حول الهوية الأميركية. ولا مجال فيه لفريق تجميل يقدر على إخفاء الأجسام المترهّلة والوجوه المنهكة، ولا مجال لموسيقى تناسب الحلم الأميركي بينما كان العالم كله ينصت الى صراخ وسباب وشتائم. أميركا الحقيقية أقرب الى صورة دونالد ترامب. إنها صورة رجل العصابات الذي يفترض أن له الحق في فعل ما يناسبه ولو على حساب الآخرين. صحيح أن ترامب، أو آخرين مثله، لن يتمكنوا من فرض إرادتهم على بقية الأميركيين أو على العالم. لكن الصحيح، أيضاً، أن الآخرين لم يظهروا أي برنامج بديل يغري هؤلاء المجانين بفكرة مختلفة. وما إن يتاح لترامب نفسه أو لمقلّدين له العودة الى الساحة بالخطاب نفسه، سنكتشف مرة جديدة حقيقة الحلم الأميركي.

الخطير، هنا، ليس اختصار ما حصل بهزيمة ترامب. الخطير محاولة منح بايدن وجماعته مشروعية تتيح له القيام بكل الأمور القذرة، التي سبق أن كان شريكاً فيها منذ ستة عقود، بحجة أنه البديل الأنسب عن جنون الفريق الآخر. الخطير أن الأميركيين الذين لم يجهدوا في خلق بديل من كل هذه النخبة، ومعهم كل من كره ترامب في العالم، سيتيحون لهذا العجوز الممل أن يفعل بأميركا والعالم ما هو أسوأ. غداً، سنجد الإعلام الأميركي الذي استفاق فجأة على مهنية واحترافية بعدما هزم خصمه الأول، يمجّد كل ما يقوم به بايدن فقط لأنه يخالف ما كان يقوله ترامب. لكن لن نجد في هذه الماكينة الإعلامية ولا في المنتديات من يدقق في حقيقة ما سيقوم به الرئيس الجديد.

في بلادنا، سيلقى بايدن التحية إن خفف العقوبات عن إيران، أو قلّص الخلافات مع الصين وروسيا، أو فرض وقف حرب اليمن، أو كان أقل حرارة مع قادة إسرائيل والسعودية ومصر. وسيخرج من بيننا من يرى في ذلك مكرمة إلهيّة. وسيصلّي شاكراً الرجل الأبيض بنسخته المنمّقة. سننسى أن المشكلة تقع أساساً في كل ما قام به ترامب وأسلافه من رفاق بايدن. ولن نطالب أحداً من هؤلاء بالاعتذار عن جرائم لا تزال قائمة في كل زاوية من هذا الكوكب. وكل ذلك، فقط، لأن الرجل المجنون أبعد عن غرفة القيادة.

أفضل ما عشناه في أسبوع الآلام الأميركي هو أن أميركا لم تكن لتظهر لنا على حقيقتها في وقت آخر. وأفضل ما نفعله الآن هو إبقاء أعيننا ترى بوضوح مسار أميركا المقبل. حتى ولو تجاهل الحمقى أزماتها البنيوية الآخذة في التجذّر. وأن نكون مدركين لحقيقة ما ينتظرنا، ولا تصيبنا الدهشة إن استفقنا من هذا الحلم الأميركي، ثم وجدنا أنفسنا في قلب الجحيم بعينه... وهو جحيم لن يكون أكثر بشاعة من صورة أميركا الحقيقية، وليست كما تقدّم لنا في الأفلام!

تحقيق

شركات التدقيق: شكوك حول قدرة المصارف على الاستمرار

بعد تأخير امتد لأشهر، أنهت شركات التدقيق وضع تقاريرها لسنة 2019 المالية. وفيها «توثيق» للسنة التي بدا فيها القطاع المصرفي «جنّي» سياسات خاطئة وُضعت أسسها قبل سنوات. كلّ المصارف التجارية. ومن دون اي استثناء. لم تُقدّم ارقاماً كافية للقيام بتحليل دقيق لمستوى السيولة والملاءة والربحية لديها. الخشكلة الرئيسية في نسبة الموَّنات المُحتسبة. والتي لا تتوافق مع واقع السوق

ليا القزي

أي مؤسّسة لديها رأسمال سلبي، لا تملك سيولة كافية، غير قادرة على تحصيل قروضها، توقّفت عن تقديم «الخدمات التقليدية» التي تدخل ضمن اختصاصها... لا يُمكن إلّا شطبها واعتبارها «ميتة». أليس غريباً إذاً أن تستمر المصارف التجارية اللبنانية بالعمل رغم كلّ التعثّر في ميزانياتها وتوقّفها عن القيام بأبسط مهامها؟ المصارف «الزومبي» في لبنان باقية بطريقة «اصطناعية». وبسبب وجود «مُكابرين» لا يُريدون التسليم بأنّ النموذج السابق انتهى، ولا بُدّ لمصلحة الجميع من «الاستسلام» والبحث عن بديل يؤدي دوراً إيجابياً في الاقتصاد. يُفترض أنّ هذه «الحقيقة» باتت معروفة للنسبة الأكبر من الرأي العام، تماماً كإدراكهم بأنّ خبرية «إعادة تكوين» الودائع، ولا سيّما بالعملات الأجنبية، ليست أكثر من وهم. ولكن «الأهمّ» حالياً، هو في كون هذه المعلومات باتت «موثّقة» في التقارير المالية لسنة 2019، والتي بدأت تصدر تباعاً، بعدما تأخّرت لأشهر بسبب الأوضاع العامة في لبنان.

هل لدى المصارف التجارية اللبنانية قدرة على الاستمرارية؟ «يوجد حالياً درجة عالية من حالة عدم اليقين تُحيط بالنظام المصرفي اللبناني والاقتصاد اللبناني ككلّ». الكلمات نفسها استُخدمت في كلّ تقارير شركات التدقيق الخارجي المُتعاقدة مع المصارف اللبنانية. التقارير المنشورة على موقع «بورصة بيروت» الإلكتروني ومواقع عددٍ من المصارف (البقية تسلّمت التقارير التدقيقية، لكنها لم تنشرها) تبدو مُستنسخة بعضها عن بعض، ولم يُعدّل فيها سوى اسم المصرف وشركتَي التدقيق اللتين تتعاملان معه وعدد من التفاصيل التقنية لكلّ مصرف. فبحسب المعلومات، اجتمع مُمثلو شركات التدقيق واتفقوا على وُجهة التقارير وماذا سيُكتب، لتكون النتيجة وجود أحداث وظروف تُثير الشكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة (المصرفية) على الاستمرار على أساس مفهوم الاستمرارية (Going Concern). كما أنّ حالة عدم اليقين «تنطبق على القطاع المصرفي اللبناني ككلّ، وهي ناجمة عن المخاطر النظامية الكبيرة، التي يُمكن أن تؤثّر على تقييم مخاطر الملاءة، السيولة، العملة، الائتمان والربحية، الإجراءات المستقبلية...». لا يعني «مفهوم الاستمرارية» أنّ المصرف سيُعلن إفلاسه ويُقفل، بل إنّ شركات التدقيق ترسم تساؤلات وشكوكاً حول قدرته على الاستمرار، أولاً بسبب تأثير الأوضاع الاقتصادية العامة عليه، وثانياً لأنّه يُعاني من أزمات داخلية عديدة تجعل استمراريته مُتعثّرة. يرى عضو مجلس إدارة في أحد البنوك «فئة ألفا» أنّه بوجود «رأسمال سلبي لدى العديد من المصارف، من الطبيعي أن يسأل المُدقّقون إن كنّا قادرين على الاستمرار». والشكوك لن تضمحل إلا في حال اتخاذ إجراءات مُعينة، «كضخّ أموال جديدة في الرساميل، أو وضع خطّة اقتصادية عامة»، يقول أحد الخبراء الماليين.

المصارف التي نُشرت تقارير التدقيق لديها هي: عوده، لبنان والمهجر، سوسيتيه جنرال، البحر المتوسط، بيمو، البنك اللبناني للتجارة، فرنسبنك وبيبلوس. اتفقت شركات التدقيق على «محدودية أدلة التدقيق التي أتيحت لنا... ولا تتضمّن البيانات المالية الموحدة المُرفقة إفصاحاً مُناسباً عن خطة الإدارة للتعامل مع الأحداث والظروف التي أنتجت عدم يقين مادياً». بالنسبة إلى «سيدروس»، فقد صدر أيضاً التقرير لكن مع اختلاف بسيط عن البقية، بأنّ المصرف يُحافظ «على نسبة كفاية رأسمال أعلى بكثير من الحدّ الأدنى المطلوب من قبل مصرف لبنان، ومع ذلك فإنّ الظروف والأحداث (...) يُمكن أن تؤثّر على السيولة والملاءة وربحية المجموعة. قدّمت المجموعة بياناتها المالية الموحدة على أساس مفهوم الاستمرارية بناءً على خطة عمل... لا يُمكن تحقيق خطة مستدامة إلا بعد أن تكون أوجه عدم اليقين (...) قد سوّيت. وبناءً عليه، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول الخطة بسبب حالات عدم الوضوح المرتبط بالوضع العام وخيارات الحلول المحتملة التي قد تظهر في المستقبل المنظور».

الظروف التي ذكرتها شركات التدقيق في تقاريرها، وقد أثّرت على وضع كلّ القطاع المصرفي، هي:

- تعطّل الأعمال منذ الربع الأخير من الـ 2019.
- التدهور المستمر لمخاطر الائتمان السيادي التي بدأت منذ الربع الأخير من الـ 2019، وأدّت إلى تخفيض التصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية في آذار 2020.
- القيود على سحب الأموال بالعملات الأجنبية.
- عدم القدرة على تحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى خارج لبنان.
- التقلّبات الحادّة في سعر الصرف، وخلق أسواق موازية.
- الخمول الحادّ والطويل زمنياً في أسواق رأس المال، ثمّ وقوع انفجار 4 آب الذي أثّر على الحركة.

إضافة إلى الشكوك في استمرارية القطاع المصرفي، امتنعت شركات التدقيق عن إعطاء «براءة ذمّة» للمصارف التجارية. النتيجة ليست «مُفاجئة» في ظلّ المعلومات المكشوفة عن واقع القطاع، لكنّها تُضيف دليلاً إضافياً على ما يجري. فبحسب المُعطيات التي اطّلع عليها مُدقّقو الحسابات، تبيّن أنّ البيانات المالية للمصارف التجارية لا تعكس الواقع، والأرقام الحقيقية أسوأ بكثير من تلك المُعترَف بها، لأنّ المؤونات المحتسبة (أموال لتغطية خسائر مُتوقعة) لم تكن كافية، وبالتالي لا تُقدّم بشكل دقيق واقع المصرف على مستوى السيولة والملاءة والربحية.

المصارف «تختبئ» خلف تعاميم مصرف لبنان التي حدّدت مؤونات بنسبة 1,89% على توظيفات المصارف بالعملات الأجنبية لدى «المركزي»، وبنسبة 45% على سندات الخزينة العامة بالعملات الأجنبية (يوروبوندز) التي اكتتبت بها، لتنزع عن نفسها مسؤولية عدم الالتزام بالمعايير الدولية لتحديد المؤونات. ولكن شركات التدقيق لا تُقيم أهمية لتقاذف المسؤوليات، بالنسبة إليها المؤونات تُحدّد استناداً إلى أسعار السوق. ولذلك، يجب ألا تقلّ المؤونات على سندات «اليوروبوندز» عن 80% نظراً إلى أنّ سعرها في السوق لا يتعدّى 17 سنتاً للدولار. لا تُحدّد شركات التدقيق نسبة المؤونة الواجب فرضها على توظيفات المصارف لدى «المركزي»، إلا أنّ الأكيد لها أنّ نسبة 1,89% غير كافية، كما أنّه يجب احتساب مؤونات على سندات الدين بالعملة المحلية لحتمية خضوعها لإعادة هيكلة. يقول مسؤول في مصرف من الفئة الأولى إنّ «من الطبيعي أن يكون تقييم شركات التدقيق سلبياً لأنّنا لا نلتزم بالمعايير الدولية، ولا يُمكننا الالتزام، وإلّا تطير الدين بالليرة إلى مستوى غير مرغوب فيه، ما أثّر على تقييم الأصول المالية سلباً في لبنان.

- الخمول الحادّ والطويل زمنياً في أسواق رأس المال، ثمّ وقوع انفجار 4 آب الذي أثّر على الحركة.
- إعلان الحكومة اللبنانية التخلّف عن سداد نسبة 6,375% من سندات «اليوروبوندز» (الدين بالعملة الأجنبية) المستحقة في 9 آذار 2020.
- إعلان الحكومة في 23 آذار التوقّف عن سداد جميع مدفوعاتها لسندات «اليوروبوند».
- التدهور في القيمة السوقية لسندات

(مروان طحطح)

لماذا خرجت شركة التدقيق من «سيدروس»؟

في بعض المصارف، كـ«سيدروس» و«البحر المتوسط» و«سرادار» و«بنك مصر ولبنان»، لم تتفق شركتا التدقيق على رأي واحد. لم تصل الأمور حدّ «الافتراق» إلّا في «سيدروس»، حيث قرّرت شركة التدقيق «PWC» إنهاء عملها داخل المصرف. معلومات «الأخبار» تؤكّد أنّ سبب خروج «PWC» يتعلّق بـ«شكوكٍ» حول ميزانية «سيدروس»، وأبلغت الشركة لجنة الرقابة على المصارف «تفضيلها» إنهاء خدماتها، لأنّ تقريرها - لو وضعته - سيكون «قاسياً» لجهة الحقائق المالية التي سيكشفها. «سيدروس» من جهته ينفي هذه المُعطيات. يقول أحد المسؤولين البارزين في المصرف إنّ «شركتَي التدقيق أكّدتا أمام الجمعية العمومية استحصالهما على كلّ المعلومات التي طلبتاها، وتمكّنهما من إجراء التدقيق بأفضل طريقة، وأنّه لا مآخذ لهما على مصرفنا بحدّ ذاته، لأنّه من الأقل انكشافاً على سندات الدين والأفضل على مستوى السيولة والرساميل، بل مآخذهما على السوق بشكل عامّ». يحاول «سيدروس» التخفيف من أهمية الأمر، مُعتبراً أنّه «ربما مع انتهاء التدقيق في بقية المصارف يتبيّن وجود حالات شبيهة أخرى، وربّما أنّه لم يستحق بعد تجديد العقد بين شركة التدقيق ومصارف أخرى. بالنسبة إلينا، استحقّ تجديد العقد واختلفت المقاربة بين شركتَي «ارنست اند يونغ» و«PWC»، ففضّلت الأخيرة المُغادرة».

> لا تستطيع المصارف الالتزام بالمعايير الدولية، وإلّا تفلس

كلّ رساميل المصارف ونُفلس».

تتعامل كلّ المصارف مع شركتَي تدقيق، تتراوح عادةً الآراء التي تُصدرها بين: تقرير غير مؤهّل - Unmodified Opinion (الشركة تتبع المعايير المُحاسبية)، وجهة نظر مؤهلة ــ Qualified Opinion (وجود أخطاء محاسبية ولكنّها لا تؤثّر على الميزانية ككلّ، ويُمكن تصحيح الأخطاء)، الرأي السلبي ــ Adverse opinion (وجود شكوك بشأن تحريفات في البيانات المالية، وعدم حصول المدققين على أدلة كافية للقيام بتحليل دقيق لوضع المؤسسة. هذا أسوأ رأي مُمكن أن تحصل عليه أي مؤسسة)، عدم إبداء الرأي ـ Disclaimer (يرى المُدققون أنّهم لا يملكون ما يكفي من الأدلة والأرقام، فيُفضلون التمنّع عن إبداء الرأي). تقارير التدقيق لسنة 2019 المالية، تراوحت كلّها بين «الرأي السلبي» و«عدم إبداء الرأي»، وفي بعض الحالات لم تتفق شركتا التدقيق في حسابات المصرف على رأي واحد، فكان لكلّ منها نظرة مختلفة. إجمالاً «الرأي سلبي» بالعدد الأكبر من المصارف «الكبيرة»، التي كانت تُشكّل «عامل ثقة» للمودع. مصادر لجنة الرقابة على المصارف تؤكّد لـ«الأخبار» أنّ كلّ المصارف التجارية «من دون استثناء، ولأي فئة انتمت، لن تمنحها شركات التدقيق رأياً نظيفاً»، مع الإشارة إلى أنّ كلّ المصارف التي تحصل على «رأي سلبي» أو «عدم إبداء الرأي» هي حُكماً مشكوك باستمراريتها على أساس «مفهوم الاستمرارية».

تحقيق

حركة الحاويات تعود إلى طبيعتها في مرفأ بيروت:

انخفاض بسبب الأزمة الاقتصادية لا الانفجار

يستمرّ مرفأ بيروت في تسجيل تراجع ملحوظ في حركته. ويعود السبب الى الأزمة الاقتصادية وفيروس كورونا الى الانفجار الذي ضربه في 4 آب الماضي. إذ تؤكّد الاحصاءات ان التراجع الكبير بدأ منذ نهاية العام الماضي. بينما تستمرّ محطة الحاويات الناجية الوحيدة من الأضرار، «بالعمل بالنحم الحي»

ميسم رزق

يوم انفجرت «نيترات الأمونيوم» في العنبر الرقم 12، مُطيحة مرفأ بيروت عن بكرة أبيه، كانَ المنطق يقول إن هذا المكان لم يعُد صالحاً للاستخدام، وإنه بحاجة إلى سنوات ومليارات الدولارات لمعاودة نشاطه. حتى إن شركات الملاحة التي كانت بواخرها مُبحرة في اتجاه بيروت بدأت بتحويل مسارها إلى مرفأ طرابلس لتفريغ حمولاتها. لكن المفاجأة كانت في أن حركة المرفأ استؤنفت بعد أسبوع فقط من الانفجار، ويعود ذلك إلى عدم تضرّر محطة الحاويات، إذ يرتبط الدور الأهم للمرفأ بهذه المحطة التي تُشغّل 75 في المئة من حركة «البور». فالمحطة أصيبت بأضرار لم تمنعها من البدء بالعمل من جديد على الأرصفة 12 و13 و14، بعدَ قيام وحدات الجيش بتنظيف الركام وإزالته من الباحات التي تُحيط بها. وهذه المحطة التي تشغّلها شركة «bctc» التي وقعّت الدولة اللبنانية عقداً معها منذ عام 2004، يُمكن القول إنها عادت الى عملها الطبيعي بنسبة 90 في المئة، وهي تعمل على الرصيف رقم 16 وقادرة على استقبال البواخر كافة، ما عدا البواخر العادية التي كانت تُفرغ حمولتها في المرفأ القديم المدمّر من حبوب وغيره، فباتت ترسو على الأرصفة 7، 12، 13، 14 و15، بينما تفرغ بواخر القمح حمولتها مباشرة على الشاحنات بدلاً من الإهراءات، ومن ثمّ تُنقل إلى المطاحن التي تمتلك إهراءات صغيرة، بحسب التقرير السنوي للغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

«تُعيد التقرير استئناف النشاط إلى «الجهود المشتركة بين جميع السلطات وإدارات المرفأ والجمارك والشركة المشغلة لمحطة الحاويات ومحطة الإرشاد والنقابات والشركات والوكالات البحرية العاملة في المرفأ من جهة، والأجهزة الأمنية كافة من جهة أخرى». ويؤكّد أن «إدارة محطة الحاويات في مرفأ بيروت، تمكّنت من تأمين الأموال الكاش (cash money) المطلوبة لشراء قطع الغيار اللازمة لتصليح الرافعات الجسرية التي تضررت بالانفجار، ومن المنتظر أن تصل هذه القطع من الخارج خلال الشهر الحالي». ويذكر أن «8 رافعات جسرية تعمل حالياً في محطة الحاويات، بينما 7 رافعات تنتظر وصول هذه القطع للمباشرة في تصليحها».

غير أن الواقع في محطة الحاويات منذ معاودتها العمل يقول عكس ذلك، إذ تؤكّد مصادر مطلعة على سير العمل في المرفأ أن «التنسيق ليس بالقدر المطلوب». فالشركة المشغّلة «فقدت الكثير من مكاتبها الإدارية، إضافة إلى عنبر كانَ يحتوي على أكثر من 100 ألف قطعة غيار اختفت بالكامل، ولم يعد يوجد لها أي أثر». وتقول المصادر إن «الشركة وضعت منذ اليوم الأول للانفجار خطة تنفيذية لاستئناف العمل»، لكنها «تعاني، كما مختلف الشركات التي تملك أرصدة في المصارف اللبنانية، من صعوبة في استخدام أموالها»، وبالتالي فإن «أي عطل في الرافعات التي تملكها أو الأجهزة الخاصة بالشركة أصبح مشكلة كبيرة، لأنها غير قادرة على استيراد بدائل منها»، فضلاً عن أن «الدولة تتأخر في دفع الرسوم الواجبة عليها الى الشركة». وتؤكّد المصادر أن «أي جهة في الدولة لم تتواصل مع الشركة منذ الانفجار، إذ إن العلاقة هي مباشرة مع إدارة المرفأ، التي لم تستوضح من الشركة حتى الآن عن الخسائر التي تكبّدتها، ولم يُعرض عليها أي مساعدة»، مشيرة إلى أن «الاستمرار في هذه السياسة قد لا يتيح لها مواصلة العمل في الأشهر المقبلة، علماً بأن مدة العقد معها انتهى في شهر كانون الأول الماضي، من دون إجراء مناقصة جديدة، وهي اليوم تعمل بالوكالة من خلال عقد يتجدّد كل ثلاثة أشهر».

هل انخفضت حركة المرفأ بسبب الانفجار؟

لا شكّ في أن حركة المرفأ انخفضت بشكل كبير. غير أن هذا الانخفاض غير مُرتبط بانفجار 4 آب. فالمنحى التراجعي بدأ منذ نهاية العام الماضي، والسبب هو تردّي الأوضاع الاقتصادية والمالية، إذ لم يعُد باستطاعة التجار فتح اعتمادات بالدولار لاستيراد بضائعهم، ومُنع تحويل الأموال الى الخارج، ما انعكس سلباً على شركات الملاحة. ولا يمكن أيضاً تجاهل فيروس كورونا الذي ضرب اقتصاد العالم وضرب معه التجارة العالمية. كل هذه الأمور أدت بطبيعة الحال الى تراجع حركة «المسافنة»، وبالتالي تراجع حركة المرفأ بشكل عام. فقد أظهرت إحصاءات تقرير الغرفة الدولية للملاحة أن المرفأ سجّل انخفاضاً في حركته الإجمالية في الأشهر الثماني الأولى من العام الحالي، مقارنةً بتلك التي سجّلها في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد انسحب هذا التراجع على مجموع الواردات المرفئية وحركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي، وتلك المُصدّرة وهي ملأى ببضائع لبنانية ومجموع الحاويات برسم المسافنة.

وقد أظهرت المقارنة بحركة مرفأ بيروت الإجمالية في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020، تراجعاً في مجموع البواخر بنسبة 21 في المئة، وانخفاضاً في كمية البضائع بنسبة 38 في المئة، وانخفاض البضائع المستوردة برسم الاستهلاك المحلي، بنسبة 41 في المئة، وتراجعاً في نسبة البضائع اللبنانية المصدرة بحراً بنسبته 18 في المئة. أما حركة الحاويات فسجّلت تراجعاً الى 524,166 حاوية نمطية، مقابل 859,933 حاوية للفترة نفسها من العام الماضي، أي بانخفاض قدره 335,767 حاوية نمطية ونسبته 39 في المئة.

وأفادت الإحصاءات أيضاً بأن انخفاض الحركة الإجمالية في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي انعكس سلباً على المجموع العام للواردات المرفئية التي بلغت 74,078 مليون دولار، مقابل 136,486 مليون دولار للفترة ذاتها من العام الماضي، أي بتراجع نسبته 46 في المئة. أما الحركة بعد انفجار بيروت حتى الشهر الحالي فقد تراجعت بنسبة لا تذكر عن الأرقام المذكورة، لكن هذا التراجع تعهده المصادر مجدداً الى الوضع الاقتصادي وفيروس كورونا لا إلى قدرة المرفأ أو المحطة التشغيلية، ومن المتوقع أن تواصل حركة الحاويات في مرفأ بيروت انخفاضها مع استمرار تفشي الفيروس وإمعانه في ضرب الحركة الاقتصادية وحركة التجارة البحرية العالمية.

مرفأ طرابلس... زيادة في الحركة

لعب مرفأ طرابلس لعب دوراً إيجابياً في الأيام التي بقي فيها مرفأ بيروت مُغلقاً أمام الحركة البحرية. فقد سمح للبواخر التي غيّرت وجهة إبحارها من مرفأ بيروت الى مرفأ طرابلس بتفريغ حمولاتها في مستودعاته وأرصفته، ولا سيما لبواخر الحاويات التي استقبلها على رصيف محطة الحاويات والذي يبلغ طوله 600 متراً، ولولا استحداث هذه المحطة في مرفأ طرابلس، لكانت البواخر اضطرت إلى التوجه نحو مرافئ البلدان المجاورة لتفريغ حمولاتها، ما كان سيؤدي الى تكبّد المستهلك اللبناني أعباءً إضافية لإعادة شحنها الى مرفأ بيروت بعد استئناف عمله. تقرير الغرفة يؤكّد بأن مرفأ طرابلس سجّل في شهر آب الماضي حركة إجمالية أكبر مما كانت عليه في الشهر ذاته من العام المنصرم، وقد انعكست هذه الزيادة إيجاباً على الواردات المرفئية.

وبالمقارنة بين حركة مرفأ طرابلس الإجمالية بين شهريْ آب 2019، و2020، زادَ عدد البواخر بنسبة 55 في المئة، وارتفعت كميات البضائع بنسبة 79 في المئة، بينما سجّلت البضائع المستوردة زيادة بنسبة 99 في المئة، ومجموع الحاويات ارتفع بنسبة 23 في المئة. غير أن اضطرار مرفأ طرابلس إلى أن يحُل مكان مرفأ بيروت لبعض الوقت، لا يلغي حقيقة أنّه لا يُمكن أن يكون بديلاً رغم كل إمكانيات العمل لديه، والقول للمصادر، إذ إن فيه معدّات تُمكّنه من التعامل مع البواخر التقليدية التي تحمل القمح والطحين والسكر والخشب وغيرها من المواد والسلع. فمحطة الحاويات المستحدثة في مرفأ طرابلس صغيرة وهي مجهزة برافعتين جسريتين فقط، مقارنة بمرفأ بيروت، المجهّز بـ15 رافعة جسرية، ما يعني أن مرفأ طرابلس يستطيع استقبال باخرة واحدة فقط في وقت واحد، ولا يمكنه التعامل مع 3 أو 4 بواخر معاً، علماً بأن بقاء الباخرة وانتظارها خارج المرفأ سيكون أمراً مكلفاً بالنسبة إلى الخطوط الملاحية.

8 رافعات جسرية تعمل حالياً في محطة الحاويات بينما 7 رافعات تنتظر وصول قطع الغيار (هيثم الموسوي)

مشرفية ممثلاً لبنان في دمشق

بعد التقرير الذي نشرته «الأخبار» عن خفض لبنان تمثيله في مؤتمر عودة النازحين الذي سيُعقد في دمشق (راجع عدد الجمعة 6 تشرين الثاني 2020) يومي الأربعاء والخميس المقبلين، تحرّكت الاتصالات وجرى الاتفاق بين رئيسَي الجمهورية العماد ميشال عون وحكومة تصريف الأعمال حسان دياب على تكليف وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية بتمثيل لبنان في مؤتمر عودة النازحين. وعلمت «الأخبار» أن القرار السابق للدولة اللبنانية بتكليف سفير لبنان في دمشق سعد زخيا بالحضور وحيداً أثار استياء عدد من القوى السياسية، إضافة إلى تشكيله مفاجأة للجانبين الروسي، راعي المؤتمر، والسوري، المعني الأول به. وتحدّث معلومات عن أن الجانب الروسي بعث برسالة الى رئيس مجلس النواب نبيه بري، طالباً إليه لعب دور إيجابي، وسائلاً إمكان إرسال وفد نيابي الى المؤتمر، قبل تعديل القرار وتكليف مشرفية بتمثيل لبنان.

تحقيق

كان يمكن ان تكون كارثة انفجار المرفأ آخر ما يعيد تذكير القاطنين في محيطه بغياب الدولة عن حياتهم. لكنها - على ما يبدو - لن تكون كذلك. فبعد أربعة أشهر من الانفجار، ومع «انفجار» الشتوة الأولى في الأحياء التي لم تخرج من أضرارها بعد، استرجع الناس حكايتهم مع الدولة الغائبة. إذ غرقت بيوت هؤلاء بمياه الأمطار، وانهارت بعض البيوت جزئياً كبيت حنا متري التراثي في الأشرفية، فيما بعضها «أسلم الروح» تماماً كالمبنى الذي انهار قبل أيام في منطقة المدور. كل ذلك يحدث، فيما «الدولة» ضائعة في كيفية تصريف ركام المرفأ!

الشتوة الأولى أغرقت الأحياء المنكوبة

انفجار المرفأ ليس آخر الكوارث

راجانا حمية

قبل أسبوع، سقط مبنى من طبقتين في منطقة المدوّر. عجز عن الصمود أمام الشتوة الأولى، فانهار تحت زخّات المطر. لم يكن ثمة شكّ في أنه سيقع، بعدما استحال نصف بيتٍ من جراء انفجار المرفأ في الرابع من آب. بعد الانفجار، تصدّعت أساسات المنزل. سقطت أعمدة، فيما بقيت أخرى نصف معلقة وطارت جدران. هكذا، كان السقوط متوقّعاً. ولحسن الحظ، لم يسقط ضحايا، إذ غادره المستأجرون بعد إجراء الجيش مسحاً للمنطقة، صنّف بموجبه المبنى «آيلاً للسقوط».

عندما وقع المبنى، كان المستأجرون - وهم في غالبيتهم عمال في مرفأ بيروت - ينتظرون على سقوطه. لم يستطيعوا أن يسحبوا من بين الأنقاض شيئاً. خرجوا من هناك بثيابهم فقط، ومذّاك «منعنا الجيش من الدخول»، يقول أحد العمال، ويضيف متهكماً: «إجا الجيش أكس المبنى منذ ثلاثة أشهر، وقبض مالك المبنى تعويضاً، ثم ترك البيت بلا تدعيم ولا حتى هدم لتأتي العاصفة ويسقط وحده»! على مقربة من المستأجرين القدامى، كان عمال في محل النجارة المواجه للمبنى المنهار يروون مشاهداتهم. لكنهم بدوا كمن تأقلم مع الانهيارات، التي تحوط بهم. فعلى حائط مركز عملهم كان قد سقط قبل فترة مبنى متصدّع، وفي الحي الخلفي، ينتظر هؤلاء سقوط أحد المباني أيضاً، على مقربة منهم، يقف جورج، وهو الذي كان يعمل في الفندق المجاور الذي أفرغه الانفجار من نزلائه. كان يقف متفرجاً على رفع الردم من المبنى المنهار حديثاً... وشاهداً، كما شهد في الرابع من آب، على الانهيار المدوي في المنطقة. يشير بإصبعه إلى البيوت التي اقتربت من نهايتها والتي بعدّ منها الكثير في الحي، كما في الأحياء التي طاولها الانفجار من الرميل إلى الكرنتينا إلى الخندق الغميق وغيرها.

هكذا، هي الحال في تلك المناطق، ومنها المدوّر، المنطقة التي نالت نصيبها من الدمار، ضريبة التصاقها بـ«باب» المرفأ. انقلبت الحياة، هناك، رأساً على عقب بعد الانفجار. معظم الناس الذين كانوا يقطنون في المنطقة باتوا اليوم مهجّرين، فيما البقية يعيدون بناء حياتهم في ما تبقّى من بيوتهم. من بين هؤلاء كمال، الذي يقطن اليوم في بيتٍ بنصف سقف، بعدما تشقّق النصف الآخر. خلال الشتوة الأخيرة، دخلت المياه إلى غرف المنزل من السطح. لا يملك الرجل كلفة ترميم السطح. يتذكر اللحظة التي تشظّى فيها سطح البناية. يومها، لم يعرف كمال «من أين تأتي الضربات». في لحظةٍ واحدة، انتهى كل شيء. بعد هدوء العاصفة، تذكّر «كيف طبقت هنغارات المرفأ على الأرض»، معيداً في الوقت نفسه رسم شكل الحي الذي يسكنه بعدما تحولت عدة مبانٍ إلى ركام، منها «البناية اللي كانت مقابلينا بوجه المرفأ». لولا تلك البناية، يقول: «لكنا اليوم شهداء». في بيت كمال، لم يسلم شيء من الانفجار، لا السقف ولا الشبابيك ولا الأبواب ولا الحيطان.

في تلك الفترة، جاء الجيش ومهندسون وجمعيات لتقدير الأضرار. «كل ما استطعنا تحصيله بمساعدة بعض الجمعيات تغيير زجاج النوافذ والأبواب، وما زال ينقصنا أقفال الأبواب». ليس كمال وحيداً في معاناته. يشكو الناس هناك من المساعدات التي أتت لمتضررين من دون آخرين. وإن كان هؤلاء لا يزالون ينتظرون تعويضاتهم وفقاً للمسح الذي أجري لبيوتهم، إلا أنهم باتوا يشكّون اليوم في تحصيل شيء. وقد زاد يقينهم اليوم مع العاصفة الأولى التي دخلت بيوتهم.

ثمّة غياب واضح للدولة هناك. غالباً، لا يتذكر الناس هذا الغياب، ولكنه سقط فجاة عليهم مع انفجار المرفأ، حيث وجدوا أنفسهم وحيدين. فما عدا المسح الذي قام به الجيش بالتعاون مع عدد من الفرق الهندسية والتعويضات التي وُزّعت، والتي لا يعرف كثيرون وفق أية آلية صُرفت، لم تعد الدولة إلى هناك. وقد عوّضت هذا الغياب الفرق المتطوعة، سواءً فرق المهندسين التابعين لنقابة المهندسين أو الـ«freelancer» والناشطون والجمعيات المدنية. ولئن كان البعض من تلك المبادرات فاعلاً، إلا أن ما كان يضعف من فعّاليتها، أنها كانت «فرداوية»، بلا تنسيق.

> لم تجر وزارة الأشغال ما يمكن أن «يردّ» كارثة إضافية عن الأحياء التي دمّرها الانفجار

(هروان بو حيدر)

مع ذلك، يحلو للناس أن يذكروا «محاسن» الجمعيات التي سدّت بعض الحاجة. نافذة من هنا. باب من هناك. تدعيم حائط. ترميم. «كلّو منيح»، يقول العم سمير. اختبر هذا الأخير كيف تُرك الناس وحدهم عندما «نزلت الدني». بلغت السبعيني الى أن غالبية الطبقات الأرضية دخلت إليها المياه، بعدما فاضت الطرقات بسبب المجاري التي سُدّت من الركام. هذا التفصيل الأخير هو جزء من الحكاية الأكبر. حكاية المجاري ووزارات الدولة. فبعد أربعة أشهر على الانفجار لا تزال الردميات في أرضها، لم يُتخذ القرار بالمكان الذي ستُنقل إليه، ولم تجر وزارة الأشغال العامة والنقل ما يمكن أن «يردّ» كارثة إضافية. وفي هذا الإطار، دعت الهيئة اللبنانية للعقارات وزارة الأشغال العامة والبلديات الى «تنظيف أقنية تصريف المياه الشتوية للشوارع العامة والأزقة من الأتربة والنفايات التي تساهم بقلب المياه بشكل عكسي». سبقت تلك الدعوة بروقاً العاصفة التي أغرقت الكثير من البيوت بالوحول.

بحسب الهيئة اللبنانية للعقارات، تسبّب انفجار المرفأ بتضرّر ما لا يقل عن 200 ألف وحدة سكنية، من الأشد تضرراً إلى الأضرار العادية. وتُصنّف بعض تلك الوحدات بالخطرة، منها «51 بناء تحت خطر السقوط و41 بناء متضرراً بشكل كبير»، على ما يؤكد محافظ مدينة بيروت، مروان عبود، استناداً إلى التقرير الأخير الذي صدر وفقاً للمسح الذي أجرته محافظة مدينة بيروت وبلديتها.

بعض هذه المباني لا يزال مأهولاً لعدم قدرة ساكنيه على إيجاد مكان بديل، وبعضها الآخر ينتظر عاصفة أخرى كي ينتهي. وفي كلتا الحالتين، ثمة مسؤول واحد هو الدولة التي تترك هؤلاء لقدرهم. وفي الوقت الذي أعلنت فيه قيادة الجيش عن بدء توزيع دفعة من المساعدات المادية على 17% من المتضررين من انفجار المرفأ، إلا أن ذلك لا يسدّ جزءاً من حاجة الناس التي سُويت بيوتهم بالأرض. لا يطلب القاطنون في قلب الركام سوى أن تتحرك الدولة قبل موسم العواصف، فذلك بالنسبة إليهم أفضل بكثير من الاستنفار في لحظة السقوط.

كورونا

نحو إعلان الإقفال غداً من دون خطّة دعم... كالعادة؟

يتوقّع أن يُحسم غداً قرار الإقفال التام مع تجاوز عدد الإصابات بفيروس كورونا في لبنان مثيلتها في الصين (أكثر من 94 ألفاً في لبنان مقابل نحو 86 ألفاً في الصين منذ انتشار الوباء).

وزارة التربية استبقت القرار بإعلان إغلاق المدارس اليوم وغداً في انتظار مقررات المجلس الأعلى الذي سينعقد في قصر بعبدا غداً للبحث في خيار الإغلاق الشامل الذي يُمثّل مطلباً للعاملين في القطاع الصحي، ومن خلفهم وزارة الصحة، كي يلتقط القطاع الصحي أنفاسه عبر فرملة عدّاد المُصابين الذين يبلغ عددهم حالياً نحو 47 ألفاً، 797 منهم يُقيمون في المستشفيات، علماً بأن وزارة الصحة أعلنت، أمس، تسجيل 1139 إصابة جديدة (تسع منها من الوافدين) من أصل 8481 فحصاً مخبرياً. كما أعلنت وفاة عشرة أشخاص ليرتفع عدد ضحايا الفيروس إلى 723.

صحيح أن قرار الإقفال في ظلّ الأزمة الاقتصادية الراهنة يُعدّ «جريئاً» على حدّ تعبير وزير الصحة حمد حسن، إلّا أن العبرة تبقى في الخواتيم، أي في الإجراءات التي سترافق قرار الإقفال والكفيلة بتطبيقه. إذ إن «الجرأة» تكمن في تنفيذه والسعي إلى عدم جعله شكلياً كقرارات الإقفال الجزئي السابقة التي سجّلت تفلّتاً كبيراً بتواطؤ ضمني من قبل السلطات المعنية مع الناس من لا يملكون ترف الامتناع عن مزاولة أعمالهم من أجل الوقاية.

وإذا كانت توصيات الحكومة ستصاغ غداً بلهجة الحسم والشدّة للفئات المستهترة التي تملك القدرة على الالتزام ببديهيات الوقاية من الفيروس، فإنها مُطالبة من قبل الفئات التي التزمت الإجراءات والعاجزة حالياً عن الالتزام بقرار الإقفال بفعل تفاقم الأزمة المالية والنقدية، بتقديم بدائل تمكّنهم من الانصياع.

وإذا كانت هذه البدائل على طريقة مشروع المُساعدات الذي طُرح بداية انتشار الوباء، أيام الإقفالات الأولى، والذي لم يُنفّذ، فإنّ المؤشرات توحي حكماً بأن الإقفال المقبل لن يكون أفضل حالاً. فهل تملك السلطة التي عجزت سابقاً عن وضع خطة للحجر الإلزامي للوافدين وعجزت عن تجهيز المستشفيات الحكومية والخاصة خلال سبعة أشهر لمواجهة الموجة الثانية، خطة اقتصادية متكاملة تحدد فيها الاستثناءات العادلة وتضمن للمقيمين عدم الجوع إذا ما لازموا منازلهم؟

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

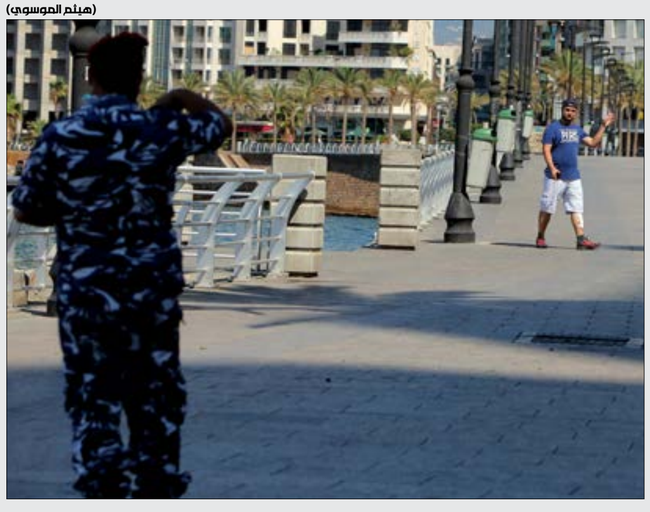

تقرير

676 دعوى قدّمتها نقابة المحامين أمام النائب العام التمييزيّ

متضرّرو 4 آب يشكون الدولة أمام القضاء

راجانا حمية

عندما وقع تفجير الرابع من آب، أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، أن التحقيق «لن يطول»، يأتي. أمام هذا الواقع، كان لا بد من أن «يأخذ» الناس حقهم بأيديهم، فجمعوا كل ما أمكن من مستندات ورفعوها - بمساعدة نقابة المحامين في بيروت - دعاوى جزائية تحمل الصفة الشخصية في وجه كل من كان ضالعاً في موتهم وتهجيرهم من بيوتهم وقطع أرزاقهم.

كانت البداية في 28 الشهر الماضي، مع تقديم النقابة 676 دعوى أمام النائب العام التمييزي الذي هو «بمثابة المدعي العام لدى المجلس العدلي الذي يتولى التحقيقات بزلّ الناس الذين أصيبوا وتهدّمت بيوتهم، كما عائلات 192 ضحية، ينتظرون حقهم العام... الذي لا يأتي. أمام هذا الواقع، كان لا بد من أن «يأخذ» الناس حقهم بأيديهم، فجمعوا كل ما أمكن من مستندات ورفعوها - بمساعدة نقابة المحامين في بيروت - دعاوى جزائية تحمل الصفة الشخصية في وجه كل من كان ضالعاً في موتهم وتهجيرهم من بيوتهم وقطع أرزاقهم.

كانت البداية في 28 الشهر الماضي، مع تقديم النقابة 676 دعوى أمام النائب العام التمييزي الذي هو «بمثابة المدعي العام لدى المجلس العدلي الذي يتولى التحقيقات وقد قُسمت ملفات المتضررين بحسب طبيعة كل منها، فكان منها شكاوى من تضررا ماديا (أصحاب منازل أو سيارات أو شركات...) ومن تضررا معنوياً، وهم أهالي الضحايا والجرحى. تقسيم الدعاوى على هذا الأساس استغرق وقتاً، انطلاقاً من أن المطلوب هو «أن تتأقلم الشكاوى مع وضعية الملف»، بحسب الخوري، وما استلزم جهداً أيضاً تولاه عدد من المحامين، تطوّعاً.

صحيح أن القصد من تلك الدعاوى ليس سدّ تلكؤ الدولة وغيابها في ما يتعلق بالتعويضات ولملمة الناس قبل حلول العواصف (وهو ما لم يحدث) وإنما تأمين حق وصول هؤلاء إلى العدالة. أو بتعبير أدق، حفظ هذا الحق أمام المحاكم كي لا يسقط - مع مرور الزمن - حقهم بالتعويض. فهذه الخطوة ضرورية لتكوين ملفات ستكون الأساس في تحصيل المتضررين لتعويضاتهم. هذه هي الفكرة الأساس، بحسب الخوري.

أما، في وجه مَن رُفعت هذه الدعاوى؟ في «وجه كل من كان ضالعاً»، يقول نقيب المحامين، ملحم خلف. أما مَن هم؟ فيرفض خلف أن يجري «تقزيم الفعل عبر تعليق المسؤولية عند رتبة ضابط»، فيما المطلوب توسيع دائرة «البيكار»، لتشمل كل من تسبب بتهجير أو موت أو جرح، وهو ما كان مقصوداً بالدعاوى. من هنا، يشير خلف إلى أن النقابة طلبت خلال الفترة الماضية إدخال الدولة كطرف أساس في الدعوى وما يتبعها وتوسيع الادّعاء ليشمل هيئات وشركات وعدداً من الأشخاص، بحيث تسير القضية «في المسؤوليات عمودياً».

> القصد من الدعاوى حفظ حقّ المتضررين أمام المحاكم كي لا يسقط بمرور الزمن

يعوّل خلف على تلك التوسعة، فهي على حدّ قوله: «نقطة مفصلية ومحورية في تاريخ البلاد، فإما مادة رئيسية. الخطأ نفسه تكرر في كل فروع الكلية، إذ نال الطلاب علامات تفوق العلامة القصوى وهي 40، فمنهم من أخذ مثلاً 59 من 40 أو 51 من 40 أو 47 من 40 أو 44 من 40.

وبحسب مصادر متابعة في الكلية، علّقت اللجنة الفاحصة في الاختصاص النتيجة على الجدار، وعاد أعضاؤها أدراجهم قبل اكتشاف الخطأ، ومن ثم جرى الاتصال بهم للحضور إلى الجامعة مجدداً وتصحيحه وإعلان النتيجة النهائية. وسألت المصادر عمّا «إذا كان مسموحاً في مؤسسة عريقة مثل الجامعة اللبنانية بأن يحصل مثل هذا الخطأ الفادح الذي يجعل المراقب يشكك في كل النتيجة وفي النجاح والرسوب في المباراة في الاختصاص».

لكن في حوزة عميد الكلية، محمد حسني الحاج، رواية مختلفة، إذ أوضح أن الكلية تعتمد منذ 15 عاماً نظام الـ Barcode، وما حصل أن العلامة التي وضعت على المسابقة كانت من 40 وعندما جرى نقلها على النظام بواسطة الكومبيوتر حصل خطأ في احتساب coefficient. وبدلاً من أن تنقل العلامة نفسها ضربت باثنين، «وهذا خطأ بسيط يمكن أن يحصل في أي خطوة نهائية، وقد صحح على الفور ولم يحدث أي خلل في ترتيب الناجحين».

الحاج نفى أن تكون «النتيجة قد أعلنت للطلاب أصلاً كي يشكك في النجاح والرسوب، ولم يكن هناك طالب نجح ومن ثم رسب أو بالعكس. لكن يبدو أن أحد الموظفين في قسم التصوير سرّب الجداول عبر الواتساب لصديقه الذي ترشحت ابنته للمباراة ليبشّره بنجاحها، قبل التدقيق في النتيجة وإصدار النسخة النهائية، وقد فوجئت شخصياً بهذا الأمر».

تقرير

خطأ في نتائج مباراة عمارة «اللبنانية»... أيضاً

فاتن الحاج

بعد أقل من 10 أيام على «الخطأ القاتل» في مباراة الدخول إلى الكليات الطبية في الجامعة اللبنانية، أعلنت أمس كلية الفنون الجميلة والعمارة نتائج مباراتها التي شابها خطأ في احتساب علامة مسابقة الرياضيات في اختصاص الهندسة المعمارية، وهي مادة رئيسية. الخطأ نفسه تكرر في كل فروع الكلية، إذ نال الطلاب علامات تفوق العلامة القصوى وهي 40، فمنهم من أخذ مثلاً 59 من 40 أو 51 من 40 أو 47 من 40 أو 44 من 40.

وبحسب مصادر متابعة في الكلية، علّقت اللجنة الفاحصة في الاختصاص النتيجة على الجدار، وعاد أعضاؤها أدراجهم قبل اكتشاف الخطأ، ومن ثم جرى الاتصال بهم للحضور إلى الجامعة مجدداً وتصحيحه وإعلان النتيجة النهائية. وسألت المصادر عمّا «إذا كان مسموحاً في مؤسسة عريقة مثل الجامعة اللبنانية بأن يحصل مثل هذا الخطأ الفادح الذي يجعل المراقب يشكك في كل النتيجة وفي النجاح والرسوب في المباراة في الاختصاص».

لكن في حوزة عميد الكلية، محمد حسني الحاج، رواية مختلفة، إذ أوضح أن الكلية تعتمد منذ 15 عاماً نظام الـ Barcode، وما حصل أن العلامة التي وضعت على المسابقة كانت من 40 وعندما جرى نقلها على النظام بواسطة الكومبيوتر حصل خطأ في احتساب coefficient. وبدلاً من أن تنقل العلامة نفسها ضربت باثنين، «وهذا خطأ بسيط يمكن أن يحصل في أي خطوة نهائية، وقد صحح على الفور ولم يحدث أي خلل في ترتيب الناجحين».

الحاج نفى أن تكون «النتيجة قد أعلنت للطلاب أصلاً كي يشكك في النجاح والرسوب، ولم يكن هناك طالب نجح ومن ثم رسب أو بالعكس. لكن يبدو أن أحد الموظفين في قسم التصوير سرّب الجداول عبر الواتساب لصديقه الذي ترشحت ابنته للمباراة ليبشّره بنجاحها، قبل التدقيق في النتيجة وإصدار النسخة النهائية، وقد فوجئت شخصياً بهذا الأمر».

على الغلاف

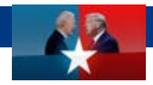

جو بايدن... العالم تَغيّر كثيراً!

ملاك حمود

تستعدّ أميركا للتكيُّف مع وقائع جديدة في عام 2021، إذا سارت الأمور على ما يرام، وقُدّر لجو بايدن أن يتبوّأ منصب الرئيس، ويعود بالولايات المتحدة إلى عهدٍ سبق، بعدما كبّدتها سياسات سلفه ندوباً سيداويها بحضن جماعي يعيد ترتيب الانقسامات ضمن قواعد واطر مُشبعة بالصوابية السياسية. قواعد بيّنت، بعد مضيّ كلّ هذا الوقت، عدم نجاعتها، ولا سيّما حين انفجرت - أكثر من مرّة - في وجه مؤسّسة أهملت، على مدى عقود، بل قرون، واقعاً معقّداً: العنصريّة المؤسّسة والهوياتية والحزبيّة ليست أمراضاً جلدية سنختفي حال اختفاء المسبِّب. والمسبِّب - والحال هذه - ليس دونالد ترامب، وإن كان هذا الأخير أجّج الاستقطاب، وجلّى بوضوح طبقات العفن المتراكمة.

نداء لمّ الشمل والوحدة طغى على خطاب النصر، فتعهّد الرئيس المنتخب بالسعي إلى رأب الصدوع لأن «وقت الشفاء» قد حان. توازياً، وضع جو بايدن هدفاً عالي السقف لرئاسته، عنوانه: استعادة الريادة الأميركية المتآكلة، أو بكلماتٍ أخرى، العودة إلى سنوات عصر ولّى. ربّما غفا بايدن قليلاً، وهو يحلم بيوم يحمل فيه أمانة الأمّة على عاتقه، ولم يدرك أن ثمّة متغيّرات كبرى حدثت وباتت أمراً واقعاً، لم يعد بنفع معها العلاج بالصدمة. يُقلق الرئيس المقبل واقعٌ أن «مصداقية الولايات المتحدة وتأثيرها في العالم تراجعا منذ غادرت أنا والرئيس باراك أوباما السلطة»، هذا ما كتبه في مقالته الشهيرة لمجلة «فورين أفيرز» في وقتٍ سابقٍ من العام الجاري، حين وعد بأن «تقود أميركا العالم من جديد». لا يرى بايدن مشكلةً في إصلاح الأعطاب، ما دام يحصر مسؤوليّتها بشخص ترامب، بنى مرشّح الديموقراطيين حملته الانتخابية على عنوان وحيد، هو مواجهة شعبوي متطفّل أفسد «الروح» الأميركية. ربّما يصدّق بايدن أنه فاز لأنه مثّل خيار الأميركيين المتعبين، وليس لأن بعضهم سئم «الاندفاعة والحماسة» الشديدتَين للإدارة الحالية، وقرّر أن يصوّت ضدّها.

> وضع بايدن هدفاً عالي السقف لرئاسته، عنوانه: استعادة الريادة الاميركية

القطيعة مع سياسات ترامب في عدّة ملفات ستشكّل العمود الفقري لسياسة إدارة بايدن. يرغب هذا الأخير في أن ينضمّ مجدّداً إلى اتفاق باريس حول المناخ، وأن يعيد العلاقات مع «منظمة الصحة العالمية»، وأن ينظّم «قمّة للديموقراطيات» علّها تحسّن صورة بلاده وتعيد تأكيد التزامها بالتعدّدية القطبية، وتصلح العلاقات التي خرّبها ترامب مع الحلفاء الغربيين. لا يزال الرئيس الجديد يرى العالم على النحو الذي تركه حين غادر منصبه وليس كما يبدو اليوم، وسيسعى، انطلاقاً من هنا، للعودة إلى الوضع العادي. لكن العالم تغيّر كثيراً، وغيّر ترامب قواعد اللعب في غير مكان. لن تكون سياسة بايدن الخارجية نسخة طبق الأصل لتلك التي سادت حقبة أوباما، لأنه سيدرك أن السياسات السابقة لم تعد تنفع في عالم اليوم، وأنه سيتعامل مع حقيقة أن جرعات الديموقراطية أوشكت على النفاد. بعيداً من الأسلوبين المتناقضين والتكتيكات المختلفة، لا توجد فروقات شاسعة بين ترامب وبايدن في ملفاتٍ رئيسة. أراد الأول، الوافد الجديد على عالم السياسة، «وضع حدٍّ للحروب»، ووعد بسحب قوّات بلاده من سوريا والعراق وأفغانستان. أما الثاني، فعمل سناتوراً لمدّة 36 عاماً، وله حصيلة ثقيلة من أبرز محطاتها التصويت بـ«نعم» لغزو العراق، قبل أن يندم لاحقاً. لذلك، من المستبعد أن يرسل الديموقراطي قوّات كبيرة إلى أفغانستان، إذ يفضّل، كما رفاقه في الحزب، الاعتماد على مهمّات «مكافحة إرهاب» تنفّذها قوات خاصة. وفي وقت تُبدو فيه واشنطن ويكين على شفير حرب باردة جديدة، صار بايدن يكرّر أن «على الولايات المتحدة أن تكون صارمة مع الصين»، وبالقدر ذاته مع روسيا. يقدّر بيل بورنس الذي يرأس «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» أن إدارة هذا التنافس الاستراتيجي ستحدّد «نجاح السياسة الخارجية الأميركية أو فشلها»، ويعتبر أن الإدارة الجديدة ستركّز أكثر على إنشاء شبكة تحالفات في آسيا. لكن الأمر سيبقى معلقاً لمعرفة إن كان بايدن سيعتمد على هوامش المناورة التي شكّلها الرئيس السابق في ملفات الصين والتجارة والنووي الإيراني.

طغى نداء لمّ الشمل والوحدة على خطاب بايدن (أ ف ب)

الكابوس لم ينتهِ بعد

كثيرةٌ هي التحدّيات الماثلة أمام انتظام عمل المؤسّسات الأميركية في أيّام رئاسة دونالد ترامب الأخيرة. دستورياً، سيبقى هذا الأخير رئيساً بصلاحيات كاملة حتى انقضاء المدّة القانونية، وانتهاء ولايته رسمياً للحصول على قروض ومزايا ضريبية. من بين الأضرار المرتقبة، تلك المتعلّقة بملف الشؤون الخارجية، خصوصاً أن سلطة الرئيس في التصرّف من جانب واحد لم تَعد مقيّدة، كما في السابق. في هذا السياق، يمكن ترامب أن يلجأ إلى تسعير حروبه التجارية، وإلى تطبيق وعده بسحب القوّات الأميركية من العراق وأفغانستان. ولفت موقع «إكسيوس» الأميركي إلى أن الإدارة الحالية تُعدّ «فيضاناً من العقوبات» ضدّ إيران في الأسابيع المقبلة بالتنسيق مع إسرائيل ودول الخليج. تقاعده المبكر. تمسّك الرئيس الغاضب برواية تزوير الانتخابات لإطاحته، يفتح على مجموعة احتمالات من شأنها أن تُحدث أضراراً كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي قبل مغادرته البيت الأبيض. ويجري الحديث عن تحرّكات سياسية مفاجئة من جانب الرئيس الجمهوري المنتهية ولايته - من الآن حتى يوم التنصيب -، يُحتمل أن تبدأ بإقالة كبار المسؤولين في مؤسسات الاستخبارات والأمن القومي، وإصدار قرار بالعفو عن نفسه، لتجنّب تحقيقَين قضائيَّين يمكن أن يؤدّي كلّ منهما إلى ملاحقته: الأول جنائي بدأه المدّعي العام في مانهاتن، سايروس فانس، ويستهدف أعمال الاحتيال الضريبي المحتملة والاحتيال في مجال التأمين والتلاعب في الحسابات، والثاني مدني بدأته المدّعية العامة لولاية نيويورك، ليتيتيا جيمس، ويسعى إلى تحديد إذا ما كانت مجموعة ترامب كذبت في شأن حجم أصولها للحصول على قروض ومزايا ضريبية. من بين الأضرار المرتقبة، تلك المتعلّقة بملف الشؤون الخارجية، خصوصاً أن سلطة الرئيس في التصرّف من جانب واحد لم تَعد مقيّدة، كما في السابق. في هذا السياق، يمكن ترامب أن يلجأ إلى تسعير حروبه التجارية، وإلى تطبيق وعده بسحب القوّات الأميركية من العراق وأفغانستان. ولفت موقع «إكسيوس» الأميركي إلى أن الإدارة الحالية تُعدّ «فيضاناً من العقوبات» ضدّ إيران في الأسابيع المقبلة بالتنسيق مع إسرائيل ودول الخليج. تقاعده المبكر. تمسّك الرئيس الغاضب برواية تزوير الانتخابات لإطاحته، يفتح على مجموعة احتمالات من شأنها أن تُحدث أضراراً كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي قبل مغادرته البيت الأبيض. ويجري الحديث عن تحرّكات سياسية مفاجئة من جانب الرئيس الجمهوري المنتهية ولايته - من الآن حتى يوم التنصيب -، يُحتمل أن تبدأ بإقالة كبار المسؤولين في مؤسسات الاستخبارات والأمن القومي، وإصدار قرار بالعفو عن نفسه، لتجنّب تحقيقَين قضائيَّين يمكن أن يؤدّي كلّ منهما إلى ملاحقته: الأول جنائي بدأه المدّعي العام في مانهاتن، سايروس فانس، ويستهدف أعمال الاحتيال الضريبي المحتملة

> تُعدّ إدارة ترامب «فيضاناً من العقوبات» ضدّ إيران في الأسابيع المقبلة

سيكون من الصعب على ترامب تغيير نتيجة الانتخابات (أ ف ب)

بروتوكول

يقضي التقليد بأن يتّصل المرشّح الخاسر بالآخر الفائز لتهنئته. لكن ذلك مُستبعد في ظلّ رفض ترامب الإقرار بالهزيمة. وهو ليس مضطراً إلى التظاهر بأن الأمور على ما يرام أو التفاعل مع بايدن أو حتى حضور حفل تنصيبه. غير أن هناك التزامات قانونية أخرى تُملي على الرئيس المنتهية ولايته، سواء أعجبته أم لم تعجبه. في هذه الحالة، عليه أن يبدأ بتفويض إدارته لاتخاذ الاستعدادات اللوجستية كافة استعداداً لحلول طاقم الرئيس المُنتخَب. ويمنح قانون الانتقال الرئاسي، الذي أُقرّ للمرّة الأولى عام 1964 وعُدّل مرّات عديدة منذ ذلك الحين، موظّفي الحكومة سلطة كبيرة على عملية نقل البيانات والخبرات إلى المسؤولين الجدد، وهو ترتيب يهدف إلى الحدّ من مخاطر التسييس. وما دامت نتائج الانتخابات الأميركية سارت عبر مراحلها وفي أطرها القانونيّة المصدق عليها، فإن آلية انتقال الحكم من عهد جمهوري إلى آخر ديموقراطي ماضية بصرف النظر عن موقف ترامب.

الكلمة الأخيرة للقضاء؟

لم تمض دقائق على إعلان وسائل الإعلام الأميركية فوز جو بايدن في السباق المحتدم، حتّى لوّح ترامب بالقضاء؛ فـ«الحقيقة البسيطة هي أن الانتخابات لا تزال بعيدة عن نهايتها»، وفق ما اعتبر في بيان، لافتاً إلى أن «الأصوات القانونية هي التي تحدّد الرئيس، لا الإعلام». يشير الخبراء إلى أنه سيكون من الصعب على ترامب تغيير النتيجة، ما لم يُقدّم أدلّة على وجود تزوير في فرز الأصوات تسبّب في قلب النتائج في عدة ولايات. بالنسبة إلى الخبير في قانون الانتخابات في جامعة كاليفورنيا، «إرفاين»، ريتشارد هاسن، فإن «استراتيجية المقاضاة التي يتبعها ترامب لن توصله إلى أيّ نتيجة. ولن تُحدث فرقاً في نتيجة الانتخابات». لكن الرئيس الحالي يبدو مصرّاً على إبقاء فريقه إلى المحاكم اليوم «للضمان المحافظة الكاملة على قوانين الانتخابات وتولّي الفائز الحقيقي المنصب»، مشيراً إلى أنه يتوقّع إعادة عدّ الأصوات في الولايات، حيث يتقدّم بايدن ببضعة آلاف الأصوات فقط.

وتحدّث على وجه الخصوص عن بنسلفانيا، حيث يشير الجمهوريون إلى وجود تزوير ويقولون إنه تم احتساب آلاف بطاقات الاقتراع التي وصلت متأخرة عبر البريد بشكل مخالف للقانون. وبحسب رودي جولياني، محامي ترامب، «لا يحقّ للشبكات (الإعلامية) تقرير نتيجة الانتخابات، المحاكم هي التي تقوم بذلك. تضع المحاكم الانتخابات جانباً عندما تكون غير قانونية». ترامب على حقّ. لا تنتهي الانتخابات فعلياً إلى أن تثبّت كل ولاية رسمياً عدد الأصوات فيها، وهو أمر سيحصل في الأسابيع المقبلة. لكن مع حساب جميع الأصوات البالغ عددها أكثر من 150 مليوناً، لم يحصل الرئيس المنتهية ولايته على ما يكفي من أصوات الهيئة الناخبة، وفق ما أجمعت عليه وسائل الإعلام الأميركية. في هذه الحالة، لن يكون عليه تجاوز فارق بنحو 40 ألف صوت في بنسلفانيا وحدها، فهو متراجع كذلك بآلاف الأصوات في كلّ من نيفادا وجورجيا وأريزونا وويسكونسن. وإذ يُستبعد أن تتحرّك المحكمة العليا لإلغاء نتائج انتخابات بهذا الفارق في عدة ولايات، هناك احتمال كبير في أن يُعاد فرز الأصوات في كلّ من ويسكونسن وجورجيا، وسط تقديرات تفيد بأن النتيجة ستبقى على حالها.

على رغم إخفاقه في كسب ولاية ثانية، لم يُهزَم ترامب في صناديق الاقتراع، كما توقّعت استطلاعات الرأي. ففي انتخابات شهدت مشاركة واسعة وحطّمت أرقاماً قياسية، حصل ترامب على 70 مليون صوت (مقابل 74 مليون لبايدن)، وبالتالي فإنه يمكن أن يميل نحو البقاء في قلب الحدث بعدما أضاف 7,3 ملايين صوت إلى رصيده مقارنة بعام 2016. من الناحية النظرية، لا شيء يمكن أن يمنعه من تجربة حظه مرة أخرى في خلال السنوات الأربع المقبلة. وإن كان الدستور الأميركي يحظر تولّي الرئاسة لأكثر من فترتَين متتاليتين، فهو يسمح في هذه الحالة بترشّح الخاسر لاحقاً لولاية ثانية. سبق لرجل واحد أن نجح في هذا الرهان، هو غروفر كليفلاند، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر. فقد انتُخب عام 1884، وهُزم في عام 1888، ثم انتُخب مرّة أخرى في عام 1892. وتحدث المبعوث الأميركي الخاص الحالي إلى إيرلندا الشمالية، ميك مولفاني، قبل أيام، عن الفكرة صراحة. وقال: «أتوقّع أن يظلّ الرئيس منخرطاً في السياسة، واعتقد أنه سيكون أحد الأشخاص الذين من المرجّح أن يكونوا مرشحين في عام 2024». وحذر بعض الجمهوريون من أن ترامب يمكن أن يشوّه إرثه، ويقوّض نفوذه السياسي في المستقبل، إذا لم يخرج في النهاية بشكل مشرّف. ويفيد مصدر جمهوري في الكونغرس، تحدّث إلى «رويترز»، بأنه «سيكون من المستحيل بالنسبة إليه أن يخوض الانتخابات مجدداً في 2024 إذا اعتبر خاسراً يفتقر إلى الروح الرياضية».

(الأخبار)

عصر انحدار الديموقراطية

لن تعود الديموقراطية الأميركية إلى سابق عهدها، أيّاً كان ساكن البيت الأبيض، طوال العقد الماضي، وخصوصاً السنوات الأربع الأخيرة، تابع الباحثون الانحدار التدريجي في جودة الديموقراطية الأميركية. انحدارٌ يعود في جزءٍ منه إلى تعمُّق الاستقطاب الحزبي والعرقي، وقد بدأ قبل فترة طويلة من انتخاب دونالد ترامب رئيساً. لكن هذا الأخير ألحق أضراراً فادحة بمعايير الديموقراطية وبمؤسساتها. فلا مثيل لأكاذيبه ومعلوماته المضلّلة في تاريخ الرئاسة الأميركية؛ اعتداءاته على وسائل الإعلام، والمحاكم، والخدمة المدنية والمعارضة السياسية؛ مطالبته بالولاء الشخصي وجهوده لتسييس الجيش وأجهزة الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون؛ إساءة استخدامه للسلطة لتحقيق مكاسب سياسية ومالية، فضلاً عن تعاطفه ودعمه لجماعات عنصرية يمينية.

فاز ترامب بأصوات تفوق أيّ مرشح رئاسي في التاريخ الأميركي (70 مليوناً)، فيما حصل منافسه بايدن على 74 مليوناً. سيكافح العلماء والمحلّلون والدبلوماسيون الأجانب لسنوات لمعرفة كيف استطاع ترامب، بعد أدائه السيئ في إدارة أزمة وباء «كورونا» ومواجهة أكثر مرشّح ديموقراطي اعتدالاً وأقلّهم استقطاباً، الحصول على هذا القدر الهائل من التصويت الشعبي، فيما لم يُثنِه عن تحقيق الفوز سوى فارق ضئيل في أصوات المجمّع الانتخابي.

أدار ترامب في خلال الحملة الانتخابية أضرّ بالديموقراطية الأميركية، ولا سيّما محاولاته قمع الناخبين ومزاعمه في شأن تزوير الاقتراع عبر البريد. على رغم أنه كان متوقّعاً، غرق الرئيس أكثر في ليلة الانتخابات، حين كرّر ما دأب على ترداده: «الاحتيال الكبير على الشعب الأميركي». ادّعى فوزه في ولايات كانت لا تزال تعدّ أصوات ناخبيها (من ضمنها ميشيغن التي خسرها). كما أكّد بشكل قاطع: «فزنا في هذه الانتخابات»، وتعهّد بالطعن في النتيجة أمام المحكمة العليا الأميركية. مثل هذه التصريحات - أدانتها المعلّقة في قناة «فوكس نيوز»، دانا بيرينو، ووصفتها بأنها «غير مسؤولة»، وانتقدها أيضاً حليف ترامب منذ فترة طويلة، حاكم نيوجيرسي السابق، كريس كريستي -، تثير أجواءً من انعدام الثقة في العملية الانتخابية، كما تجازف في إذكاء العنف.

كشفت استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات عن نسب متزايدة من الديموقراطيين والجمهوريين ممّن يعتقدون بأن هناك «تبريراً ما» لاستخدام العنف في سبيل إبراز قضيّتهم، أو الاحتجاج على الهزيمة التي تلقّوها في الانتخابات. يعتقد ما بين 15% إلى 20% من الناخبين الليبراليين والمحافظين المتشدّدين بأنّ هناك «قدراً كبيراً» من التبرير للعنف. وعليه، يلعب ترامب بالنار في سعيه إلى نزع الشرعية عن التصويت.

مع ذلك، لن يدمل انتصار بايدن الجروح العميقة التي عانت منها الديموقراطية الأميركية في السنوات الأخيرة. ففي نظام الحزبَين، يتطلّب الأمر منهما

> لا توجد ديموقراطية ليبرالية ثرية وناضجة عانت من انهيار مؤسّساتي مماثل

الحدّ من الاستقطاب السياسي وإصلاح المعايير الديموقراطية. إلّا أن الحزب الجمهوري فقَد تدريجياً هذه المعايير، في ظلّ تزايد تكتيكات ترامب المتطرّفة للتلاعب بالقوانين لمصلحته، وقمع أصوات الأقليات العرقية، وتعليب المحاكم.

نظراً إلى أن أداء الجمهوريين كان أفضل من المتوقع (الاحتفاظ مبدئياً بمجلس الشيوخ والحصول على مقاعد إضافية في مجلس النواب)، فمن المرجّح أن يظلّ الحزب واقعاً تحت تأثير شعبوية ترامب غير الليبرالية لفترة من الزمن. من الصعب إجراء مقارنات مع انحدار ديموقراطيات أخرى، لأنه لا توجد ديموقراطية ليبرالية ثرية وناضجة عانت من انهيار مؤسّساتي مماثل. لكن المؤشّرات الواسعة للانحلال السياسي تبدو مألوفة - ومقلقة - بالنسبة إلى الباحثين في مجال الديموقراطية:

الاستقطاب المتزايد، وعدم الثقة، والتعصُّب بين مؤيّدي الأحزاب المعارضة الرئيسة، والميل المتزايد إلى النظر في الارتباطات الحزبية كنوع من الهوية القبليّة، وتداخل الانتماءات الحزبية مع الهويات العرقية أو الإثنية أو الدينية، وعدم القدرة على صياغة تسويات سياسية بسبب الانقسامات الحزبية.

يعرف الباحثون في الديموقراطية إلى أين قادت هذه الاتّجاهات في الماضي، إلى انهيارات ديموقراطيات في أوروبا ما بين الحربين العالميتين، وفي أميركا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية. بالطبع، ليست الولايات المتحدة وحدها التي تعاني من انحدار الديموقراطية، فهناك ديموقراطيات قديمة مثل الهند وإسرائيل تعاني العلل ذاتها.

تفاقمت المشكلة بسبب الرياح الخبيثة التي هبّت على الديموقراطية في كل مكان في العالم في الآونة الأخيرة: التأثير الضارّ لوسائل التواصل الاجتماعي التي تعطي قيمة للغضب ومشاركة العواطف، وبالتالي لديها ميل طبيعي للتضليل؛ الاضطرابات التكنولوجية والاقتصادية والبيئية المتعددة التي تهدّد إحساس الناس بالذات والأمن في ما أطلق عليه الصحافي توماس فريدمان «عصر التسارع»؛ صعود الصين وعودة روسيا إلى الظهور كقوّة استبدادية ترى في إضعاف الديموقراطية وزعزعتها ضرورة وجودية؛ وسعي دولة كانت في العقود السابقة المدافع الرئيس عن الديموقراطيات إلى التنصّل من مسؤوليتها العالمية، هي الولايات المتحدة.

في الوقت الراهن، تشهد الولايات المتحدة أزمتها مع تآكل الغشاء النحيف الذي يحمي النخاع الشوكي لديموقراطيتها - أي التسامح المتبادل وضبط النفس، والالتزام الراسخ بقواعد اللعبة الديموقراطية. سواء حاول ترامب المهزوم أم لم يحاول قلب نتائج الهيئة الانتخابية في المحاكم أو من طريق الكونغرس، فمع حلول شهر كانون الثاني/ يناير، ستظلّ الديموقراطية الأميركية في أزمة خطيرة، بينما الشعب الأميركي وحده هو القادر على حلّها.

(لاري دايموند - عن «فورين أفيرز» بتصرّف)
ترجمة: ضحى ياسين

أداء ترامب في خلال الحملة الانتخابية أخذ بالديموقراطية الاميركية (أ ف ب)

على الغلاف

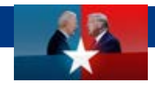

رئاسة بايدن: «بطّة عرجاء» لأربع سنوات؟

نادين شلق

في الفترة المقبلة التي ستسبق تنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة، ستتركّز الأنظار على البيت الأبيض، حيث دونالد ترامب يؤدّي المشهد الأخير، مستنبطاً القرارات التنفيذية من كلّ حدب وصوب، ومستفيداً من الأسابيع الـ11 التي تبقيه في منصبه، بهدف العمل على قلب الموازين قضائياً، أو أقلّه سياسياً. على مسافة قريبة، في مبنى الكابيتول، كونغرس لا يزال بسيطر الجمهوريون على مجلس شيوخه، في انتظار حسم نتيجة انتخابه، مع استمرار التنافس على مقعدَي جورجيا، اللذين أُرجئا إلى الانتخابات الفرعية المقرّرة في كانون الثاني / يناير. وفي مكان ليس ببعيد عن العاصمة، يقبع الرئيس المنتخب في مقرّ إقامته في ولاية ديلاوير مراقباً «بطّة ترامب العرجاء»، في انتظار حلول العشرين من كانون الثاني / يناير، ليتسلّم منصبه بأقلّ أضرار ممكنة.

في الغرف الأميركي، «البطة العرجاء» هي الفترة الفاصلة بين انتخاب الرئيس وتنصيبه، والتي عادة ما يستغلّها الرؤساء من أجل العفو عن مجرمين مُدانين، أو إصدار قرارات ثانوية. ولكن هذا التعريف لن ينطبق على فترة ترامب الانفصالية، التي تنبّئ شبكة «إي بي سي نيوز» بأنها «ستكون واحدة من أكثر الفترات غدراً في التاريخ الأميركي». بغضّ النظر عن تحقّق هذه النبوءة من عدمها، يذهب البعض في اتجاه التوقّع بأن تكون نهاية «بطة ترامب العرجاء»، إشارة انطلاق رسمية لبداية «بطة بايدن»، التي هذّد الرئيس المنتهية ولايته باختراع نسخة جديدة منها، عبارة عن «بطة جريحة عرضة للهجوم». وفق توصيف إدوارد لوس في صحيفة «فايننشل تايمز» البريطانية.

مقوّمات هذه الفرضية كثيرة، تبدأ من ضالة، أو حتى انعدام فرص اعتراف ترامب بالهزيمة، ولا تنتهي بشخص بايدن نفسه. وما يرفع من حظوظ هذه الفرضية، عدم حسم نتائج انتخابات مجلس الشيوخ، الذي من المتوقع أن يبقى ذي غالبية جمهورية. أمرٌ في حال تحقّق، فسيعني، في أحسن الأحوال، أن بايدن قد يتقويض ملتبس، قد لا يمكّنه من القيام بالكثير، بل سيكون محظوظاً، إذا تمكّن من الدفع بالجزء الأقلّ صدامية من جدول أعماله، أو من تقديم تنازلات من أجل تحصيل بعض الإنجازات. وفوق ذلك، هو لن يتمكّن من إلغاء تعطيل مجلس الشيوخ، أو إضافة ولايات جديدة، مثل بورتوريكو ومقاطعة كولومبيا، أو توسيع حجم المحكمة العليا. لذا، فإن أفضل ما يمكن أن

> **لن يتمكّن الرئيس الـ46 من القيام بالكثير إذا بقي مجلس الشيوخ جمهورياً**

يأمل فيه الرئيس الـ46 هو حزمة تحفيز متواضعة.

واقعٌ يفتح الباب على احتمالات كثيرة، خلال فترة ما بعد ترامب، لا سيما أنّ «رئاسة بايدن تخشى الوقوع بين قوّتين لا يمكن التوفيق بينهما - يمين ترامبي راسخ، ويسار ديموقراطي يشعر بالمرارة»، بحسب إدوارد لوس. على أن السؤال الذي يُطرح هنا، هو: ماذا يمكن أن يفعل الرئيس بايدن؟ الإجابة المختصرة، هي أنه سيكافح لإيجاد حلّ وسطي قد يصعب، أو يستحيل وجوده، فالصفقات التي قد تُبرم مع ماكونيل، مثلاً، من شأنها أن تنفّر «الديموقراطيين اليساريين». أمّا غياب محاولة التعاون بين الحزبين، فلن يُمكّن الرئيس من إنجاز الكثير، الأمر الذي يُعطي ماكونيل اليد العليا. ولتلافي حصول ذلك، سيكون من الحكمة أن يقوم بايدن بتعيين واحد أو اثنين من الجمهوريين على الأقلّ في حكومته، وفق لوس، «الأمر الذي سوف يكرهه اليسار». مع إنه شبح ترامب الذي سيطارد بايدن... ولكن، من جهة أخرى، هو شبح بايدن نفسه، الذي سيطارده طيلة السنوات الأربع المقبلة. والأمر، هنا، لا يتعلّق بعدم وجود مجلس شيوخ بديعمه أو يسهّل طريقه، بل بسنّه وقدراته، التي كانت محطّ تشكيك طيلة فترة الحملة الانتخابية. تشكيكٌ تبلور على لسان روزا برنس، في صحيفة «ذي ديلي تلغراف» البريطانية، حيث اعتبرت أن ما حصّله بايدن لا يعدو كونه «فوزاً فارغاً»، بل إن الرئاسة هي «كأس مسموم» بالنسبة إليه. قد يتلاقى العديد من المراقبين مع برنس في هذا التوصيف، انطلاقاً من واقع أن بايدن سيقود بلاداً مستقطبة بقوة، ما يعني أن آماله الكبيرة في توحيد كلّ أميركا خلفه مجرّد وهم، ولكن ما تذهب إليه برنس أبعد من ذلك بكثير، محوره أن رئاسة بايدن ستكون «بطة عرجاء» منذ اليوم الأول. كيف؟ ببساطة، فإنّ جميع الرؤساء يتخلّون عن السلطة عند دخولهم في السنوات الأخيرة من ولايتهم، وهو ما حصل مع بايدن بالفعل، على اعتبار أن لا أحد يتوقّع أن يترشّح مرّة أخرى في عام 2024، عندما يكون على وشك بلوغ 82 عاماً، بل إن هذه النظرية تتأكد بمجرّد الإشارة إلى الجدول الزمني للانتخابات الأميركية، الذي يفرض أن يتحوّل الانتباه إلى السباق الرئاسي المقبل، بمجرّد حلول عام 2022. عندها، قلّة هم الذين سيولون الكثير من الاهتمام للرجل المسنّ الذي يخيّم في البيت الأبيض. بل إن كثراً يتساءلون، من الآن، عن إمكانية عدم تمكّنه من الوصول إلى عام 2024، إن بسبب كبر سنّه أو حالته الصحية، التي طالما كانت مثار جدل، بالنسبة إلى برنس وغيرها. هذه الأخيرة تفتح الباب على احتمال أكثر تطرّفاً، يتمثّل في إمكانية وفاة بايدن، أو اعتباره غير قادر على الاستمرار في منصبه، عندها، ستصبح نائبته كامالا هاريس رئيسة، بموجب شروط التعديل الخامس والعشرين للدستور. سيناريو لم يتمّ تفعيله من قبل، ولكن هناك مَن يراهن على إمكان حصوله.

يرى البعض أن الرئاسة هي «كأس مسموم» بالنسبة إلى بايدن (أ ف ب)

بينما سيجب الحصول على موافقة مجلس الشيوخ من أجل تنفيذ أمور أخرى، مثل التعيينات الكبيرة. يبقى أن فرص بايدن في رفع الحدّ الأدنى للأجور ستكون قريبة من الصفر، على أن الضرائب المرتفعة على الأثرياء، ستكون خارج التداول. فقط في السياسة الخارجية، سيتمتّع الرئيس المنتخب بحرية المناورة. هنا، العالم سيشعر بأن أميركا تتنفّس، أكثر من معظم الأميركيين، ولا سيما أنه تعهّد بالتراجع عن نصف ما فعله ترامب، وهو ما قد يمكن القيام به، خصوصاً إذا كان صادراً بناء على أوامر تنفيذية عن سلفه.

وإذا ما أريد الوقوف على مكامن القلق الإسرائيلي من مرحلة حكم بايدن، يبدو ضرورياً تحديد معالم الواقع المستجدّ على المستويين الإيراني والإقليمي، والذي يفرض نفسه على كلّ من واشنطن وتل أبيب. بالمقارنة مع الظروف التي كانت قائمة عشية الاتفاق النووي عام 2015، لم تنجح الرهانات الإقليمية والأميركية والإسرائيلية على «داعش» وأخواته، حتى في السقف الأدنى عبر تحوّلها إلى عامل استنزاف دائم لمحور المقاومة إلى درجة إضعافه؛ إذ تمّت إزالة سيطرة تلك التنظيمات على مساحات واسعة من سوريا والعراق، وتحصين لبنان منها. أيضاً، استطاع محور المقاومة تحقيق قفزات نوعية في مراكمة القدرات الاستراتيجية التي ترى تل أبيب فيها تهديداً لأمنها القومي، فيما لم ينجح الرهان الأميركي على إحداث تغيير جذري في الداخل الإيراني عبر الاتفاق النووي. كذلك، في مرحلة لاحقة، لم تنجح الرهانات الإسرائيلية على مفاعيل خروج إدارة ترامب من الاتفاق النووي، واعتماد سياسة «الضغوط القصوى» على إيران. فلا النظام الإيراني انهار، ولا خضع للشروط والإملاءات الأميركية، ولا شنّت الولايات المتحدة حرباً عليه، وهو ما عبّر عنه التقدير الاستراتيجي الصادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب لعام 2020.

في السياق نفسه، أتى إقرار الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، على لسان رئيس قسم الأبحاث فيها العميد درور شالوم، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» (2020/10/9)، ليكشف مستوى خيبة مواطنيها دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. أحد هذه الحقوق، بالطبع، هو حق التصويت. وقد أوضحت الصحيفة الدستورية العليا، مرّات عديدة، أن الحق الدستوري في التصويت لا يعني فقط الحق في وضع الصوت في صندوق، ولكن أيضاً الحق في احتساب هذا الصوت لتحديد نتائج الانتخابات. وعليه، فإن قيام مجلس تشريعي للولاية بإبطال انتخابات شعبية سيكون بمثابة رفض لعدّ أصوات المواطنين. هذا فضلاً عن أن الدستور يحظر بشكل لا لبس فيه حرمان أيّ ناخبين مؤهّلين من حقّ التصويت، ناهيك عن ناخبي ولاية بأكملها.

بناءً عليه، ماذا سيحدث إذا انتهك المجلس التشريعي للولاية الدستور والقانون الفيدرالي، وتجاهل أوامر المحكمة، وعمل على تعيين الناخبين الرئاسيين للولاية؟ بموجب قواعد عدّ الأصوات الانتخابية، تُرسل الولاية مجموعتين من الأصوات: المجموعة الأولى هي التي أدلى بها الناخبون المختارون في يوم الانتخابات، والثانية هي التي أدلى بها الناخبون الذين تمّ اختيارهم بواسطة طريقة أخرى أي التعيين. تعطي قواعد الهيئة الانتخابية تأثيراً حاسماً لأصوات المجموعة الأولى، وتطلب أن يتمّ عدّ تلك الأصوات مع استبعاد أيّ أصوات أخرى. وهذا ما سيُفشل أيّ محاولة اغتصاب غير قانونية للانتخابات.

ما بعد فشل «الضغوط القصوى»: إسرائيل تخشى «أوباما 2»

علي حيدر

يبدو أن إسرائيل ورئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، كانا من أشدّ الخائبين بسقوط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. ولا ينتقص هذا الشعور السائد في تل أبيب من صهيونية الرئيس الجديد، جو بايدن، كما يقول هو عن نفسه، إلا أن ما قدّمه الأول للدولة العبرية، وتحديداً لنتنياهو، في أكثر من محطة، يجعل من «أقلّ الواجب» أن يتاخر رئيس الحكومة الإسرائيلية، ومعه وزير الأمن بني غانتس، ووزير الخارجية غابي أشكنازي، لساعات طويلة، في تقديم التهنئة لبايدن. وفي تفسير ذلك، تمحورت الفرضيات حول خشية نتنياهو من ردّة فعل ترامب، وأيضاً لكونه لا يزال «يحلم على ما يبدو بهدية وداع ما» من الرئيس المنتهية ولايته، وخاصة أنه لا يزال أمام الأخير أكثر من شهرين في منصبه.

ومع أن إسرائيل تدرك أن الأولويات الداخلية ستكون هي الشاغل الرئيس لإدارة بايدن، إلا أنها تراقب بحذر مواقف هذه الأخيرة من القضية الأهمّ بالنسبة إلى القادة السياسيين والأمنيين في تل أبيب، والمقصود بها الاتفاق النووي مع إيران، والمسار التعاظمي لقدرات محور المقاومة. أمّا بالنسبة إلى قضية التسوية، فالترجيحات تدور حول أن تكون المراوحة هي السمة التي ستغلب على هذا المسار، مع ما يعنيه ذلك من استمرار الاحتلال والاستيطان، وفي المقابل عودة الرهانات ـ الأوهام لدى بعض العرب والفلسطينيين.

الواقع، لكن السؤال: كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وهل إيران في وارد تعديل الاتفاق؟ وإلى أي حدود؟ وفي ضوء التجارب السابقة، هل يمكن المراهنة على تغيير موقفها من دعم قوى المقاومة في لبنان وفلسطين؟ ثمّ ماذا عن البدائل الواقعية؟ تكشف صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنه «اتضح من اتصالات غير رسمية جرت أخيراً بين أعضاء في الفريق الذي يبلور السياسة الخارجية والأمنية لبايدن، وبين مسؤولين سياسيين رفيعي المستوى في إسرائيل، أن الإدارة الجهات المهنية في كيان العدو. إذ أكد أنه «حتى الآن، لم يثبت أن الخروج من الاتفاق النووي خدم إسرائيل». والمشكلة، أيضاً، بحسب شالوم، أنه لا مؤشرات على إمكانية إخضاع إيران في الفترة القريبة، فهي «بعيدة عن الركوع. هي لم تتراجع». وأجمل الرؤية الإسرائيلية الاستخبارية للاستراتيجية الأميركية المستقبلية بأنها «أقصى ضغط ـ وصفقة». والسؤال هو: «هل نهاية الصفقة سوف تحمل لنا شيئاً جيداً».

يبدو أن لا واشنطن ولا تل أبيب قادرتان على التسليم بالوقائع المتقدّمة وافاقها المستقبلية. إذ إن إيران تعود بالتدريج إلى ما كانت عليه قبل الاتفاق على المستوى النووي. وجديدها في هذا المجال سَنّ مجلس الشورى قانوناً ملزماً للحكومة برفع مستوى التخصيب إلى 20% خلال الأشهر المقبلة، فضلاً عن أن عمليات التخصيب الأخرى لا تزال مستمرّة. أمّا قدراتها الصاروخية، وخصوصاً منها الصواريخ الدقيقة، فهي مع قدرات حلفائها في حالة تعاظم متواصل. وفي الإطار المتقدّم، نبّه رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات، في المناسبة ذاتها، إلى أن «الإيرانيين... جديّون جدّاً، يقدّسون الحياة الدقة، قذائف صاروخية، قطع طيران بدون طيار، صواريخ جوالة».

هذه التقديرات تؤكد حقيقة أن الطرفين الأميركي والإسرائيلي لا يختلفان على ضرورة تغيير هذا الواقع، لكن السؤال: كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وهل إيران في وارد تعديل الاتفاق؟ وإلى أي حدود؟ وفي ضوء المستجدّ على المستويين الإيراني والإقليمي، والذي يفرض نفسه على كلّ من واشنطن وتل أبيب. بالمقارنة مع الظروف التي كانت قائمة عشية الاتفاق النووي عام 2015، لم تنجح الرهانات الإقليمية والأميركية والإسرائيلية على «داعش» وأخواته، حتى في السقف الأدنى عبر تحوّلها إلى عامل استنزاف دائم لمحور المقاومة إلى درجة إضعافه؛ إذ تمّت إزالة سيطرة تلك التنظيمات على مساحات واسعة من سوريا والعراق، وتحصين لبنان منها. أيضاً، استطاع محور المقاومة تحقيق قفزات نوعية في مراكمة القدرات الاستراتيجية التي ترى تل أبيب فيها تهديداً لأمنها القومي، فيما لم ينجح الرهان الأميركي على إحداث تغيير جذري في الداخل الإيراني عبر الاتفاق النووي. كذلك، في مرحلة لاحقة، لم تنجح الرهانات الإسرائيلية على مفاعيل خروج إدارة ترامب من الاتفاق النووي، واعتماد سياسة «الضغوط القصوى» على إيران. فلا النظام الإيراني انهار، ولا خضع للشروط والإملاءات الأميركية، ولا شنّت الولايات المتحدة حرباً عليه، وهو ما عبّر عنه التقدير الاستراتيجي الصادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب لعام 2020.

في السياق نفسه، أتى إقرار الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، على لسان رئيس قسم الأبحاث فيها العميد درور شالوم، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» (2020/10/9)، ليكشف مستوى خيبة

> **الاستخبارات الإسرائيليّة: الإيرانيّون يقدّسون التعلّم ولديهم قدرات تكنولوجيّة متطوّرة**

المستقبلية تُعِدّ خطة لاستئناف المفاوضات مع إيران، وهذا موجود بأفضلية عليا». وتضيف الصحيفة إن «الاستراتيجية التي وضعها فريق بايدن تقوم على أساس مفاوضات مع الإيرانيين من خلال مرحلتين وقناتين منفصلتين: المرحلة الأولى هي ما بين دخول بايدن إلى البيت الأبيض (في كانون الثاني/ يناير المقبل) وانتخاب رئيس جديد في إيران في حزيران/ يونيو المقبل، والهدف منها التوصل إلى تفاهمات مع الإيرانيين على تجميد الوضع في مجال نشر السلاح البالستي والتدخّل الإيراني الاقليمي والأنشطة النووية العسكرية. وفي المقابل، سيكون الأميركيون مستعدّين للتنازل عن العقوبات الأخيرة التي فرضها ترامب». وفي مرحلة ما بعد انتخاب رئيس جديد في إيران، «يعتزم الأميركيون إجراء مفاوضات حول اتفاق دائم ثانٍ في كلا المجالين، النووي والإقليمي. ويستعدّون لسدّ ثقوب الاتفاق الأصلي. لكن المرحلة الثانية قد تستمرّ لفترة طويلة، ويتمّ خلالها الحفاظ على العقوبات». وتنقل الصحيفة أيضاً أنه وفقاً لمفهوم غانتس، لا ينبغي رفض المحاولة الأميركية، لكن أيّ معادلة يجب أن تشمل، ليس فقط وقف تطوير السلاح النووي، وإنما نشر السلاح البالستي في المنطقة بما يشمل مصانع تطوير دقّة الصواريخ في لبنان، ووقف التدخل الإيراني في «الإرهاب ضدّ إسرائيل»، في إشارة إلى دعم قوى المقاومة في فلسطين. في هذه الأجواء، من الطبيعي أن تعمد إسرائيل إلى رفع مستوى التهديد، ووضع نفسها في موضع المتوثّب للهجوم. وهذا ما يبدو أنها بدأت التمهيد له. مع ذلك، ومهما يكن نوع الخطاب الذي ستتبنّاه إسرائيل في مواكبة استراتيجية بايدن، فإن فشل إدارة ترامب في إخضاع إيران أو إسقاطها، وتعاظم المخاطر في البيئة الاستراتيجية للدولة العبرية بالمقارنة مع ما كان سائداً عشية الاتفاق النووي عام 2015، يجعلان أقصى ما تطمح إليه تل أبيب هو أن تقوم الولايات المتحدة بردع إيران عن هذا المسار، وهو ما لم تنجح فيه إدارة ترامب، عبر تبني سياسة «العقوبات القصوى»، والتهويل العسكري، ولا حتى بعد اغتيال قائد «قوة القدس» الفريق قاسم سليماني.

تدرك تل أبيب أن سابقة فشل خيارات ترامب القصوى لا يمكن تجاهلها بوصفها مؤشراً قوياً إلى استحالة إخضاع إيران، أو دفعها إلى تقديم تنازلات جوهرية تتّصل بقدراتها الصاروخية وموقفها من القضايا الإقليمية، وعلى رأسها قضية فلسطين ودعم قوى المقاومة. وبمعزل عن خيارات بايدن وروافعه في الضغط على طهران، ففي نهاية المطاف، سيجد نفسه أمام خيارَين: إمّا الانتقال إلى سياسة أكثر هجومية، أو التراجع إلى سقوف أدنى. في ما يتعلّق بالخيار الأول، يؤكد رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب، اللواء عاموس يادلين، أن الحزبين الجمهوري والديموقراطي يتّفقان على مجموعة مبادئ، من ضمنها أنه «بعد 20 سنة من الحروب، لا مزيد من الحروب في الشرق الأوسط، وفي هذه النقطة بالذات يتموضع أوباما وترامب وبايدن في المكان نفسه فعلاً».

من هنا، تنبع المخاوف الإسرائيلية من أنه في ظلّ صمود محور المقاومة، والتزام إيران بمجموعة من الثوابت الاستراتيجية، واستعدادها لمواجهة الضغوط كافة، قد يعمد بايدن إلى تغيير توجّهاته الاستراتيجية بشكل واسع، وهو ما حصل مع الرئيس السابق باراك أوباما، عندما اختار التراجع إلى سقوف أدنى، بعدما تبيّن له أن الإصرار على سقوفه العليا سيحول دون التوصل إلى اتفاق.

هل يحقّ لمجالس الولايات إلغاء التصويت الشعبي؟

علي درويح

لا يزال أنصار الرئيس دونالد ترامب يُروّجون لإمكانية قيام المجالس أو الهيئات التشريعية في كلّ ولاية (وخصوصاً تلك التي يسيطر عليها الجمهوريون) بنقض نتائج الانتخابات الرئاسية، وذلك كجزء من مخطّط جرى التحضير له مسبقاً لاسترجاع الرئاسة، التي يعتقد ترامب أنها سُلبت منه زوراً. على أن الكثيرين داخل الولايات المتحدة، من النخب الأكاديمية ورجالات الإعلام والسياسة، يرون أن هذا الطرح مخالف

> **يحظر التعديل الرابع عشر للدستور، على الولايات، سلب حقوق مواطنيها**

تماماً لمبادئ الوطنية الأميركية.

من الناحية القانونية، لا يمكن للمجلس التشريعي للولاية نقض التصويت الشعبي لمنصب الرئيس. إذ إن قيام أيّ مجلس أو هيئة تشريعية في ولاية ما بخطوة من هذا النوع، يعني عملياً تعيينه ناخبي الرئيس في تلك الولاية بنفسه، في تحدٍّ سافر لنتائج التصويت الشعبي. بتعبير أوضح، فإن العمل بهذه الخطّة يعني أن الهيئة التشريعية في مطلق ولاية فاز بها نائب عن الرئيس جو بايدن بالتصويت الشعبي، ستُمرّر إمّا قانوناً أو قراراً يُعيّن بموجبه أعضاء الهيئة الانتخابية الذين سيدلون بدورهم بأصواتهم لترامب، وهذا الأمر من شأنه أن يُغيّر النتيجة لمصلحة الأخير.

يتفق معظم الخبراء الدستوريين في الولايات المتحدة على أنه بموجب سلطة المجالس التشريعية في الولايات، والتي تُحدّد طريقة تعيين الناخبين، يمكن للمجلس أن يُقرّر نظرياً، وقبل يوم واحد من الانتخابات، إلغاء التصويت الشعبي لمصلحة الناخبين الرئاسيين، ثمّ يعمل بدلاً من ذلك على تعيين الأخيرين مباشرة. وقطعاً للطريق على أيّ ولاية قد تعمد من تلقاء نفسها إلى إجراءات مخالفة للدولة، سنّ الكونغرس قانوناً تحت عنوان «يوم انتخابي وطني موحّد»، حظر فيه اختيار الناخبين استناداً إلى انتخابات جرت أو قوانين مُرّرت بعد يوم الانتخابات. بعبارة أخرى، ووفقاً لبند التوقيت الدستوري كما يُنفّذ بواسطة القانون الفيدرالي، فإن اليوم الأخير الذي كان يمكن أن يقرّر فيه المجلس التشريعي لأيّ ولاية تعيين الناخبين لاختيار الرئيس هو 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. وبما أن هذا التاريخ مضى وجرى الاقتراع، فإن سلطة المجلس التشريعي لتغيير طريقة الولاية في تعيين الناخبين الكبار انتفت. قد يتذرّع أنصار ترامب بأن ثمّة حالات طارئة، لكن القانون الفيدرالي يتضمّن استثناءً محدوداً مفاده: إذا حاولت الولاية إجراء انتخابات كما هو مقرّر، ولكن تلك الانتخابات فشلت، يسمح القانون للمجلس التشريعي للولاية بإنشاء نظام احتياطي لاختيار الناخبين. غير أن ما يجدر التوقف عنده، هنا، هو أنه لم يتمّ استخدام هذا الاستثناء مطلقاً في التاريخ الأميركي، لذا فليس من الواضح تماماً ما الذي يعنيه «فشل» الانتخابات الرئاسية.

أكثر مما تقدّم، هناك سبب ثان مستقلّ لا تستطيع معه المجالس أو الهيئات التشريعية في الولايات إلغاء نتائج التصويت الشعبي بعد يوم الانتخابات. إذ إن القيام بذلك من شأنه أن ينتهك الحقوق الدستورية للناخبين. وفي هذا السياق، يحظر التعديل الرابع عشر للدستور الأميركي، على الولايات، سلب حقوق

يرى البعض أن الرئاسة هي «كأس مسموم» بالنسبة إلى بايدن (أ ف ب)

لا يزال نتنياهو «يحلم على ما يبدو بهدية وداع ما» من الرئيس المنتهية ولايته (أ ف ب)

على الغلاف

لندن في ورطة استراتيجية

أصبحت الولايات المتحدة بإدارة ترامب حجر الزحى الاستراتيجي للسياسة الخارجية البريطانية (أ ف ب)

لندن - **سعيد محمد**

سمح فوز جو بايدن الصعب، لبعض العواصم الأوروبية الكبرى - بروكسل وبرلين أساساً كما باريس وعواصم أخرى -، بتنفّس الصعداء، بعد أربع سنوات كانت عجافاً للعلاقات الأميركية - الأوروبية طوال عهد دونالد ترامب، الذي شرع بالفعل في شنّ حرب تجارية على ألمانيا، واتخذ موقفاً سلبياً من دور «الناتو» في حفظ أمن القارة العجوز، وطالب الفقراء الأوروبيين بدفع تكاليف حمايتهم، وألهم عدّة قادة يمينيين في صغار الدول الأوروبية للمشاغبة على برلين،

> **يسابق المسؤولون البريطانيون عقارب الساعة لصياغة مسوّدة لاتفاق تجاري بين البلدين**

وتَسبّب دعمه المعنوي على نحو ما في دفع البريطانيين إلى التهوّر في اختيار الطلاق مع الاتحاد الأوروبي (بريكست)، وهو أمر كان يمكن أن يتسبب في تصدّع القلعة الأوروبية برمّتها.

لكن ليس الأمر مشابهاً في عواصم أخرى مثل بوادبست (هنغاريا) وروما (إيطاليا) ووارسو (بولندا) التي تحكمها أحزاب يمينية وفاشية، وانتعشت ولو معنوياً بوجود ترامب في السلطة خلال الفترة الماضية، وبالتأكيد ليس في لندن التي وجدت حكومتها أنها بوصول بايدن إلى البيت الأبيض وقعت في ورطة استراتيجية لا تُحسد عليها، بعدما كانت الطغمة اليمينية البريطانية الحاكمة قد وضعت كلّ رهاناتها المرحلية بشأن مسألة «بريكست» ارتكازاً على توجّهات «الترامبية» السياسية حصراً.

فقبل أربع سنوات، عندما دخل ترامب البيت الأبيض لأول مرّة، نظر إليه العديد من اليمينيين المتطرّفين في حزب المحافظين الحاكم كحليف صلب. وبفضل تأييده الصريح لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وعلاقاته الودّية ببوريس جونسون رئيس الوزراء وعدد من الصقور المعادين لبروكسل، أصبحت الولايات المتحدة بإدارة ترامب حجر الرَحى الاستراتيجي للسياسة الخارجية البريطانية التي أرادت إدارة ظهرها للبرّ الأوروبي، وتعويض خسائرها الاقتصادية والجيوسياسية جرّاء ذلك من خلال التشبيك العميق مع الأميركي في السياسة، والأهمّ من ذلك في الاقتصاد، عبر تأمين توقيع اتفاق تجاري تفضيلي بين البلدين، يُوسّع من دائرة التبادل بينهما بشكل نوعي، ويُقلّل من حجم مساهمة الاتحاد الأوروبي الثقيلة في الاقتصاد البريطاني (تتجاوز 51% حالياً).

بفوز بايدن، سيجد طاقم «10 داونينغ ستريت» (مقرّ رئاسة الوزراء البريطانية) نفسه، منذ صباح اليوم، مضطراً إلى العمل المكثّف، ولعدّة أشهر مُقبلة، على استكشاف توجّهات الإدارة الجديدة في شأن أوروبا عموماً وبريطانيا تحديداً، ولا سيّما بعدما عجز أيّ مسؤول بريطاني عن مقابلة ولو عضو واحد من فريق السياسة الخارجية لبايدن - الذي، كجزء من استراتيجية الحملة الانتخابية، تجنّب الاتصال بأيّ حكومات لإزالة أيّ شبهات تدخل أجنبي -، الأمر الذي جعل من الصعب على حكومة جلالة الملكة التخطيط لسيناريوات ممكنة لعالم ما بعد ترامب. ومع وجود «بريكست» في صدارة جدول أعمال الحكومة البريطانية، ورجحان كفّة عدم التوصّل إلى اتفاق ودّي مع بروكسل في شأنه، فإن لندن ترتعد من إمكان فقدان الزخم الآن نحو التوصل إلى اتفاق تجاري بين البلدين.

مصدر القلق البريطاني ليس متأتّياً لهذه الناحية من انقلاب جذري في العلاقات بين البلدين - والتي هي تاريخياً وأيديولوجياً وعملياً غير قابلة للنقض -، لكن من تراجع أهمية الشأن البريطاني على جدول أعمال الرئيس الجديد، إضافة إلى عوامل موضوعية بحتة، مثل التوقيت مثلاً: ففي الولايات المتحدة، سينتهي العمل بقانون يُنظّم عملية التصديق على الاتفاقات التجارية في تموز/ يوليو 2021. وحتى ذلك الحين، تسمح «هيئة تعزيز التجارة» للرئيس بالتعجيل في تمرير الصفقات من خلال الكونغرس بحلول الأول من نيسان/ أبريل المقبل كحدّ أقصى. ولذا، يسابق المسؤولون البريطانيون عقارب الساعة لصياغة مسوّدة لاتفاق تجاري بين البلدين يمكن أن يحظى بموافقة بايدن، مع ظهور تعقيد إضافي نتيجة حالة التعادل السلبي بين الجمهوريين والديمقراطيين في تركيبة الكونغرس الجديد بعد الانتخابات الأخيرة، ما يعني أن تمرير الاتفاق يمكن أن يقع بسهولة ضحية المماحكات بين الطرفين.

وثمة مسألة أخرى حسّاسة لمستقبل المملكة المتحدة ذاتها، وهي عقدة إيرلندا الشمالية، إذ إن بايدن فخور للغاية بتربيته الكاثوليكية وجذوره الإيرلندية، وبذل الكثير من الجهد لتعزيز موقعه بين الأميركيين - الإيرلنديين خلال الأشهر القليلة الماضية استعداداً للانتخابات، ويعتبره كثيرون الرئيس الأميركي (الأكثر إيرلندية) منذ جون كينيدي. وعلى الرغم من أن نفوذ هذه المجموعة العرقية انخفض منذ غياب كينيدي، فإن ما يقرب من 1 من كلّ 10 أميركيين يزعمون اتصالهم بنسب إيرلندي، وهو ما يُقرأ على أن أيّ قرارات بريطانية مستقبلية في شأن الوضع في الإقليم الشمالي الخاضع للندن لا تحظى بالشعبية بين غالبية الإيرلنديين، قد لا تجد تأييداً لها في البيت الأبيض.

من المؤكد أن بايدن - أقلّه من حيث المبدأ - لن يسمح بالمسّ بـ«اتفاق الجمعة العظيمة» الذي جلب نوعاً من الهدوء للإقليم المتنازع عليه بين المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا، وتسعى الأخيرة إلى استعادته بعد سنوات من العنف المتبادل، وهو كان حذّر قبل أشهر من أن يصبح ذلك الاتفاق «ضحية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي». وقد سبق لبايدن أن أعرب كذلك عن معارضته لمشروع قانون السوق الداخلية الذي تعتزم المملكة المتحدة إقراره، والذي يهدّد بكسر بروتوكول إيرلندا الشمالية الوارد ضمن اتفاق «بريكست» بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويطعن في الشرعية القانونية للقواعد المتفق عليها في شأن الترتيبات الجمركية عند الحدود بين شطرَي إيرلندا. وليس هناك من شكّ الآن في أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في عهد بايدن «يجب أن يكون مرهوناً باحترام (الجمعة العظيمة) ومنع عودة الحدود بين شطرَي إيرلندا - كما تطمح بريطانيا -». أيديولوجياً، يتموضع بايدن كـ«طلسمي» تقليدي يلتزم بعقيدة سياسة خارجية تكون العلاقات بين الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين في صميمها. لذا، فإن أولوياته من هذا المنظور ستتمحور حول إعادة الدفء إلى العلاقات مع بروكسل أولاً، وقبل كلّ شيء. ومن المتوقع أن يحذو حذو باراك أوباما في جعل برلين علاقته الأساسية في أوروبا، ما يعني ضمناً توسيعاً من دائرة نفوذ بروكسل (أي برلين واقعياً) على حساب الدور البريطاني، وقد تستيقظ لندن صبيحة الـ20 من كانون الثاني/ يناير المقبل، مع تنصيب بايدن، وهي تحتلّ مكانة أكثر تواضعاً مما كانت عليه في أيّ وقت مضى، وربما حتى في «مؤخرة طابور الانتظار». محلياً، هذه النكسة الاستراتيجية ستنعكس سلباً على حكومة وشخص جونسون الذي فاز في مقامراته السياسية حتى الآن بالمراهنة ضدّ الاتحاد الأوروبي، وسيكون الفشل في التوصّل إلى اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة بمثابة هزيمة محرجة للحكومة، تُهدّد وضع المملكة المتحدة - سياسة واقتصاداً - على الصعيد الدولي، وستطيح ما قد تبقّى من تأييد للمحافظين في الداخل، حتى في أوساط اليمين نفسه.

يا لها من ورطة!

ترنّح صينيّ وروسيّ... وترقّب إيرانيّ

على رغم الأزمات العالمية التي أحدثها الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، لا يبدو أن خروج دونالد ترامب من البيت الأبيض، وإعلان فوز جو بايدن بمنصب الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة، كانا خبراً سعيداً لدى عواصم كثيرة، مع أن أطرافاً عدّة من الذين صعّدت معهم إدارة ترامب «مدّوا يد التعاون» إلى بايدن وفريقه مبكراً. لكن ذلك لا ينطبق بالضرورة على كلّ من الصين وروسيا، حيث يسود جوّ من «التشاؤم» يستند إلى تقديرات أولية لما يمكن أن يتغيّر في السلوك الأميركي الذي تقف وراءه «الدولة العميقة» ووكالات الأمن، باستثناء حدس أوّلي لدى موسكو بأنها ستتحوّل إلى العدو الأول بدلاً من بكين.

ومع غياب ردود رسمية على المستوى الأول في الصين وروسيا، نقلت وكالة «إنترفاكس» عن مدير «مركز المصالح العالمية» في واشنطن، نيكولاي زلوبين، أن «بايدن سينقل روسيا إلى المركز الأول في قائمة الأعداء الأميركية،

> **روحاني: فوز الديمقراطي «فرصة» لواشنطن للتعويض عن «أخطاء» ترامب**

روسيا ستتحوّل مرّة أخرى إلى العدو الأول في الوثائق والسياسات الأميركية، وهو ما يتوافق مع توجّهات بايدن السياسية طوال العقود الأخيرة». في المقابل، ومع أن ترامب حذّر خلال حملته من أن فوز غريمه الديمقراطي سيكون فوزاً للصين، وأن الأخيرة «ستمتلك أميركا»، لم يظهر إلى الآن ما يشير إلى أن الصينيين يرون في بايدن بديلاً سهلاً من ترامب، خاصة أن بداية عهد المواجهة الحامية بين القوتين كانت في عهد باراك أوباما، والفائز اليوم هو نائبه لثماني سنوات. وإن لم يوضح الأخير استراتيجية مفضلة للصين، تدلّ كلّ المؤشرات على أنه سيواصل النهج المتشدّد تجاهها، خاصة أنه ذهب في بعض الأحيان إلى مدى أبعد من ترامب في مهاجمة بكين، واصفاً الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بأنه «مجرم».

ولذلك أعتقد أنه يمكن للصينيين أن يتنفّسوا الصعداء»، مرجّحاً ألا يكون هناك «مثل هذا الضغط الجنوني على الصين الذي مارسه ترامب...

بالانتقال إلى غرب آسيا، سُجّل تباين طفيف في الموقف الإيراني من فوز بايدن، إذ سارع المرشد الإيراني، السيد علي خامنئي، إلى وصف الانتخابات الأميركية ونتيجتها بأنها «مسرحية»، قائلاً في تغريدة بالإنكليزية عبر «تويتر» إن «الوضع في الولايات المتحدة وما يقولونه أنفسهم عن انتخاباتهم مجرّد مسرحية! هذا مثال على الوجه القبيح للديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة». أما الرئيس الإيراني، حسن روحاني، فرأى، أمس، أن فوز الديمقراطي «فرصة» لواشنطن للتعويض عن «أخطاء» ترامب، فيما اتخذ وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، موقفاً وسطاً بقوله على «تويتر» أيضاً: «العالم يراقب الآن هل سيتخلّى القادة الجدد عن الأسلوب المدمّر وغير القانوني والبلطجي للنظام الراحل... أم لا؟».

بالنسبة إلى أوروبا، جاء الترحيب من غالبية المسؤولين على قاعدة تأكيد قوة العلاقة، مع تلميح واضح إلى ضرورة العمل على تحسين الوضع وأيضاً «مواجهة التحدّيات الكبرى»، فيما عبّر رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أمس عن ثقته في «إنجاز الكثير من الأهداف مع... بايدن في مجالات عدة، من التجارة إلى تغير المناخ». وفي أميركا الجنوبية، قال الرئيس الكوبي، ميجيل دياز كانل، في تغريدة أمس، إن حكومته ترى أن «شعب الولايات المتحدة اختار اتجاهاً جديداً»، مضيفاً: «نعتقد أن هناك إمكانية لتأسيس علاقات ثنائية بنّاءة تحترم اختلاف الآخر» من دون ذكر اسم بايدن. أما الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، فأكد أنه مستعدّ دائماً للحوار مع واشنطن، مُهنّئاً «الرئيس المنتخب جو بايدن ونائبة الرئيس كامالا هاريس على فوزهما». كذلك، رأى الرئيس البرازيلي الأسبق، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، أن العالم «يتنفّس الصعداء» بعد فوز بايدن.

إلى ذلك، جاء رد الفعل الأولي لتركيا فاتراً، إذ قال نائب الرئيس، فؤاد أوقطاي، أمس، إن فوز بايدن «لن يُحدث تغييراً في العلاقات بين الحليفتين القديمتين، وإن كانت انقرة ستواصل الضغط على واشنطن في ما يتعلّق بالوضع في سوريا وقضايا أخرى محلّ خلاف»، خصوصاً أن من المتوقع أن يتشدّد الموقف الأميركي إزاء التدخلات العسكرية الخارجية لإدارة رجب طيب إردوغان، والتي كانت قوبلت بتساهل من قِبَل الإدارة السابقة، وهو ما أشار إليه أوقطاي بقوله: «بينما ساعدت الصداقة بين إردوغان وترامب في التعامل مع عدد من القضايا، فإن قنوات التواصل ستظلّ تعمل كما كانت».

السعودية مشغولة بتنزانيا وكمبوديا

على الصعيد العربي، وبينما سارع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وقطبا الحكم في السودان، عبد الفتاح البرهان وعبد الله حمدوك، وقادة آخرون، إلى تهنئة بايدن وحثي عقد الآمال عليه، توجّهت الأنظار إلى الخليج، وتحديداً إلى السعودية التي بدا لافتاً أنها تمهّلت كثيراً في إبداء أيّ موقف تجاه الإدارة الجديدة. ولذا، لزم مسؤولوها، وعلى رأسهم وليّ العهد، الصمت وقت إعلان النتيجة، على رغم أن محمد بن سلمان هنّأ في الوقت نفسه الرئيس التنزاني بمناسبة إعادة انتخابه، وملك كمبوديا بذكرى استقلال بلاده. جاء ذلك قبل أن تُعلن وكالة الأنباء السعودية الرسمية، مساء أمس، أن الملك سلمان وولي عهده هنّآ بايدن بفوزه بالانتخابات. أما الإمارات فكانت سارعت مبكراً إلى تهنئة الرئيس الجديد، في موقف تُشاركه رئيس الدولة خليفة بن زايد، وحاكم دبي محمد بن راشد، ووليّ عهد أبو ظبي محمد بن زايد.

استراحة

كلمات متقاطعة 3592

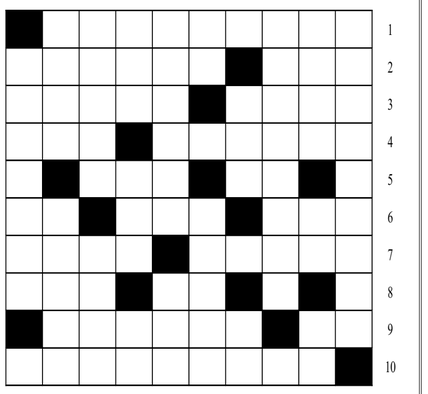

أفقيا

1- أحد أئمة اللغة والأدب يرجع إليه الفضل في تأسيس علم العروض – 2- خلاف عسر – عاصمة مالطة – 3- مدينة في وسط إيطاليا على بحر الأدرياتيك – ماركة زيوت سيارات – 4- مدينة ومرفأ إيطالي على بحر الادرياتيك – خفق القلب واضطرب – 5- إسم بوذا في الصين – ضمير منفصل – 6- مرض صدري – يُقدم عند نهاية بطولة كرة القدم – للتأوه – 7- سلسلة جبال في جمهورية روسيا غربيّ سيبيريا – عائلة كاتب وروائي ومسرحي أميركي راحل كان أحد أزواج مارلين مونرو – 8- طُعم الحَنظَل – عائلة مهندس فرنسي راحل أوّل من صنع آلة طار بها – 9- صاح القيس – خطّ الدفاع عن فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية – 10- دولة أميركية

عمودياً

1- عشيبة هتلر تزوجها قبل يوم واحد من انتحارهما – 2- في الفم – سهل ونهر إيطالي – هاج الدمّ – 3- مدينة المانية – 4- احرف متشابهة – إسم موصول – 5- للتأفف – أغنية للفنانة اللبنانية ماجدة الرومي – 6- عاصمة كوبا – عائلة فنان لبناني راحل من أغانيه «أنا صابر» – 7- يأتي بُعد – أسقط جزءاً من الدين – من أسماء البحر – 8- ملكة صور الأسطورية عُرفت بإسم اليسّا – نهر روسي شرقي سيبيريا – 9- يضع التاج على رأس الملك في احتفال – البلدان – 10- لقب هتلر ويعني الزعيم أو القائد

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جبل الكرمل – 2- مرمريتا – رب – 3- سيراليون – 4- نهز – باربس – 5- اي – ود – يتكلّ – 6- لارنكا – 7- وز – نوكيا – 8- زكم – بوش – رن – 9- ار – غاندي – 10- رفيق روحانا

عمودياً

1- جمل – الوزير – 2- بر – نيازك – 3- لمسه – ماي – 4- اريزونا – رق – 5- لير – دكّ – 6- كتاب – انوغو – 7- رالاي – وشاح – 8- يرتبط – نا – 9- لرويك – يردن – 10- بنسلفانيا

sudoku 3592

8		4		9		1		
9		7	5					4
	3				1		2	
		3	9		7		6	1
	7							9
5			2	1	8	3		
	5	2	8					
4	9					5		2
			4	2			9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3591

7	5	3	8	2	4	1	9	6
6	1	8	5	3	9	7	4	2
9	2	4	6	7	1	5	8	3
2	9	7	1	5	6	4	3	8
4	6	1	3	8	7	2	5	9
3	8	5	4	9	2	6	7	1
5	4	6	9	1	3	8	2	7
1	7	9	2	4	8	3	6	5
8	3	2	7	6	5	9	1	4

مشاهير 3592

إعلامي وكاتب سعودي كان رئيس تحرير مجلة سيدتي ومجلة المجلة السياسية وقد ساهم في تأسيس مجلة الرجل. صدرت له عام 2007 الرواية القصيرة «اختلاس»

■ 7+2+6+5 = جدال كلامي ■ 8+3+4+9 = عاصمتها بورتو نوفو ■ 10+1+11 = يهدم الحائط

حل الشبكة الماضية: **كارك ياسبيرس**

إعداد
نعوم مسعود

إعلانات رسمية

اعلان

من أمانه السجل العقاري في الشوف طلب اسعد خليل الحصروتي بصفته الشخصية سند ملكية بدل عن ضائع للعقار 234 وادي الدير.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

اعلان

من أمانه السجل العقاري في الشوف طلب الياس ميشال الخوري وكيل ناجي فؤاد مسلم احد ورثة فؤاد يوسف مسلم احد ورثة يوسف داود مسلم سند ملكية بدل ضائع للعقار المحدد اختيارياً برقم 68 والذي اعيد تحديده مجدداً برقم 484 البيري.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا (الغرفة الثانية) برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا كل من داود الحاج علي غندور وعلي وحسين وسعاد وخديجة ويسرى رياض التامر و سهام رياض بك التامر والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2020/1368 المقامة من لؤي هاني نجدي بموضوع إزالة شيوع على العقار /11/ من منطقة الطويري العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا (الغرفة الثانية) برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا كل من رقية علي الجمال ونشئه و شوقي أسعد غندور وعلي طاهر فضل الله وملكة شبيب الاسعد وعلي وعبدالله وحسن وخديجة ويسرى وسهيلة وسعاد وسهام رياض التامر والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2020/1369 المقامة من لؤي هاني نجدي بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم /10/ من منطقة الطويري العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

◄ مبوب

◄ مطلوب

مطلوب مهندس زراعي لمنطقة الجنوب
خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات
ارسال السيرة الذاتية عبر
Email : info@gaia-agro.com

سينما

«الخندق الأبدي» هرباً من الفاشية

من الفيلم

الثالوث الباسكي جون غرانيو، ايتور أريغي، خوسي ماري غويناغا يروون تاريخاً لم يرو من قبل. «الخندق الأبدي» (2019) قصة نضال صامت ومقاومة وخوف وكثير من الوحدة. يخلق المخرجون مساحة حميمية جامدة تتصدع تدريجاً، عندما تفقد معارك الماضي معناها بمجرد مرورها بالروتين والإحباط والملل. رواية تاريخية تطوّرت خلال الحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية الثانية وديكتاتورية فرانكو، في مساحة صغيرة، مساحة غرفة، وأقل. هنا يختبئ رجل مضطهد بسبب أفكاره. قصة رجل وزوجته تصبح استعارة لديكتاتورية فرانكو نفسها، ومعها الآف الأشخاص الذين عاشوا مدفونين حرفياً بين عامي 1939 و1969.

خلال النظام الإيبيري الذي حكم إسبانيا في ثلاثينيات القرن الماضي وانتهى بالحرب الأهلية وما تلاها. بعد انتهاء الحرب الأهلية عام 1939، وتنصيب فرانكو على رأس السلطة السياسية للدولة، قرر أولئك الذين لم يتحمّلوا خسارة الجمهوريين أن يأخذوا الأمور بأيديهم ويشنّوا حرباً أخرى ضد النظام القومي، أطلق عليهم اسم «ماكيز». أكثرهم سافر إلى فرنسا وواصل قتال العصابات، وبعضهم الآخر الذي يفتقر إلى الحماس العسكري ويخشى القبض عليه اختفى خلف زنازين منازله عن طريق الاختباء تحت الأبواب أو في ممرات سرية داخل الجدران، وقد أطلق عليهم اسم «توبوس» أي «الخلدان». بعضهم استسلم، وقلّة منهم بقيت مختبئة لأكثر من ثلاثة عقود.

فقط بعدما أصدر فرانكو مرسوم إعفاء عام 1969، خرج «الخلدان» من منازلهم، بعدما بقي بعضهم ما يقرب 38 عاماً في عزلة.

انطلاقاً من معتقداته اليسارية وكفاحه السياسي لصالح الجمهورية؛ تطرق الحرب مباشرة باب إيهينيو (أنطونيو دي لا توري)

> رحلة عاطفية كئيبة حول القمع السياسي والضعف البشري واليأس والحب

الذي يمكن أن يكون خوان، أو بابلو او واكين او الآف الأسماء الأخرى، أسماء النقابيين والجمهوريين الذين أصبحوا أعداء بين ليلة وضحاها. تهتز الكاميرا بين أزقة القرية عندما يركض إيهينيو هرباً من النار، والموت. يرجع إلى البيت عند زوجته روسا (بيلين كويستا) ويعيش مثل الخلد في حفرة في الأرض وبين جدران المنزل. قريب جداً وبعيد جداً عنها. يتابع الحرب وأمور البلاد السياسية، مع الوقت تتلاشى آماله. من الجانب الآخر من الجدار، روسا أرملة في الخارج وزوجة في الداخل. يروي الشريط قصة طويلة عن الداخل والخارج. ساعتان ونصف.. وأكثر من ثلاثة عقود.

«الخندق الأبدي» أكثر من مجرد قصة معارضة وسياسية ودراما وجودية. أراد المخرجون الثلاثة سرد قصة عائلية، مهما كانت غريبة أو مستحيلة، تتعلق بتقديم رؤية مشتركة لقضايا مثل الكرب والخوف والوحدة. يُروى الفيلم بأكمله من وجهة نظر رجل حكم على نفسه بالحبس. الحياة تستمر وفي بعض الأوقات يشعر إيهينيو بأن التاريخ سيمرّ عليه. عبقرية الفيلم هي في إشراكنا في حبس إيهينيو، في تحويل العزلة إلى تجربة مشتركة، جميعنا مع الزوج والزوجة في انتظار شيء يمكن ألا يأتي أبداً. ما يهمّ هو الخوف، الذعر الذي نشعر به، العبث الذي يتخلل كل إيماءة، والفراغ الذي يمكنه فعل كل شيء. وهنا، خلدان أم لا، نحن جميعاً نعيش في مكان ضيق ونشعر بأن الحياة الخارجية لم تعد موجودة.

لا يسرد الفيلم أحداثاً بقدر ما يسرد مصائب. يترك الكاميرا دائماً في المقدمة. وبدون إخفاء شيء؛ يترك الأمر للشخصيات لإنقاذ نفسها مع كل حركة يائسة. وبهذه الطريقة، تمكّن من الحفاظ على النغمة الخانقة، التي تظهر بشكل خاص خلال الدقائق الأولى من القصة ولكنها لا تختفي أبداً طوال الفيلم. عبقرية المخرجين الثلاثة مرة أخرى هي في الاهتمام بالتفاصيل. «الخندق الأبدي» لا يتحدث عن الحرب كما لو كانت لوحة كبيرة، بل يسردها من عزلة من خارج الميدان. المهم ليس ما يُرى ولكن ما يصل من الضوء الذي يخرق ثقب الحائط ويغرق في الدماغ. الفيلم درس في كيفية تقديم أكبر تأثير دراماتيكي في مكان واحد صغير. إيقاعه يهدأ مع مرور الدقائق، وننجه شيئاً فشيئاً نحو تأثير الموقف ومرور الوقت على الزوجين، بخاصة عندما تبدأ التشققات في حبّهما بالظهور. «الخندق الأبدي» هو الفيلم الأفضل حتى الآن للمخرجين الثلاثة. معه استعادوا تلك العلاقة الحميمة التي رأيناها في «زهور» (2014) والرؤية الفنية الدقيقة في «عملاق» (2017). قدموا فيلماً يجبرنا على التعود على الحياة مع إيهينيو وروسا، إلى درجة أنّه يصبح تهديداً شخصياً لنا لأننا قبلنا بوضع إيهينيو، مع أنه يمكن أن يهرب ويبدأ حياة في أي مكان آخر. لذلك الفيلم هو رحلة عاطفية كئيبة حول القمع السياسي والضعف البشري واليأس وبالتأكيد الحب.

The Endless Trench
على نتفليكس

لقطة مقرّبة

صوفيا كوبولا في شباك الحبّ والعلاقات الصعبة

إعداد **شفيق طبارة**

تلعب صوفيا كوبولا بما يميزها، وتتوازن بشكل صادق في فيلم حول التحديات الرئيسية في الحياة الزوجية. تثير بعض التساؤلات والأفكار حول نماذج الحب المختلفة، ونقص التواصل وخصوصية الأشخاص العاطفية. بعبارات صغيرة، صنعت كوبولا فيلمها الجديد On The Rocks. ابنة وزوجة وكاتبة، يجب عليها إعادة اكتشاف نفسها ومكانتها في العالم. فيلم يحتوي على الكثير من الخفة والليونة الكوميدية الجيدة والتحريات البوليسية اللطيفة. ببساطة قصص نيويورك؛ قدمت كوبولا شريطاً يدفئ القلب، تكسوه الرقة والحلاوة، يخاطب روح المشاهد، لكن يُنسى بعد دقائق من لانتهاء منه.

تحاول لورا (رشيدة جونز) البدء بكتابها أثناء تربية أطفالها، مع القلق بشأن العديد من العلامات المشبوهة التي تشير إلى أنّ زوجها دين (مارلون ويايانز) يخونها. وبسبب عدم وجود فكرة أفضل؛ تسعى للحصول على رأي والدها فيليكس (بيل موراي) المتأكّد تماماً من خيانة زوج ابنته ويقنع ابنته بالبدء بملاحقة «بوليسية» معاً. تبدأ المغامرة المشتركة، ومعها يبدأ فحص العلاقات والخلافات بين الأجيال والجنسين في شكل من الحوارات المضحكة والذكية.

«أون ذ روكس» عن أزمة العلاقات والغيرة والزواج المتارجح. مواضيع عشق وودي ألن تقديمها، ودائماً في نيويورك («مانهاتن»، «أني هول»، «لغز جريمة قتل في مانهاتن»...). السنة الفائتة قدم نواه بومباك «قصة زواج» الذي يلعب بنفس الخيوط. وقبل الاثنين، قدم الإيطالي مايكل أنجلو انطونيوني ثلاثية عن الموضوع (ثلاثية عن الحداثة ومساوئها). وقبل 17 عاماً، قدمت صوفيا كوبولا فيلم «ضائع في الترجمة» عن روحين وحيدين في مدينة غريبة، يفشلان في التواصل مع أي شخص، حتى نفسيهما. وعندما يلتقيان بالصدفة، يتمكنان من التواصل بطريقة عميقة ورقيقة تتجاوز الانجذاب الجنسي البسيط. هذه السنة وبعد أفلام عدة لها، عادت إلى ما يشبه ما قدمته قبل 17 عاماً، وربحت وقتها جائزة الأوسكار عن أفضل سيناريو أصلي، ودائماً مع بيل موراي.

يدور «أون ذ روكس» حول العلاقة بين الأب والابنة اللذين يخوضان طريقتين مختلفتين في إدارة حياتهما، ولكنهما يتفقان بطريقة ما ويتقبلان بعضهما. فيليكس، هو الدون جوان النيويوركي النموذجي الذي يتمتع بمهارات بشرية كاريزماتية وبلاغية رائعة، متعجرف وساخر، وقح واستفزازي، شخصية تناسب بالتأكيد بيل موراي. يعتقد فيليكس أنه يعرف كل شيء عن السلوكيات الذكورية وما يبحث عنه الرجال في المرأة.

> كثير من الخفة والليونة الكوميدية والتحريات البوليسية اللطيفة

شخصية ليست ذكورية بل تظهر دائماً احتراماً عميقاً للجنس الآخر، لكنه يدافع عن مواقف معينة قابلة للنقاش إلى حدّ ما. لورا أكثر رصانة واستبطاناً إلى حد ما. تحافظ الشخصية على نبرة العزلة والوحدة، يقمعها باستمرار انعدام الأمان الزوجي بسبب الأب الذي هجر والدتها، ويريد أن تصبح ابنته متحررة من العوائق وتعيد الاتصال بالجزء الطفولي من حياتها. الخوف من فقدان الحبيب، وخاصة الذات، هو ما يشلّها ويعيقها في جميع جوانب حياتها. يساعدها والدها في فهم خلفية شخصيتها وسبب تصرفها بطريقة معينة. هل يمكن أن يكون الأب المحبّ لابنته هو الذي يشرح بالنظريات التطورية لماذا الرجال غير قادرين على الإخلاص؟ هل يمكن للمرأة التي

بيل موراي ورشيدة جونز في مشهد من On The Rocks

من الواضح أن والدها خدع أمها أن تثق بالرجال؟ إلى أي مدى يمكن أن تكون العلاقة وثيقة، حيث يولي الأب اهتماماً متزايداً بابنته في فترات معينة، وفي أوقات أخرى يغرق في الملذات في قارة أخرى؟ تدرك صوفيا كوبولا أن تصوراتنا حول الحب والتعايش تولد منذ سن مبكرة. شيء يظهر بدقة وأناقة تامة. من خلال رؤيتها المتطورة والحميمة كمخرجة، تقوم ببناء حبكة بسيطة على الشاشة. وهذا ما يجعل الفيلم ممتعاً.

كوبولا سيدة الهجاء، مولعة بالفكاهة وتعرف كيف تكتب النكات. ولكن في جديدها، بدت بعض الحوارات إجبارية وسهلة، والنهاية كريمة يمكن التنبؤ بها. هناك تحقيق بلا إثارة، صراع بلا دراما، وبلا شخصيات معقدة. لا يزال ممكناً القول إن صوفيا كوبولا لم تصنع فيلماً سيئاً أو غير مثير للاهتمام ولكنه ضعيف. وإذا كان هناك شيء ما يربطنا بهذا الفيلم، فهو الشخصية الجذابة لبيل موراي، ولرشيدة جونز، التي ليست رائعة فقط، بل إنّ كيمياءها مع موراي تتجاوز الشاشة.

On The Rocks
على Apple TV

كلاسيكيات

70 عاماً على «أورفيوس» جان كوكتو: قبلة على جبين الموت

جان كوكتو أحد أغرب وأروع صانعي الأفلام في تاريخ السينما. دخل كوكتو دائرة المثقفين العظام في أوروبا عبر خطوات واثقة منذ سن صغيرة.. بدأ شاعراً وهو في السادسة عشرة، أصبح روائياً، كاتباً مسرحياً، رساماً ثم خطا في عالم الفن السابع كاتباً للسيناريو، فمخرجاً سينمائياً.

عند الكلام عن السينما الأوروبية، يفرض كوكتو حضوره. ثمّ عند الكلام عن كوكتو، تحضر أسطورة «أورفيوس». هذه الأسطورة الإغريقية التي الهمته في العديد من أفلامه وكتاباته حتى أصبحت حجر الزاوية في مسيرته الفنية. وقع تحت سطوتها مثلاً وعلامة تماماً كجيل كامل من صنّاع الأفلام الشاعرية. فكان لا بد من عمل سينمائي يحمل اسم الأسطورة: «أورفيوس» أنتجه عام 1950 ضمن «ثلاثية أورفيل» إلى جانب «دماء شاعر» و«وصية أورفيوس».

ولكن من هو أورفيوس؟ هو موسيقي، شاعر، ونبي عند الإغريق القدماء. تقول الأسطورة إنّ أورفيوس نزل إلى العالم السفلي لاستعادة زوجته المتيتة، فسحر الآلهة بموسيقاه حتى سمحوا له بإحياء زوجته شرط عدم النظر إليها مرة أخرى. خلق كوكتو هذه الأسطورة بطريقته الخاصة، أورفيوس الموسيقي أصبح شاعراً والقصة تدور أحداثها في باريس الخمسينيات، زوجته تموت فيذهب إلى العالم السفلي لاستعادتها.

عاصر الرجل الحربين العالميتين ما أشعل داخله فضولاً لاكتشاف معاني الموت، فسخّر قدراته الفنية للغوص فيه من خلال أعماله. في هذا الفيلم، يحضر عشق كوكتو للموت. الاختلاف المثير بين قصة كوكتو والأسطورة،

هو الحب الذي خلقه كوكتو بين أورفيوس والموت (الأميرة). الموت شخصية رئيسية تجسّدت في فيلم كوكتو، أمّا حب أورفيوس لها، فخلق مثلثاً رومانسياً قلبَ الموازين.

هو تأويل للأسطورة التي شكلت محوراً لأعمال كوكتو، جسّد محنة الشاعر في بحث بلا نهاية عن الحقيقة والخلود، وحياة المعاناة التي تصيب الشاعر ليعود بالإلهام. يقود الموت أورفيوس إلى عالم الظلام ويساعده على استعادة زوجته في إطار سوريالي. ميّزة هي الخضّة التي استعاد بها كوكتو الأسطورة، لكن لا شكّ في أنّ التصوير والتقنيات السينمائية جذبتنا وشدّتنا للتسمر أمامها وأضفت على الكابوس لمسةً فنيةً خالدةً. أورفيوس يتنقّل من العالم الحقيقي إلى العالم الموازي الذي يشبه الجحيم إلى حدٍّ ما، من خلال مرايا هي مستحيلات سحرية تضفي على الفيلم المذاق الشاعري. الفيلم هو بدون أدنى شك أحد أكثر الأفلام تأثيراً في السينما الطليعية. يتحدى مواثيق أفلام هوليوود الكلاسيكية، ويعدّ تحفة تتجاوز الحدود التقليدية للسينما. هو رحلة داخل عقل كوكتو، عرضٌ لأفكاره الخاصة عن الحياة والموت، عن أهمية الفن وقوة الشعر، وعن الخيط الرفيع والعلاقة الحميمة التي تربط الأدب والسينما في أعماق أعماق كوكتو.

وونغ كار واي في إمبراطورية الحواس

من شبه المستحيل أن نعبّر بالكلمات عما يمكن أن نشعر به عند مشاهدة «في مزاج للحب» (2000)، ينشأ الفيلم في الأجواء الأكثر قمعاً للمشاعر. قصة تتسم بالوحدة كقاسم مشترك. حسرة جراء خيانة سعادة الحياة اليومية بصحبة الشريك. محور لإدخال الغضب والألم وخيبة الأمل والشوق والكآبة والاكتئاب والوحدة والرغبة في الحب. الفيلم هو عن قلوب مكسورة، الحب فقط يمكن أن يصلحها.

نحن في هونغ كونغ الستينيات، عندما أسست إمكاناتها الاقتصادية على الصناعة التحويلية، وعدلت الدوامة السياسية للرأسمالية الاستعمارية طريقة حياة السكان المحاصرين أيضاً بالقوة المتنامية لشيوعية ماو تسي تونغ. حلقة فقدت فيها الصين هويتها خلال الثورة الثقافية التي أنكرت ماضيها، وأغلقت معظم المعابد البوذية والطاوية وحاولت استعادتها من بقايا لغتها.

في هونغ كونغ، ولد المخرج وونغ كار واي، وقدم للسينما الحديثة أفلاماً لا يمكن نسيانها. عشرون عاماً مرت على تحفته «في مزاج للحب» الذي يدخلنا في الرغبات التي لا تجد لها مخرجاً. ننطلق مع الفيلم في رحلة إلى أرض الضياع والاستحالة. الحزن الجماعي لهونغ كونغ وإحباؤه هي الروح التي تخترق الشخصيات: تشاو مو وان وسو ليزين، جاران يكتشفان أنهما مخدوعان من قبل شريكي حياتهما. استأجر تشاو مو زوجته شقة في نفس اليوم الذي استأجرت فيه سو ليزين زوجها. تشاو وسو موظفا مكتب، ويبدو أنهما سعيدان لمشاركة الحياة مع أحبائهما. هي سكرتيرة لشركة شحن، وتشاو محرر في صحيفة محلية. ولكن لأسباب تتعلق

مشهد من «في مزاج للحب»

بالعمل، يتركهما شريكاهما لفترات طويلة. في نفس الوقت، وفي تلك اللحظة بالتحديد، تسببت الصدفة في تقاطع مصير كليهما. غالباً ما يلتقي تشاو وسو في ممرات المبنى الذي يعيشان فيه، في الشوارع حيث يمشيان بعد ساعات من العمل. وفي مصادفة توحدهما أكثر؛ يدركان خيانة شريكيهما. هنا الانهيار وهنا الخسارة والعجز الأول: الخيانة. خيانة لتلك السعادة على أساس الحياة اليومية والعادات. يبدآن صداقة مرتبطة بالمعاناة والذكريات السيئة. يبدآن في قضاء المزيد من الوقت معاً، يتكلمان عن مأساتهما. وبما أنهما يريدان البقاء، وفيين لشريكيهما الخائنين، فإنهما يلجآن إلى النشاط المفضل للإنسان لإعادة بناء الواقع: الخيال. التعايش بين القلبين المكسورين يعزز العلاقة بينهما ويتحول تدريجاً إلى قصة حب هادئة عذرية ومستحيلة. تلفّ الفيلم هالة من الذنب والارتباك والغضب والرغبة والحنان والكبت المسيطر. ويؤسس الاثنان إمبراطورية عواطف لا يمكن البوح بها.

الفيلم يتحرك دائماً ببطء، يحفّز الإحساس بالنعومة والشهوانية للشخصيتين. نشاهدهما دائماً من الخلف أو من خلال انعكاسات المرايا والنوافذ. كأننا نشاهد شيئاً محرماً بكاميرا ثابتة تنظر من مسافة إلى الشخصيتين، والأماكن التي يمران بها، والمواقف اليومية. كما لو كنا نراقب ما يحدث خلف الإضاءة التي تسلّط على ثقل الحنين. يخبرنا وونغ كار واي قصةً بهذه الطريقة. عندما ننتظر ظهورهما معاً في السرير؛ تجمع الصورة بطلي الرواية معاً... لكن فقط من خلال انعكاس المرآة. ما زالا منفصلين جسدياً. عندما نريدهما أن يعبرا الجدار الذي يفصلهما، فإن الكاميرا هي التي تفعل هذا. تظهرهما متكئين على الحائط الذي يفصلهما، وهي مساحة لم يتقابلا عليها أبداً. ولولا التفاصيل الصغيرة، لكان من المستحيل التمييز بين الأيام والأسابيع، والأشهر، والساعات... كل شيء، يمر كالحلم، كأنّ الباقي غير موجود.

بصورة حسية، يفيض الفيلم بالعواطف. كلاهما يقع في حب الآخر، ولكن يتظاهران بأنهما ما زالا عاشقين لشريكيهما، حتى فوات الأوان. بعد 20 عاماً، لا يزال هذا الفيلم حزيناً ودافئاً، حسياً وباراداً، غادراً ومخلصاً. «في مزاج للحب» تحفة غامضة إلى درجة أنه قادر على إخبار أعظم قصة عشق وفي نفس الوقت توضيح أنها لم تحدث أبداً. ونبقى نحن والمخرج والعشاق نحارب من أجل رغبة لم يتم إشباعها.

إضاءة

أصغر فرهادي... كاميرا تلتقط (تابوهات) المجتمع الإيراني

في منتصف الليل، صراخ يضرب السكون... المنزل ينهار. يصبح الهروب يائساً وفوضوياً. يحاول السكان الحصول على واحد أو اثنين من أغراضهم... معطف واحد على الأقل. تتفكك العائلات. العاجزون يحتاجون لمساعدة. الرعب يهز

> الغرب في كل سينما فرهادي هو ذلك الصراع الجوهري

الجميع. أصبح المبنى الذي يضمّ عماد (شهاب حسيني) ورنا (ترانه عليدوستي) غير صالح للسكن، فيضطران إلى الانتقال. المخرج الإيراني أصغر فرهادي يروي قصة زوجين وجدا نفسيهما فجأة غارقين في موقف يكشف جوانب غير متوقعة في شخصيتهما. في فيلمه السابع «البائع» (2016)، يضيّق فرهادي نطاق تركيزه، ليتوقّف عند تفكك علاقة بين زوجين في صراع الحياة والتقاليد.

مرة أخرى مع فرهادي نحن في قلب طهران، في روح زوجين، في فضاء سرديّ لصراع يدفع بقوة باتجاه الغيرة والذل والانتقام

مشهد من «البائع»

وعدم الاستقرار الزوجي. فسيفساء اجتماعية مثالية ولعبة من الأخطاء والشعور بالذنب. بدقة هائلة، يقدم فرهادي سردين: أحدهما مسرحي (بروفة مسرحية يقوم بها الزوجان مع فرقتهما) والآخر حقيقي لرجل صلب. زواج متين يبدأ بالتفكك عندما تضربه لحظة ظرفية خطيرة وغير متوقعة. السردان يسيران بالتوازي، من دون احتكاك. تستمر الترسبات ويستمر الحدث الذي اصاب حياتهما، ونقع نحن في المنتصف بين امرأة تُهان، ورجل عاجز عن إدارة التناقضات التي تهاجمه.

الغريب في كل سينما فرهادي هو ذلك الصراع الجوهري. ما يحرك الحبكة الداخلية والعاطفية للشخصيات مستخرج من المجال البصري السردي للقصة، ويُحفظ بعيداً عن «وجهة نظر» المشاهد، ما يمنح القصة طابع مؤامرة خاصة شبه بوليسية، بينما يتم تشجيع المشاهد على التفكير في الشخصية والأخلاق والاختلالات إزاء قضايا الطبقية والجنس والثقافة والدين في المجتمع الإيراني. كل هذا تلتقطه كاميرا مهووسة بالإيماءات، بأدنى التفاصيل اليومية لإضفاء معنى على الحوارات الرائعة.

يحافظ الفيلم على وئام تام بين التوتر والعاطفة، كأنه قذيفة لهب من الإثارة وروح الميلودراما الخاصة بفرهادي. يقدّم جرعات من التقلبات العاطفية والمكائد بطريقة تجعلنا دائماً حريصين على تجميع وترتيب معلومات غير متوقعة. سينما فرهادي تشبه الأحجية، والأكثر إثارة للدهشة هو أننا عندما ننتهي من الفيلم، يخالجنا شعور بأننا إذا شاهدناه مرة أخرى، إذا قمنا بفك اللغز، سيكون لدينا صورة أكثر اكتمالاً وأفضل لهذه القصة المثيرة.

The Salesman
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 9 تشرين الثاني 2020 العدد 4194

صورة وخبر

قبيل بدء الاحتفالات بمهرجان «ديوالي» الهندوسي الذي يصادف في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، يزداد الطلب على الأزهار الموسمية في الهند. وهو ما يشكّل هذه السنة فرصة مهمّة للمزارعين لتحقيق الأرباح بعد الركود الذي فرضه فيروس كورونا. مهرجان الأنوار، هو معنى كلمة «ديوالي»، حيث آلاف القناديل الموقَدة بالزيت والألعاب النارية والموائد ورائحة الزهور، ناهيك بالرمال الملونة على شكل أزهار اللوتس التي تزيّن كلّ أنحاء البلاد في مثل هذا الوقت من كل سنة. (ديبيانغشو ساركار ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

سيرة يوم: 9

آكلُ كثيراً. أشربُ كثيراً. أغضبُ كثيراً
وأندمُ كثيراً. وأنامْ...
أنامُ ما أَمكَنني النوم، وأحلم...
أحلمُ ما سبقَ أنْ عِشتُهُ، وأنتظرُ ما هو
أَشَدُّ سوءاً:
أحلمُ حياتي.

إشارة

في كلِّ صباح، كالعادة،
أفتحُ عينَي نفسي على أحوالِ نفسي
فأَهلعُ مِن شِدّةِ الحياة
وتَعِنُّ على بالي كلمةُ : «موت...».
..
هذا الصباح، على غيرِ العادة،
حالَما فَتَّحتُ عينيّ على حياتي:
تَذَكّرتُ نفسي... فبَكيت.

معرض جماعي: العيش في مدينة مهمّشة

الخميس المقبل، يُفتتح المعرض الجماعي «2020، قطع/ وصل» في «مركز بيروت للفن». يضم الحدث أعمالاً لـ 19 فناناً (لارا تابت، حاتم إمام/ الصورة، سارة ساروفيم، ساندي شمعون، بهيج جارودي وغيرهم) هي حصيلة التكليفات الفنّية والأعمال المرافقة في النشرة الإلكترونية «المشتق»، في محاولة لتلمّس العيش في مدينة مهمّشة، وفي ظلّ انهيار اقتصادي، «غير واثقين من أنّ إبصار الطريق قد يؤدي إلى سلوكها، وهذه الأعمال بما فيها من فعل سياسي هي أيضاً فعل غضب وخفة»، وفق ما لفت BAC في بيان. تتنوّع الأعمال بين الرسم والموسيقى والفيديو والفوتوغرافيا.

افتتاح «2020، قطع/ وصل»: الخميس 12 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ بدءاً من س: 11:00 ـ «مركز بيروت للفن» (كورنيش النهر). للاستعلام: 01/397018

أديب فرحات: عن السينما والتطبيع

يدعو «التجمّع المناهض للفصل العنصري»، غداً الثلاثاء، إلى حضور لقاء بعنوان «الإنتاج السينمائي المطبّع والمبيّض لصورة الاحتلال الإسرائيلي» عبر صفحته على فايسبوك. سيناقش المخرج اللبناني أديب فرحات (الصورة) تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي من منظار سينمائي: كيف ساهم الخطاب السينمائي الذي تمّ إنتاجه على مدار السنين في الإعداد والتهيئة لمسار التطبيع؟ وسيوضح فرحات كيف عمل الإنتاج الإسرائيلي على محاولة إعادة تأطير وأنسنة الاحتلال، وكيف استخدمت «الحكومة الإسرائيلية» السينما كأداة، بينما يساعد المشاهدين على تفكيك «التلميع» السينمائي لصورة الاحتلال والتصدي له.

غداً الثلاثاء ـ الساعة السادسة مساءً بتوقيت بيروت ـ صفحة «التجمّع المناهض للفصل العنصري» على فايسبوك.

أكاديميون فلسطينيون ولبنانيون: لا للاحتلال، لا للضم ولا للتطبيع

ناقش أكاديميون فلسطينيون في «الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والضم» مع نظرائهم في لبنان، أخيراً، الضغوط الأميركية والإسرائيلية على الشعب الفلسطيني من أجل السعي لإرضاخه لشروط صفقة القرن. وأكدوا أنّ رفضها هو واجب نضالي فلسطيني وعربي ودولي، باعتبارها لا تعدو كونها إطاراً تصفوياً للقضية الفلسطينية، ولا تلبّي الحد الأدنى من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتي أقرّتها منظومة القانون الدولي. جاءت هذه المداولات في سياق اجتماع تشاوريّ تنسيقيّ حضره محاضرون أكاديميون من لبنان وفلسطين: وهم: حسين أبو رضا، لور أبي خليل، لبنى طربيه، علي فضل الله، علي شكر، رنا شكر، ليلى شمس الدين، حسان أشمر، غسان وهبي، فداء أبو حيدر، رمزي عودة، نايف جرّار، علاء حمودة، خليل ابو كرش ومحمد قديمات. تضمّن اللقاء حواراً علمياً معمّقاً بين المشاركين لمقاربة الأفكار والطروحات المختلفة، كما تخلّله استعراض آليات التعاون والتشبيك بين الطرفين. واتفق المجتمعون على مناقشة أُطُر التعاون لتأسيس لجنة أكاديمية فلسطينية ـ لبنانية، تهدف إلى وضع الخطط السنوية التنسيقية، للقيام بأنشطة وبرامج بحثية وتوعوية مشتركة، تواجه مخطّطات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة، ولا سيما مخطط الضم. كما شدّد المجتمعون على لاءاتهم الثلاث التي ستكون عنوان المرحلة المقبلة للنضال الأكاديمي ضد الهيمنة والاستعمار؛ وهي لا للاحتلال، ولا للضم، ولا للتطبيع. كما اتُّفق على ضرورة التعاون والتنسيق العربي الأكاديمي في إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي.

(سارة قائد ـ البحرين)

هارون فاروقي ضيف «دارة الفنون»

تنظّم «دارة الفنون»، في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي عرضاً إلكترونياً لفيلم «تواز 1 - 4» (2014) للمخرج الألمانيّ هارون فاروقي (1944 ـ الصورة). في هذه السلسلة المكوّنة من أربعة أجزاء، تترافق مقتطفات من ألعاب فيديو شعبية مثل Minecraft وGrand Theft Auto وAssassin›s Creed مع تعليق صوتي يستكشف مواضيع كاستخلاص الطبيعة الغرافيكي وإمكانيات الحركة الجسدية ومنظور الشخص الأوّل... يجد فاروقي لهذه الألعاب موضعاً أعمق ضمن تاريخ البصري في سياق ردّه التأمليّ على الانبهار التاريخي للسينما، ويستكشف صلة هذه المفاهيم بالتصوّرات ما قبل الهلنستية للعالم، محيلاً إلى نصوص كلاسيكية عن نظرية السينما.

السبت 21 تشرين الثاني ـ الساعة السادسة مساءً بتوقيت بيروت. (الرابط متوافر على موقعنا)

الإثنين 9 تشرين الثاني 2020 العدد 124
Lundi 9 Novembre 2020 no124

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة، محمد وهبة
«الثقة» دُمّرت على يد حرّاسها

04
مصباح رجب
إعادة إعمار وسط بيروت: الرهان المستحيل؟

05
علي الزين
الفرصة مؤاتية لإيجاد بديل من السيارة

06
حسين رمّال
الأمن المائي الغذائي العربي في خطر

08
الأمجد سلامة
بؤس السياسة النقدية

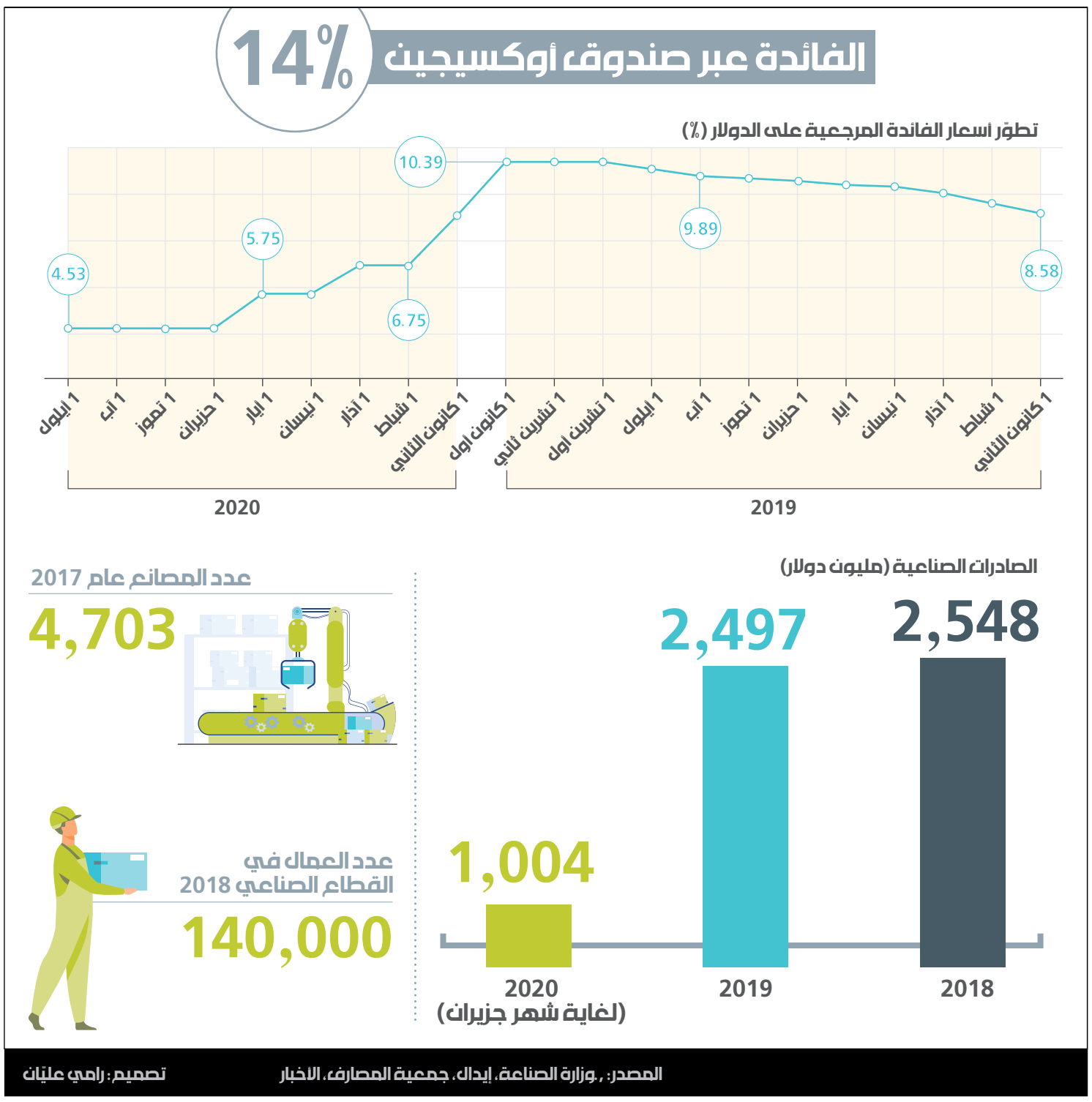

الوحش المالي يواصل ضرب الصناعة

في 29 تموز الماضي، أعلن مصرف لبنان استثمار 175 مليون دولار في صندوق «سيدر أوكسيجين» من الودائع الاحتياطية التي يملكها بالدولار، أي من الدولارات «الفريش» بحسب المفهوم المتداول حالياً في السوق. يفترض أن يستفيد الصناعيون من هذه المبالغ لاستيراد المواد الأولية من الخارج، لكن ليس ثابتاً أن هذا الأمر قد يتحقق في ظل الأكلاف المرتفعة التي سيتكبدونها بسبب الفوائد التي تصل إلى 14% على التمويل الذي سيحصلون عليه، علماً بأن مستويات الفائدة قد تتجاوز هذا الرقم إلى 17%، فضلاً عن الرسوم الإدارية البالغة 1%، والشروط التي تفرض عليهم تأمين 30% من قيمة التمويل بسعر السوق.

هذا المستوى المرتفع من الفائدة المفروضة من خلال الصندوق، أعلى من الفوائد السوقية التي تفرضها المصارف حالياً عبر مؤشّر الـBRR على الإقراض بالدولار والذي بلغ حدّه الأقصى 10,39% في كانون الأول 2019، ثم انخفض إلى 4,5%. فرض مستوى مرتفع من الفوائد كهذا، يعني أن الكلفة التي ستترتّب على الصناعة ستكون باهظة جداً ولن تُسهم في خفض أكلاف الإنتاج وليس أكيداً أنها ستكون خطوة واضحة لتحفيز التصدير.

وهذه ليست مشكلة الصندوق الوحيدة، بل الأمر يتعلق أيضاً بآلية الاستفادة بحدّ ذاتها. فالصندوق لن يكون قادراً على الاستدامة إلا بوجود نوع من التوازن في العملاء بين الصناعيين المصدّرين والصناعيين غير المصدّرين لجهة حجم أعمالهم، أي أن الدولارات التي ستأتي من الصناعيين المصدّرين ستسهم في عملية التمويل التراكمية. فبشكل عام ينقسم الصناعيون إلى فئتين: صناعيون يصدّرون غالبية بضائعهم إلى الخارج، وصناعيون يبيعون غالبية بضائعهم في الداخل. الأكثر حاجة إلى الاستفادة من تمويل الصندوق هم الصناعيون الذين يبيعون منتجاتهم محلياً. فهؤلاء يحصلون حالياً على الدولارات اللازمة لاستيراد المواد الأولية اللازمة لمنتجاتهم من السوق غير النظامية وفق سعر الصرف الأعلى الذي بلغ في نهاية الأسبوع الماضي 7400 ليرة مقابل الدولار. وفي المقابل، إن الأقلّ حاجة هم الصناعيون الذين يصدّرون غالبية بضائعهم إلى الخارج. فهذه الفئة من الصناعيين، ليست لديها مصلحة واضحة وأكيدة في التعامل مع الصندوق أصلاً لأنها تحصل على الدولارات «الفريش» من الخارج مقابل منتجاتها المصدّرة. كما أن غالبية هذه الفئة لديها حسابات مصرفية في الخارج تغنيها عن التعامل مع المصارف المحلية وتجعلها بمنأى، نسبياً، عن الأزمة الموجودة في لبنان. هذا التمييز كان ضرورياً للتمهيد للسؤال التالي: لماذا ستلجأ فئة الصناعيين المصدّرين إلى الاستفادة من الصندوق طالما أنه يفرض عليها الحصول على قسم من المبالغ التي ستستردها مقابل صادراتها، بالليرة اللبنانية حصراً؟ والأسوأ من ذلك أن المبالغ المدفوعة من الصندوق، ستكون وفق سعر صرف السوق، وربما تكون وفق سعر الصرف المحدّد في منصّة مصرف لبنان، كنوع من الإغراء من أجل إشراكها فيه، لكن ذلك يعني أن هذه الفئة ستخسر جزءاً كبيراً من قيمة أموالها مقارنة مع سعر الدولار في السوق غير النظامية.

كذلك، يفرض الصندوق على الصناعيين تأمين 30% من قيمة القرض بالدولار النقدي الذي يحصل عليه الصناعيون من السوق غير النظامية بالسعر الأعلى، ما يعني أن هذا الأمر لن يؤثّر إيجاباً على كلفة الإنتاج، بل سيزيدها. وهو أمر يضاف فوق الكلفة الناتجة عن أسعار الفوائد المرتفعة.

حتى الآن، هناك أكثر من 70 ملفاً قيد الدرس للصناعيين في الصندوق الذي يتّخذ من لوكسمبورغ مقرّاً له. وكل المعاملات التي يقدّمها الصناعيون من أجل الاستفادة من التمويل المتاح مرهونة بعمليات تدقيق تُجرى في الخارج وسط تعقيدات بيروقراطية وتقنية بمستوى مرتفع جداً. والتدقيق بحدّ ذاته، يأخذ في الاعتبار أن المخاطر المحلية مرتفعة جداً، وأن احتمالات التخلّف عن السداد عالية، وهو ما يضغط على الصناعيين في وقت يحتاج فيه لبنان إلى تسريع العمل من أجل زيادة التصدير.

ويضاف إلى ذلك، أن الصندوق يفرض على المنتسبين إليه رسوماً إدارية عالية أيضاً بنسبة 1%، وليس هناك أمل واضح بأن الجهات الأوروبية التي كانت قد أبدت إيجابية في المشاركة بالتمويل ستشارك فيه، وبالتالي قد لا يستطيع الصندوق أن يؤمّن مبلغ الـ750 مليار دولار المطلوب من أجل سير عمله بشكل منتظم. فهذا المبلغ قد لا يوفّر قاعدة مناسبة للتمويل المستدام قياساً على دراسة الجدوى التي تشير إلى أن مبلغ الـ750 مليون دولار يموّل صادرات بقيمة 3 مليارات دولار سنوياً. مشاركة الصناعيين في هذا الصندوق لا تزال حذرة جداً، وخصوصاً أن التمويل عبره غير واضح المعالم، بل هو سيؤدي حتماً إلى زيادة أكلاف الإنتاج، وسيأكل القسم الأكبر من القدرة التنافسية التي تحقّقت بفعل تدهور سعر الليرة وانخفاض قيمة الأجور وملحقاتها التي يدفعها الصناعيون، أي أنه يثير تساؤلات مشروعة عن مدى القدرة التنافسية التي سيؤمّنها للمصانع في إطار خطوة كان يفترض أن يعوّل عليها من أجل جذب الدولارات إلى لبنان.

تحقيق

«الثقة» دُمّرت على يد حرّاسها

مصرف لبنان والمصارف وسائر السلطة

يعاني الاقتصاد اللبناني حالة من انعدام الثقة تُترجم عملياً في تخزين الأموال والامتناع عن استثمارها وسط تقاطع التركّز الاحتكاري في الأسواق مع ارتباك ظاهر في الإجراءات النقدية وغياب القرار السياسي. هكذا أصبحت سلاسل التوريد متقطّعة الأوصال والفوضى تسيطر على الأسواق. السؤال المطروح اليوم: هل يمكن استعادة الثقة؟ عن أيّ ثقة نتحدث؟ الثقة بالمصارف؟ الثقة بالقطاع الخاص؟ الثقة بالقطاع العام؟ الثقة بحكم المجتمع؟ الثقة بالسلطة؟ ما هي الآليات التي تولّد الثقة؟

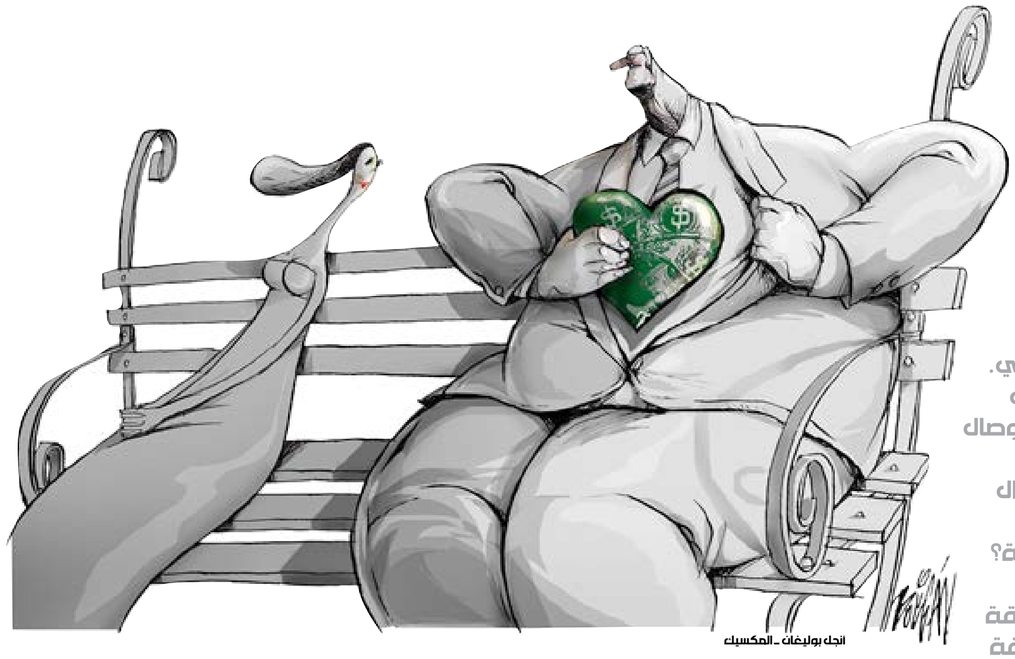

انجلا بوليغان ـ المكسيك

ماهر سلامة، محمد وهبة

في نهاية 2019 قرّرت المصارف أن تفرض قيوداً على عمليات السحب والتحويل خلافاً للقوانين المرعية. وبطريقة ملتوية شرّع لها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة هذا القرار من خلال التمييز بين الدولار المحجوز محلياً، وبين الدولار «الفريش». سريعاً ظهرت مفاهيم سوقية جديدة، فالقرارات التي اتخذتها السلطات النقدية خلقت أسعاراً متباينة للّيرة والدولار في السوق. فالسعر الذي كان سائداً طوال السنوات الماضية، أي 1507,5 ليرات وسطياً مقابل الدولار، صار هو السعر المدعوم لاستيراد السلع الأساسي: بنزين، مازوت، غاز، أدوية ومستلزمات طبية وقمح. وهو السعر الذي كان معتمداً لتسديد القروض المصرفية، إلا أنه مع رفع العمولات إلى 20% على كل عملية صار هناك سعر جديد قائم على نسبة العمولة التي يفرضها كل مصرف بشكل استنسابي فوق سعر الأساس الذي يوازي السعر المدعوم. وهناك سعر الدولار الورقي الذي يقال بأنه «طازج» أو «فريش»، وهناك سعر الشيك المصرفي بالدولار، وأخيراً صار هناك سعر أيضاً للشيك المصرفي الصادر بالليرة اللبنانية مقابل الليرة الورقية... هذه كانت أول مظاهر فقدان الثقة في السوق، لكن الأمر ما زال في بداياته. فالثقة التي غالباً ما تحتكرها المصارف بوصفها ركناً أساسياً لعملها، هي ثقة الأسواق أصلاً بكل أطرافها: السلطات النقدية والمالية، أصحاب الرساميل من مصارف وتجار، المستهلكين وسواهم.

الثقة المبنية بين هؤلاء في الأسواق باتت معدومة اليوم. فالأفراد والمؤسسات لم تعد لديهم ثقة بالسلطة أو بالنظام المصرفي، أو بالأسواق... بل يشعرون بخطر من ممارسات السلطة النقدية المتناقضة عبر إفراطها في ضخّ النقد ثم تقييد حركته، ويشعرون بالخطر من الحظر الذي تمارسه المصارف على سحب مدّخراتهم أو تحويل بعضها إلى الخارج، ويشعرون بالقلق من ارتفاع الأسعار وعلى رأسها سعر الدولار مقابل الليرة، ويشعرون بالخوف من فقدان السلع وخصوصاً الأساسية منها، وهو يلمس انعدام اليقين في سوق العمل، وغياب الاستقرار السياسي... ثمة لائحة طويلة من المخاوف التي تعبّر عن انعدام ثقتهم بما هو قائم، وما هو آت. لم يكن آخر المخاوف امتناع مصرف لبنان عن التعاون مع الشركة التي كلّفها مجلس الوزراء بالتدقيق الجنائي، فالثقة تدمّرت على أيدي الجهات التي يفترض أن تحميها؛ مصرف لبنان، المصارف، السلطة والقضاء.

الثقة VS الثروة

في النتيجة يظهر انعدام الثقة بمعدلات النمو السلبية التي سجّلت في السنتين الأخيرتين وفي مطلع هذه السنة وفي التقديرات المتوقعة لنهاية السنة. فالثقة تلعب دوراً أساسياً في «تزييت» حركة التعاملات الاقتصادية. من دونها تصبح كلفة إتمام التعاملات أعلى وأكثر إرهاقاً، وهي مؤشّر على الازدهار، فكلما ازدادت مستويات الثروة الوطنية سادت الثقة في المجتمع. هناك الكثير من الأدلّة البحثية على ارتباط الثقة بمعدلات توزيع الثروة والمساواة. بحسب ستيفن كناك وفيليب كيفير في ورقة بعنوان «هل لرأس المال الاجتماعي مردود اقتصادي؟» فإن الأفراد في الاقتصادات الأكثر ثراءً يعبّرون عن ثقتهم في الآخرين (ثقة مجتمعية)، ويعبّرون أيضاً عن ثقتهم في المؤسسات الاقتصادية والسياسية (ثقة في النظام). لا يقف الأمر عند هذا الحدّ، فهناك أدلة تحدّث عنها إيريك أوسلانر، وبو روثستين في ورقة بعنوان «الجميع للجميع: المساواة والثقة الاجتماعية» تخلص إلى أن «توزيع الثروة هو الذي يلعب دوراً كبيراً فيها. فلا ترتبط الثقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي فقط، ولكنها ترتبط أيضاً بالمساواة أو بانعدامها في الدخل، فكلما زادت اللامساواة قلّت نسبة الثقة».

اليات للسقوط او الاستمرار

علاقة الثقة بالمجتمع والاقتصاد واضحة. فالحدّ من الارتياب يسهّل علاقات التبادل وإدارة المخاطر بشكل عام. إنما إدارة علاقات التبادل في ظل فقدان أجواء الثقة في السياقات التي ينتشر فيها الغش والاحتيال والفساد، يرفع هذه المخاطر إلى مستوى أعلى، ما يزيد الأكلاف ويحفّز التوقعات والتخمينات السلبية.

وبحسب الباحثة الاجتماعية فران تونكيس، هناك ثلاث آليات تؤمّن الثقة العامة بصورة مباشرة: المعلومات، العقود والقوانين. ففي ظل غياب هذه الآليات أو فشلها تختفي الثقة، والعكس يعني استمرارها وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، شهد العالم في نهاية عام 2008 عندما انفجرت الأزمة المالية العالمية، انهيار هذه الآليات الثلاث من خلال فشل أو تشويه المعلومات والعقود والقوانين. وهذه هي القنوات التي أصبحت من خلالها أزمة سوق الأسهم أزمة ثقة.

- المعلومات؛ هي المعطيات المتوافرة لجميع أفراد المجتمع، مثل أسعار الأصول والمؤشرات الاقتصادية والمالية. تمثّل مؤشرات الأسعار الخاطئة، أو المضلّلة تشويهاً كبيراً للمعلومات في سياق السوق. وقد عبر عن ذلك روبرت رايش بالقول: «تتداول الأسواق المالية بوعود أن للأصول قيمة معينة، وأن الأرقام المصرّح عنها في الموازنات دقيقة، وأن القرض يحمل مخاطر محدودة. إذا توقف المستثمرون عن الوثوق بهذه الوعود، فلن تتمكن الأسواق المالية من العمل».

كذلك تشير تونكيس إلى ما حدث في خريف 2008 في أميركا حيث توقفت الأسواق المالية عن العمل على نحو فعّال. فما حدث كان عبارة عن عدم توافر المعلومات الكافية في السوق. إذ لم تكن طريقة تسعير الأدوات المالية المعقّدة واضحة للعموم، وبذلك تحوّلت إلى واحدة من أهم أسباب الأزمة من دون أن يتمكن المستثمرون من تقييم معلومات هذه الأدوات بشكل جيد. من جهة ثانية، شكّلت أسعار العقارات المتضخّمة في ذلك الوقت، مؤشرات مضلّلة عن حالة السوق. وقد زاد التضليل ربطاً بما كان يصدر من معلومات عن شركات التصنيف الائتماني التي كانت المسؤول الأكبر عن تشوية المعلومات وإخفاء مخاطر سوق العقارات والأدوات المالية المتصلة به.

- العقود؛ إبرام العقود يوفّر الأمان في المعاملات الاقتصادية وإدارة شروط التبادل، وهو بمثابة تعويض مؤجّل من مخاطر الغشّ التي قد يمارسها أحد الأطراف. ويصمّم العقد بهدف شفافية العلاقات الاقتصادية وحماية مصالح الأطراف المختلفة. هو بمثابة ترجمة الاتفاق العقلاني بين جميع الجهات على أرض الواقع. فإذا كانت العقود غير شفّافة أو خادعة أو غير مفهومة، فهي تثير إشكالية القوّة غير المتكافئة في عمليات التبادل السوقية التي يفترض أن يكون هدف العقد التخفيف منها أصلاً. تلفت تونكيس، في سياق الحديث عن الأزمة المالية العالمية، إلى التفاصيل الواردة في عقود الأدوات المالية المتعلّقة بالأسواق العقارية التي لم تكن مفهومة بشكل جيد من قبل المستثمرين. كما أن أهمّ التفاصيل في هذه العقود كان مكتوباً «بخطّ صغير». فإذا هذه العقود لم تكن مبنية بشكل واضح على الشفافية أو الاتفاق العقلاني أو أي تبادل متوازن للمعلومات الموثّوقة بين الأطراف.

- أنظمة السوق؛ تعتمد أنظمة السوق على القوانين حتى تكون فاعلة، بحسب تونكيس. فهذه الأنظمة، كما يقول كارل بولاني، تتحوّل إلى «مؤسّسة» من خلال الوسائل القانونية والتنظيمية والتعاقدية. لذا، فإن للقوانين أهمية كبيرة في تأمين حركة اقتصادية عادلة وآمنة ليعلم كل أطراف المعاملات الاقتصادية، أنهم تحت سقف القوانين. فبذلك تتعزّز الثقة بالنظام الاقتصادي وبالمؤسّسات المحرّكة له. خلال الأزمة المالية كانت للاحتياطي الفيدرالي الأميركي يد في عدم استخدام القوانين التنظيمية أثناء الأزمة، لأنه أدرك مخاطر قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ولكنه لم يُعلم المستثمرين بأن هذا القطاع يتعامل بأوراق مالية لا يمكن تسعيرها بطريقة فعّالة.

> **هناك آلاف القضايا العالقة في القضاء والتي لا يبتّ بها بعد والإمعان في هذا المسار يكرّس انهيار الثقة**

لبنان: أزمة الثقة الكاملة

حالة فقدان الثقة المجتمعية والمؤسساتية السائدة في لبنان وسط انهيار معقّد ومركّب، تترجم عملياً بأشكال متعدّدة من بينها تكديس الأموال في المنازل، تخزين الحاجات الاستهلاكية الأساسية (الدواء والبنزين والغذاء)، الامتناع عن الاستثمار، تهريب الأصول... تعود أسباب هذه الحالة إلى ثلاثين سنة من خرق قواعد الثقة التي تحدثت عنها تونكيس، والتي كانت سبباً في تدمير الثقة عند الأفراد وفي المجتمع.

الخروقات التي أشارت إليها تونكيس، ظهرت في لبنان. فالمعلومات المتوافرة في السوق المحلية، تلقّت ضربة كبيرة لصدقيتها عند الأفراد. فعلى سبيل المثال، تبيّن أن أسعار الأصول، مثل أسعار العقارات كانت منفوخة كثيراً وتعاني من تضخّم مفرط متراكم منذ عام 2008 حين جرت تغذيتها بتدفقات رؤوس الأموال الهاربة من الأزمة المالية العالمية إلى سوق فيه الفوائد أعلى وباهظة الكلفة. سدّد المجتمع اللبناني كلفة هذه المبالغ التي استقطبها النظام المصرفي اللبناني بشقّيه: مصرف لبنان والمصارف، ما أرسل إشارات مضلّلة إلى الأفراد المستثمرين بأن الاستحواذ على الأصول العقارية هو ملاذ آمن يمكن تحقيق مكاسب رأسمالية من خلاله. واستمر هذا الحال حتى باتت موازنات المصارف مشبعة بالتركّز في التمويل العقاري بما فيه من قروض متعثّرة ومشكوك في تحصيلها. ببساطة لم يعد القطاع المصرفي قادراً على دعم قفاعة السوق فانكشفت حقيقة أن الأسعار لا تمثّل القيمة الحقيقية.

إضافةً إلى ذلك، تبيّن أن مؤشّرات أخرى، مثل سعر صرف الليرة، لم تكن تعكس الحقيقة أيضاً. فبعد عقود من تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار عند مستوى وسطي 1507,5 ليرات وسطياً، تبيّن لاحقاً أن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية لا تساوي سعرها هذا أعلى بكثير. انكشاف هذه الحقائق أدّى إلى ضرب حالة الثقة عند الأفراد بالمعلومات المتوفرة. وما زاد من حدّة أزمة الثقة هو انكشاف حالة عدم تناسق المعلومات (information asymmetry) حتى بين مؤسّسات الدولة. فلا يزال هناك غموض كبير يكتنف قيمة العملات الأجنبية القابلة للاستعمال لدى مصرف لبنان. وهناك غموض مماثل في وضعية الذهب الذي يملكه لبنان، فليس من المعروف إذا كان مرهوناً أو يمكن استعادته من الخارج وما هي كمية الذهب الموضوعة في الخارج. عادةً في الأسواق المالية، يؤدي انكشاف عدم التناسق في المعلومات عند شركة معينة إلى الارتياب وإنعدام الثقة بها عند المستثمرين، فكيف إذا كانت هذه الشركة مؤسّسة رسمية مسؤولة عن النقد في البلد كله.

بالنسبة إلى العقود، فقد فشلت العقود على يد المصارف منفردة. فقد أدّت ممارسات المصارف في التعامل مع العملاء، إلى ضرب الثقة بالعقود التي أبرمتها معهم. ارتكز القطاع في هذه الممارسات على بنود كانت موجودة في عقود الديون إلا أنها لم تكن واضحة للأفراد، أو لم تكن مفهومة منهم نظراً إلى تعقيداتها. أحد هذه الأمثلة ربط معدلات الفوائد على الودائع بمعدلات الفائدة على سندات اليوروبوندز، أو إغراء الزبائن بفائدة أعلى مقابل موافقتهم على قبض ودائعهم سندات يوروبوندز عند الاستحقاق من دون أن يعلموا الفرق في المخاطر بين الوديعة والسند...

كذلك فشلت آلية القانون اللبناني؛ ففي الكثير من الأحيان لم يكن القانون موجوداً لضمان العدالة في التعاملات بين الأطراف. اليوم هناك آلاف القضايا العالقة في القضاء ضدّ المصارف. الناس بطالبون بمدّخراتهم الموجودة في المصارف وهذه الأخيرة تمتنع عن تسديدها، أو تتذرّع بتسديدها عبر شبكات مصرفية قيمتها مختلفة عن قيمة الوديعة بتاريخ إيداعها. عندما يصبح القضاء عاجزاً عن البتّ بالقضايا المرفوعة أمامه، يسقط حكم القانون ويحلّ بدلاً منه حكم المصرف. فالسلطات لم تستطع الاتفاق على إصدار قانون كابيتال كونترول، وهي ليست حالياً بهذا الوارد، وهو ما أتاح هروب كمية كبيرة من الدولارات إلى الخارج بعضها يعود إلى شخصيات سياسية محلية وخارجية، وبعضها يعود إلى المصارف أو إلى أصحابها أنفسهم، أو إلى كبار المودعين. وفي المقابل كان وصول صغار المودعين إلى حساباتهم أمراً ممنوعاً، بل فُرض على عدد كبير منهم الحصول على ودائعهم بالليرة اللبنانية وفق سعر صرف زاوح بين 3000 و3900 ليرة، علماً بأن سعر الصرف في السوق وصل إلى 10 آلاف ليرة مقابل الدولار الواحد.

> **الثقة ترتبط بالمساواة او بانعدامها في الداخل، إذ كلما زادت اللامساواة تراجع منسوب الثقة**

هكذا بدا واضحاً أن غياب القانون لعب دوراً أساسياً في فقدان ثقة الأفراد. ثمة مثال واضح على هذا الأمر، فالقانون نفسه (وليس غيابه) حال دون إتمام التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان.

في هذه الحال يتضح حجم المشكلة. هي ليست مشكلة تقنية فحسب، كما شرحتها تونكيس في تشريحها للأزمة المالية في عام 2008، بل هي مشكلة سياسية بنسبة أكبر. إذ أن كل الأمثلة فيها عقدة سياسية أساسية من غياب الكابيتال كونترول، وعدم المضي بالتدقيق الجنائي، وصولاً إلى تعاميم مصرف لبنان التي تنفرد بعملية تصحيح قائمة على تضخّم الأسعار وضخّ النقد في السوق، وتردّده في تقديم المعلومات بشأن احتياطاته بالعملات الأجنبية التي تمثّل جوهر الاستمرار في سياسة دعم السلع الأساسية وضمان تدفقها إلى السوق بوتيرة ملائمة.

27,4 %

هي نسبة التراجع في الإيرادات المحصّلة في الخزينة في نهاية تموز 2020 من ضمنها تراجع بنسبة 55.2% في ضريبة القيمة المضافة وبنسبة 33% في الرسوم الجمركية و20,5% في ضريبة الدخل

مؤشر

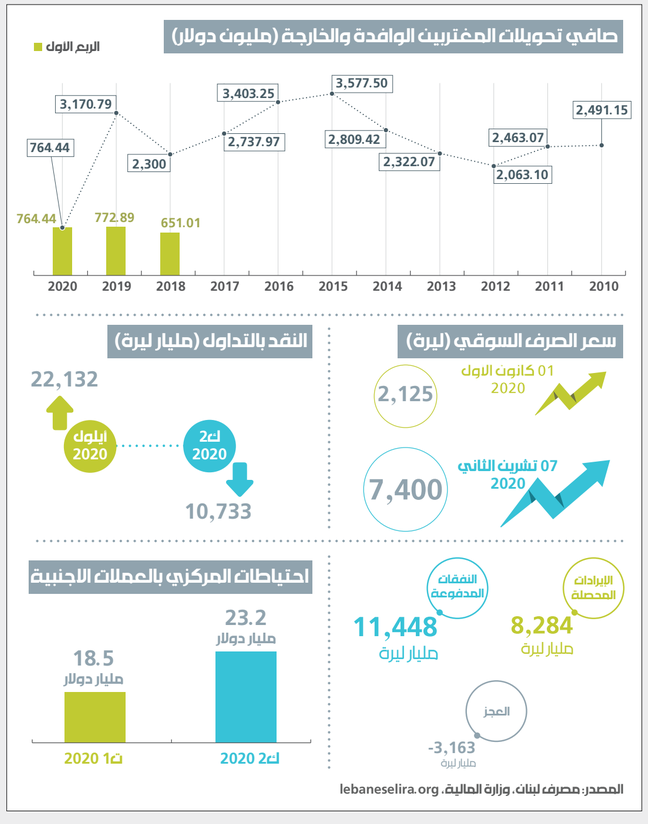

المصدر: مصرف لبنان، وزارة المالية، lebaneselira.org

إعادة إعمار وسط بيروت: الرهان المستحيل؟

على مدى العقد الأخير، أوغلت الحرب المدمّرة في سوريا، أوقعت ضحايا وأضراراً مادية هائلة في الكثير من المدن. مساراً أعاد فتح النقاش بين المختصّين والباحثين حول «إعادة إعمار المدن بعد الحروب أو الكوارث». هي إشكالية واجهها لبنان قبل أكثر من 30 سنة وانتهت بمشروع إعادة إعمار وسط بيروت ليصبح «مركزاً للأعمال» (Central District) بتخطيط وإشراف وتنفيذ شركة خاصّة. بدلاً من أن يعود إلى كونه «الوسط التجاري» (Down Town). فراغ وسط بيروت، لا يملؤه اليوم سوى أصوات المحتجّين في ظلّ شركة فشلت في مهمّة إعادة الإعمار الموكلة إليها منذ 26 سنة. هذا الأمر يثير القلق بعد انفجار مرفأ بيروت والأضرار التي لحقت بجزء من المدينة

مصباح رجب *

بعد الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت عصر 4 آب الماضي مخلّفاً أكثر من 200 ضحية وأضراراً جسيمة تقدّر بمئات ملايين الدولارات، عاد بقوّة موضوع «إعادة إعمار المدن بعد الحروب». هو في الأساس، لم يغب عن لبنان، بل كان محوراً شبه دائم للنقاش من أبرز محطاته المؤتمر الدولي في حزيران 2017 والذي نظّمه قسم التنظيم المديني في الجامعة اللبنانية بالتعاون مع جامعات ومراكز أبحاث أجنبية، بعنوان «تراث في حروب حول حوض البحر الأبيض المتوسط». في هذا المؤتمر قدّمت ورقة بحثية بعنوان «إعادة إعمار حلب القديمة. من قبل من؟ لمن؟ كيف؟ أي دروس تُستخلص من التجربة اللبنانية؟» ارتكزت إلى دراسة المخطّطات التي أُعدّت لوسط بيروت، وأبرزها مخطّط 1984 الذي أعدّته شركة «أوجيه»، و«مخطط 1977».

ثمة خلاصات غنيّة من هذا المؤتمر والمؤتمرات المماثلة (في 1997 نظّمت نقابة المهندسين في بيروت مؤتمراً دولياً بعنوان «إعادة إعمار المدن بعد الحروب» وتضمّن أوراقاً حول إعادة إعمار المدن في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ومدينتي بيروت وطرابلس في لبنان): إن نجاح هذا النوع من المشاريع يعتمد على مقاربات تكاملية تكون ثمرة توافق مجتمعيّ يضع في أولويّاته ترميم النسيج الاجتماعي وإعادة إطلاق العجلة الاقتصادية التي تصدّعت. لذا، من المهمّ في سياق النقاش القائم حالياً حول إعادة إعمار الدمار الناتج عن الانفجار المشؤوم، التذكير بأنه إلى جانب «المقاربة التكاملية»، فإنّ الحفاظ على التراث هو «مسألة إرادة سياسيّة تدفع نحو تطوير سياسات عامّة ملائمة وتعاون جميع الفاعلين المعنيين لتحقيقها» (نُشر للكاتب مقال سابق عن انفجار مرفأ بيروت والتراث العمراني في 12 تشرين الأول 2020 بعنوان «هل يمكن الحفاظ على تراث بيروت؟»). والأهم أن هناك تجربة حاضرة لقياس هذه المفاهيم: إعادة إعمار وسط بيروت انطلاقاً من المخطّطات التي أُعدّت له وكانت بمثابة رهان على عودة الحياة إليه. فعلى ماذا ارتكز مخطّط 1977 و1984؟ ما كان دور الوسط التجاري الذي دمّرته الحرب؟ لماذا تحوّل هذا المكان لاحقاً إلى فراغ مدينيّ؟ هل يُمكن استخلاص الدروس من محاولات إعادة إعماره، والرهان مجدّداً على دور له في المستقبل لإخراجه من الفراغ؟

«البلد» عشية الحرب الأهلية

بعد عقدين أو ثلاثة قد لا يبقى من يعمل من أجل «الوسط التجاري» لبيروت أو من يذكره. لقد توقّف قلب المكان عن الخفقان في منتصف السبعينيات ولم يعُد يؤدّي الدور المركزيّ الذي لعبه قبل الحرب. باختصار، كان «البلد» هو المساحة العامّة الرئيسية للبيروتيين، ومكان التسوّق والعمل والسكن والدراسة. كان النقطة المحوريّة لانطلاق ووصول آليات النقل المشترك المحلّية والمناطقية. وكانت الأحياء المحيطة مزدهرة بالنشاطات المرتبطة به. كان نموذجاً مصغّراً عن لبنان ومكان التقاء اللبنانيين. صحيح أن النموّ العمراني لبيروت أسهم في ظهور مناطق أعمال وتجارة أخرى في مطلع السبعينيات، إلّا أن وسط بيروت التجاري ظلّ حتى بداية الحرب الأهلية عام 1975 يلعب دور المكان الجامع والعصب الاقتصادي الرئيسي للبلاد. أدّى اندلاع الحرب وامتدادها بسرعة إلى وسط بيروت على مدى عقد ونصف، إلى تعطيل هذا الدور وتشتيت سكّانه ونشاطاته نهائياً.

مخطّط 1977

جرت المحاولة الأولى لإعادة إعمار وسط بيروت عام 1977 بعد سنتين من بداية الحرب بعد اعتقاد واسع بأنها شارفت على نهايتها. يومها لم تكن الأضرار التي أصابته، فادحة نسبيّاً. عُرف المشروع آنذاك، باسم «مخطط 1977»، وهو جاء بعد إنشاء مجلس الإنماء والإعمار ليحلّ محل وزارة التصميم ويكون الأداة التنفيذية للمشروع. ولأنّ المجلس كان في بداياته، أوكل المشروع إلى وزارة الأشغال العامة بإشراف المديرية العامة للتنظيم المدني وبلدية بيروت. وفي موازاة ذلك، وقّعت الحكومة اللبنانية اتّفاق تعاون مع الدولة الفرنسية للاستعانة بدعم تقنيّ في مجال إعادة إعمار لبنان. أدّت هذه الاتفاقية إلى تكليف «المحترف الباريسي للتنظيم المدني» إعداد تصميم توجيهي لوسط مدينة بيروت.

وبالفعل سُلّمت الدراسة إلى الحكومة اللبنانية في حزيران 1977 وطُعّمت عليها صفة «المحافظة». كان هدفها إصلاح ما خرّبته الحرب وإعادة أصحاب الحقوق إلى أرزاقهم. وقد استغلّ «المحترف الباريسي» هذه الفرصة لإدخال تحسينات في أماكن مختلفة من الوسط التجاري وإعطائه وجهاً جديداً. من هذه التحسينات: الكورنيش البحري، النفق تحت تلّة السراي، وخطّ المترو. بدورها سلّمت الحكومة اللبنانية الدراسة إلى بلدية بيروت بشخص المحافظ الذي أنشأ مكتباً فنّياً لذلك، واستعان بمكاتب دراسات خاصّة لإعداد التصميم التوجيهي النهائي. سُلّم هذا التصميم في نيسان 1978 وأتى مختلفاً بعض الشيء عن دراسة المحترف الباريسي، إذ إنّه ارتدى طابعاً حديثاً عوضاً عن الطابع المحافظ الذي اتّسمت به الدراسة السابقة.

1170
مليون دولار هي قيمة تخصيص 1630 عقارا في الوسط التجاري بمعدّل 1532 دولاراً للمتر المربع من الأرض التي كانت سعرها يُقدّر بنحو 3250 دولاراً وبمعدّل 100 دولار للمتر المربع من البناء الذي كانت تُقدّر قيمته بنحو 400 دولار
المصدر: أصحاب الحقوق

> **الهدف الحقيقي من إنشاء «سوليدير» المشروع كان خلق «مركز أعمال» (Central District) لا وسط تجاري (Down Town) لسكان العاصمة ومحيطها ما أسهم في تحويله إلى فراغ مديني**

من المهمّ الإشارة إلى أن الخطّة التنفيذية لهذا المخطط كرّست دور القطاع العام في تنفيذ المشروع من خلال إسناده إلى بلدية بيروت مع دعم الإدارات العامّة المعنيّة، واختيرت المؤسّسة العامة والشركة العقارية كأدوات تنفيذية للمشروع، أمّا القطاع الخاص فأوكل إليه تنفيذ الدراسات التفصيلية في الأحياء. لكن اندلاع المعارك مجدّداً في بيروت ومناطق أخرى من لبنان، جمّد تنفيذ هذا المخطط.

مخطّط «أوجيه»

بعد انتخاب أمين الجميّل رئيساً للجمهورية في عام 1983 وعودة الهدوء إلى البلاد، كلّفت المملكة العربية السعودية رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري برفع الأنقاض من شوارع العاصمة وضواحيها. أوعز هذا الأخير إلى شركته «سعودي أوجيه» لتنفيذ العمل. خلال أعمال رفع الأنقاض، تمنّى الرئيس الجميّل على رفيق الحريري إدخال وسط بيروت ضمن العملية، لكن الفريق الاستشاري للحريري استطاع إقناع الرئيس الجميّل بإجراء مسح شامل للوسط التجاري وتحديث مخطط 1977 لما لهذا المكان من بُعد تاريخي.

للقيام بهذا العمل، وقّعت شركة أوجيه (التي أصبحت محلياً أوجيه - لبنان) عقداً مع مجلس الإنماء والإعمار يتضمّن عدّة مهام منها تحديث مخطّط 1977. إلّا أن العمل الميداني الذي قام به الفريق الهندسي المسؤول عن المشروع بإدارة الدكتور شربل نحاس، أظهر أن هناك فرقاً واضحاً بين واقع الوسط التجاري عام 1977 وواقعه عام 1983. في عام 1977، كان الهدف منع عودة أصحاب الحقوق قبل انتهاء أعمال إعادة التأهيل. إلّا أنه بعد 1983 اعتاد اللبنانيون على العيش من دون وسط بيروت التجاري. فاستمرار الحرب وانقسام العاصمة إلى جزء شرقي، وآخر غربي، أدّى إلى ظهور أسواق تجارية في أحيائها السكنية وفي ضواحيها. وقد نتج من ذلك نقاش حول إعادة توحيد بيروت وإعادة خلق مركزية مدينية. واقترحت مقاربات عديدة تتناول الاقتصاد، وإعادة ترتيب الوسط وتنسيق أعمال البنى التحتية فيه.

وُجّهت الدراسات التفصيلية التي أعدتها شركة أوجيه – لبنان بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل حيّ في الوسط، كان الهدف منه، بالإضافة إلى اختبار التقنيات والمواد، إقناع أصحاب القرار باعتماد خيار إعادة إعمار وسط بيروت المقترح. إلّا أن عودة المعارك مجدّداً في شباط 1984، أوقفت المشروع وانتقل الفريق الهندسي المكلّف بهذه المهمّة إلى باريس لإنجاز مهام أخرى: تؤكّد ما تمّ إنجازه، إعداد ملف تنفيذيّ للمرحلة التمهيدية، وإعداد برنامج للهيكلية الإدارية.

في هذا الإطار، دفع الواقع العقاري والقانوني المعقّد للوسط التجاري إلى التفكير بآليات إعادة توزيع الحقوق العقارية. فتم اقتراح أداتين لذلك: المؤسسة العامة، وصندوق لإعادة توزيع الحقوق العقارية. كان الهدف البحث في عواقب عودة أصحاب الحقوق والمستخدمين إلى الوسط بعد إنجاز المشروع. وأخذ في الاعتبار إعادة بناء بعض العقارات بمعدّلات استثمار مختلفة، فضلاً عن تفتّت الملكية، وحقوق المستأجرين، وتغيّر القيمة العقارية بعد تطبيق معدلات الاستثمار الجديدة والمخالفات التي تمّت تسويتها سابقاً.

رفض رفيق الحريري هذه المقترحات «المعقّدة» وقرّر إنشاء شركة خاصة لإعادة إعمار وسط بيروت بعدما حُلّ الفريق الهندسي الذي أعدّ مخطط 1984، ودخل العمل السياسي عبر مشاركته في الاجتماعات الدولية المخصّصة لحلّ الأزمة اللبنانية كممثّل للمملكة العربية السعودية. ومع توقّف الحرب عام 1990 وتعيينه رئيساً للحكومة عام 1992، أعطى لنفسه الوسائل السياسية لتحقيق طموحاته فأنشأ «الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت» عام 1994، والتي عُرفت باسم شركة «سوليدير».

فراغ في المدينة

كانت الرؤية من خلال مشروع «الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت» خلق ديناميكية اقتصادية مركزية تنهض بالوسط ثم تمتدّ لاحقاً إلى جميع الأراضي اللبنانية في إطار خطّة للإنماء المتوازن. قضت خطّة النهوض بإنشاء شركة عقارية لتطوير البنى التحتية وترميم المباني التي تضرّرت وبناء أبنية جديدة، بالإضافة إلى خطة تسويقية لجذب المستثمرين العرب والأجانب. ورافق ذلك إعداد تصميم توجيهي عُدّل مرّات عدّة تحت ضغط الرأي العام اللبناني والدولي، إلّا أنه، رغم ذلك، أدّى إلى اختفاء الأسواق القديمة ومعظم الأبنية التقليدية وإبعاد أصحاب الحقوق. فالهدف الحقيقي من المشروع كان خلق «مركز أعمال» (Central District) لا وسط تجاري (Down Town) لسكان العاصمة ومحيطها. الحسابات والرهانات المحلّية والإقليمية والدولية في مشروع تطوير وسط بيروت لم تفلح بتحقيق الرؤية التي سبق ذكرها، بل أنتجت مشهديات متفرّقة ذكّرتنا بالأسواق الشعبية وكورنيش البحر قبل الحرب.

- ثانياً، القيام بخطوة جريئة تقضي بإعداد مخطّط تفصيلي لوسط بيروت والأحياء المحيطة به ليحلّ مكان مخطّط شركة «سوليدير»، ومكان قانون «حماية المناطق المتضررة بنتيجة الانفجار في مرفأ بيروت ودعم إعادة إعمارها» الذي صدر أخيراً مشوباً بعيوب كثيرة. يجب أن تصبح هذه الحماية دائمة بدلاً من مؤقتة. أمّا إعادة الحياة إلى الوسط، فيجب أن تُبنى على مقاربات واقعية تأخذ في الاعتبار المصلحة العامة، وتشجّع المنتديات الفكرية، والنقاشات في المساحات العامة، وتجعل هذه الأخيرة نواة إعادة توحيد اللبنانيين. هل هذا رهان مستحيلٌ أيضاً في ظلّ الطبقة الحاكمة حالياً؟

* معمار ومخطط مدن، أستاذ في الجامعة اللبنانية

استعمالات الاراضي في وسط بيروت عشية الحرب الاهلية

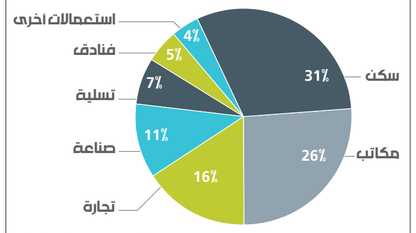

المرجع: استناداً الى إحصاءات وردت في: Angus Gavin - Ramez Maalouf (1996). Acadmey Editions .Beirut Reborn», p41»

الفرصة مؤاتية لإيجاد بديل من السيارة

علي الزين *

مع ارتفاع سعر صرف الدولار وتدهور القوّة الشرائية للداخيل، بدأت معاناة اللبنانيّين من غلاء أسعار الاستهلاك ومن ضمنها كلفة التنقّل التي تضاعفت منذ سنة إلى اليوم بعدما كانت تمثّل نحو 14% من مجمل إنفاق الأسر في لبنان. هذه الزيادة في الكلفة ظهرت مباشرة من خلال ارتفاع تسعيرات النقل، إلّا أنّها ظهرت بشكل غير مباشر في ارتفاع كلفة استعمال السيارة من خلال شراء كلفة قطع الغيار والصيانة.

ويُتوقّع أن تزداد هذه الكلفة أكثر، وربّما بشكل كارثي، ربطاً بما يتردّد عن توجّه قوى السلطة إلى رفع الدعم جزئياً أو كلياً عن أسعار المحروقات التي تُستورد بدولارات مدعومة السعر. وفي حال حصل ذلك، فإنّ كلفة التنقّل، وخصوصاً باستخدام السيارة، سوف تصبح أعلى بكثير، علماً بأن الاستمرار في استعمال السيارة بالنمط نفسه سوف يدفع إلى تقليص النفقات على حساب نفقات أخرى أساسية مثل الطعام والتعليم والصحة وغيرها، وهو أمر لا يسهل على المقيمين في لبنان التعامل معه (راجع المقال السابق في ملحق رأس المال: https://al-akhbar.com/Issues/293517).

إذاً، ما العمل؟ لا يمكن تفادي هذه المشكلة سوى عبر تغيير نمط تنقّلنا من خلال تقليص استعمال السيارة والاستعاضة عنها ببدائل ووسائط أخرى، كالتنقّل سيراً على الأقدام أو عبر استعمال الدراجة الهوائية أو النقل المشترك. لكن، هل هذه البدائل متاحة في لبنان؟

حالياً أكثر من نصف تنقّلاتنا اليومية في لبنان هي لمسافة لا تزيد على خمسة كيلومترات، والجزء الأكبر منها هو ضمن المدن وخصوصاً بيروت الكبرى. هذا العامل يجب أن يعزّز خيار التنقل الليّن أي مشياً على الأقدام أو على الدراجة الهوائية ذات الكلفة والأثر البيئي الهامشيّ جداً مقارنة بالسيارة. إلّا أنه رغم ذلك، تبقى اليوم أقل من 7% من تنقّلاتنا على الأقدام مع غياب شبه تام للتنقل عبر الدراجة الهوائية.

يثير هذا الوضع السؤال الآتي: هل من الممكن تغيير هذا الواقع؟ طبعاً هو أمر ممكن، لا بل إنّه واجب أيضاً. صحيح أن تعزيز النقل الليّن في لبنان يحتاج لقرارات شخصية بنيّة، لكن الأهم أنه يتطلّب خطوات جدية من البلديات والوزارات المعنيّة لتسهيله. المقصود بذلك، زيادة الأرصفة وإزالة التعدّيات عنها، إقامة خطوط عبور وإشارات للمشاة، تخصيص شوارع ومناطق للتنقّل الليّن.

أما في ما يخصّ الدراجة الهوائية نفسها، فإنه يجب ترسيم مسارات مخصّصة لها بأسرع ما يمكن (نستطيع الاستفادة من تجارب الكورونا «بيست» التي أقيمت في العديد من المدن حول العالم بهدف تشجيع استعمال الدراجة الهوائية خلال جائحة كورونا). كما يجب أيضاً إقامة محطات لتأجير الدراجات (تشاركية) بأسعار مخفضة في المدن.

من الجدير التنويه ببلدية جبيل التي أقامت إحدى هذه المحطّات (ربما الوحيدة في لبنان) التي لا تزال تعمل حالياً خلافاً لمحطة بلدية بيروت التي أقيمت في 2017 (في وسط المدينة) مع مسار قصير جداً سرعان ما اختفى. وفي استبيان أُجري في عام 2018، تبيّن أن نصف اللبنانيّين على استعداد لاستخدام الدراجة الهوائية في تنقلاتهم إذا تأمّنت البنى التحتية اللازمة. ومن ضمن هؤلاء ثلث التنقلات المقيّدة بين المنزل والعمل/الدراسة.

في الوضع الاقتصادي الحالي قد لا يكون شراء دراجة هوائية في متناول الجميع. لذا تجب الإشارة إلى أنّه مهما ارتفعت هذه الكلفة، فإنّ سعر شراء أو إصلاح دراجة هوائية يبقى قليلاً جداً مقارنة مع السيارة. لكن تستطيع الدولة أيضاً، وبهدف تسهيل انتشار هذه الوسيلة أن تقوم هي (عبر وزارة النقل أو البلديات) باستيراد دراجات هوائية وبيعها مباشرة للناس أو بإقرار دعم معيّن لكلفة شرائها (إعفاء من الجمرك، دعم مالي مباشر عبر قسائم...).

يُذكر أن هناك دراسة كاملة أُنجزت من أجل إنشاء خطوط التنقل اللين في بيروت منذ عام 2013، إلّا أنها للأسف لا تزال أسيرة الأدراج. ربما اليوم أكثر من أيّ وقت آخر، هو الوقت المناسب لإخراج هذه الدراسة والبدء بتطبيقها. خطوة كهذه تعدّ أساسية، كونها تشكّل حجر أساس لإرساء نظام نقل لين مدنيّ يخفف استعمال السيارة ويحول المدينة من حيّز عام مخصص للسيارة إلى حيّز عام مخصص للناس.

أمّا بخصوص النقل المشترك فإن الفانات، الباصات، والسرفيسات

> **نظام النقل الحالي يكلّفنا أكثر من نصف أوقات تنقّلاتنا في زحمة السير ويسبّب خسائر اقتصادية ومجتمعية تقدّر بنحو 7% من الناتج المحلي**

تغطّي اليوم 40% من تنقلاتنا اليومية المقيّدة، وربع تنقلاتنا غير المقيّدة كالتنقلات بهدف الاستهلاك، التنزه، الزيارات... في بلد صغير كلبنان وبوجود عرض نقل مشترك يفوق بكثير الطلب عليه، من البديهيّ أن يتحوّل هذا النوع من النقل إلى بديل فعّال للسيارة. صحيح أن جودة الخدمة ليست بأفضل حال، غير أن زيادة استعماله ستكون عاملاً محفّزاً للمنافسة ولتشجيع مقدّمي خدمات النقل المشترك على تحسين نوعيته وجذب الاستثمارات إليه.

وكما النقل الليّن، فإنّ زيادة استخدام النقل العام يحتاج إلى قرار شخصي باختياره، لكن يحتاج أساساً إلى اتخاذ إجراءات أساسية من قبل الوزارات والبلديات لتسهيله: دعم جزئي أو كلّي للمحروقات المستعملة في النقل المشترك، وقطع الغيار، ورسوم الميكانيك، بهدف تخفيف كلفته التشغيلية، وبالتالي خفض كلفة استخدامه (المراقبة والتدقيق عاملان أساسيان لتجنّب الفساد في توزيع هذا الدعم).

ويجب إقامة مواقف للنقل المشترك على الطرقات ضمن نطاق كل بلدية، لتكون نقاط انطلاق ووصول، كما يجب إقامة محطّات وقوف لتسهيل ركوب ونزول الركاب، وإجراء جردة فورية وسريعة لمركبات النقل المشترك ومشغّليها بهدف تصفية المركبات المخالفة والمساعدة في توزيع الطلب بطريقة أكثر تكافؤاً على كل المناطق بهدف كسر احتكار بيروت التي تستحوذ وحدها على 75% من عرض النقل المشترك في لبنان.

إن تطوير النقل العام في لبنان كفيلٌ بخفض نسبة استعمال السيارة بنحو 40% مقابل ازدياد نسبة استعمال النقل المشترك بأكثر من الضعف في التنقلات اليومية وأكثر من 50% في التنقلات غير المقيّدة.

إن تحفيز استعمال النقل المشترك بشكله الحالي ضروري، لكنه ليس حلاً مستداماً، إنما هو بديل آنيّ نستطيع الاستعانة به في انتظار إقامة نظام نقل عام مستدام مبني على شبكة قطار وباص تصل المدن ببعضها، وشبكتي باص وترامواي داخل المدن وخصوصاً بيروت. فمنذ انتهاء الحرب الأهلية، أُجري العديد من الدراسات لدرس إقامة شبكات نقل مشترك بمختلف المناطق، لكنها أيضاً بقيت أسيرة الأدراج.

من المفيد أيضاً، أن تترافق إجراءات تعزيز النقل الليّن والمشترك، بحملة دعائية توعوية تحفّز المقيمين على زيادة استخدام هذين النوعين من النقل عبر إظهار فوائدهما الشخصية، الصحية، المجتمعية، البيئية، وخصوصاً المالية والاقتصادية، مقابل التشجيع على خفض نسب استعمال السيارات الخاصة عبر تظهير كلفتها العالية.

بالإضافة إلى هذين الاقتراحين (النقل الليّن والمشترك)، يجب العمل على زيادة نسب إشغال المركبات عبر تحفيز التنقل التشاركي (استخدام السيارة من قبل عدّة أشخاص في آن معاً). حالياً، لا تتعدى نسبة إشغال السيارات الخاصة 1,5 راكب في التنقلات المقيّدة و2,6 في التنقلات غير المقيدة (نسبة الإشغال في مركبات النقل العام لا تتعدّى نصف قدرتها الاستيعابية). أيضاً، يمكن تعزيز النقل التشاركي عبر تحفيز الشركات (خصوصاً المتوسطة والكبرى) على اعتماد وسائل نقل تشاركية (باصات) لنقل موظفيها بين مساكنهم وأماكن العمل (شركة طيران الشرق الأوسط كانت لها تجربة في هذا المجال).

في كلّ الأحوال، إن أيّ قرار أو خطوة بهدف تحسين نظام النقل على المدى القصير أو الطويل، لا يمكن أن يمرّ عبر نفس المنظومة الطائفية الحالية التي أوصلتنا اليوم إلى الأزمات التي نعيشها والتي يعدّ من أبرزها نظام النقل السيئ الذي تهيمن عليه السيارة على تنقلاتنا، ولا يقدّم حلولاً لأزمات السير سوى عبر إقامة وتوسيع الطرقات المعبدة. فقد أصبح لدينا شبكة طرقات ذات كثافة تتخطّى شبكات طرق دول أكثر تطوراً كفرنسا والمانيا، لكن مع نوعية من الأسوأ في العالم. نظام النقل الحالي يكلّفنا أكثر من نصف أوقات تنقّلاتنا في زحمة السير ويسبّب خسائر اقتصادية ومجتمعيّة تقدر بنحو 7% من الناتج المحلي (2015) بين كلفة زحمة السير، التلوّث، السلامة المرورية، عدا عن قلة المساواة المجتمعية. لذا، فإنّ الحلول الآنية والمؤقتة المقترحة على المدى القصير أو الحلول المستدامة على المدى الطويل، تستلزم قبل أيّ شيء وجوب وجود دولة قوية وعادلة ذات رؤية واضحة لكلّ المواضيع التي تمسّ حياتنا اليومية وأبرزها النقل.

* باحث متخصّص في أنظمة النقل وعادات التنقل

قراءات

مقال

إسرائيل تهدّد السودان بالطحين
الأمن المائي الغذائي العربي في خطر

حسين رمال

الأخطار التي تهدّد بعض الأقطار العربية، لا تقتصر على التهديدات الإسرائيلية وحدها. ففيما تحوّل الصلح مع إسرائيل إلى لقاح جديد يحميها من «الخطر الإيراني»، تبيّن أن «جائحة» التطبيع اجتاحت عدداً منها ضمن أهداف متباينة لكلّ منها، من بينها سدّ فجوة الغذاء التي عجزت عن ردمها بواسطة مواردها وأراضيها. عملياً، إن حروب المياه التي شنّتها عليها دول الجوار، منعتها من تحقيق أمنها الغذائي. تركيا حبَسَت مياه دجلة والفرات عن بلدَين في المشرق العربي، وأثيوبيا أيضاً حبَسَت مياه النيل عن مصر والسودان «فابتلع» سدّ النهضة كلّ مياه النيل الأزرق. وسبق لإسرائيل أن أقدمت على سرقة مياه نهر الأردن منذ ستين عاماً.

على هذه الأنهر الأربعة حكايات تذكّر بالفتوحات العربية. فعلى نهر اليرموك، حقّقوا أولى انتصاراتهم في المشرق العربي وسلكوا الطريق نحو المغرب الأقصى في اتجاه معاكس لمجرى نهر النيل إلى أن بلغوا نهر الوادي الكبير على أبواب غرناطة. رغم ذلك، استولى على مياه دجلة والفرات معتدٍ من الشرق، بينما مياه النيل ردّها آخر في اتجاه الغرب. في الحالتين، ادّعى المعتدون على المياه أن بلد المنشأ أحقّ في استخدام مياه النهر، متناسين أن سكان ما بين النهرين أقاموا منذ 5 آلاف سنة أول سدّ على مستوى العالم، وأن هارون الرشيد أقام أول نظام ريّ متكامل قبل أكثر من 1400 عام. كما تُعدّ منشآت وادي النيل منشآت أول حضارة قامت في العالم على ضفاف نهر النيل، فيما كانت مصر الفراعنة تؤمّن القمح لكلّ بلدان الهلال الخصيب.

إنّ أزمة الغذاء في الوطن العربي لا يعود سببها إلى نقص المياه أو في الرقعة الزراعية المخصّصة لإنتاج الغذاء، كما يدّعي معظم الحكّام العرب. وصل الأمر ببلد كالسودان يملك مساحة من الأراضي الزراعية تفوق 12 ضعف مساحة لبنان، ونحو 8 أضعاف مساحة إسرائيل بالإضافة إلى ثروة مائية تُقدّر بأربعة أضعاف ما يملكه لبنان من مياه، و7 أضعاف ما تملكه إسرائيل، إمداده بالطحين أو انتظار «مكرمة» من دولة الإمارات قوامها 67 ألف طن من القمح.

لا يقتصر هذا النقص في إنتاج الغذاء على السودان وحده. بل يمتدّ إلى أقطار عربية أخرى تتوافر فيها كل عناصر الإنتاج لتحقيق أمنها الغذائي واكتفائها الذاتي؛ فلبنان الذي يعدّ «قصراً مائياً» بما لديه من ثروة مائية معتبرة تنساب بمعظمها إلى البحر عبر 12 نهراً دائم الجريان، أو تذهب خارج الحدود عبر ثلاثة أنهر، ولديه سهل داخليّ أطلق عليه ذات يوم اسم «إهراء روما»، تحوّل إلى بلد تابع للخارج في غذائه بنسبة 85% من حاجاته للرغيف، وبنسبة تفوق 87% من حاجاته للمنتجات الحيوانية من لحوم وحليب ومشتقاته.

> لبنان الذي لديه ثروة مائية تنساب بمعظمها إلى البحر عبر 12 نهراً او خارج الحدود. ولديه سهل داخليّ أطلق عليه ذات يوم اسم «إهراء روما»، تحوّل إلى بلد تابع للخارج في غذائه بنسبة 85٪ من حاجاته للرغيف، وما يفوق 87٪ من حاجاته للمنتجات الحيوانية من لحوم وحليب ومشتقاته

والعراق الذي يملك ثروة مائية تقدّر بضعفي ما تملكه مصر تقريباً، ويملك مساحات واسعة من الأراضي المروية التي تساوي مساحة الأراضي المروية في مصر، بات غير قادر على إشباع سكّانه الذين يقلّ عددهم عن 40% من سكان مصر. تاريخياً، وبالتحديد في العصر العباسي، كان العراق يأوي 30 مليون نسمة يأكلون مما تنتجه أرض العراق ويصدّرون الفائض إلى الخارج.

في المقابل، نرى مصر التي يشكّل سكّانها خُمس سكان العالم العربي، ومواردها المتوفرة لا تزيد عن موارد السودان وخصوصاً المياه والأراضي الزراعية، تتمكّن من توفير جزء كبير من حاجاتها للغذاء من إنتاجها المحلي. فهي مكتفية بالأرز والذرة والسكر والبطاطا. ويغطّي تصدير القطن الذي تنتجه ثمن القمح الذي تستورده من الخارج.

كما أن سوريا بقيت على مدار سنوات القرن العشرين، وقبلها أيضاً، قادرة على تحقيق أمنها الغذائي. خلال مواسم الإنتاج الجيدة، كانت تصدّر قمحها الشهير إلى لبنان وفرنسا. ورغم الحرب الكونية التي شُنّت عليها، في السنوات التسع الأخيرة، و«حصار قيصر» الظالم لها، والحرب المستعرة التي هجّرت نحو نصف سكانها ودمرت البنية التحتية فيها والمنشآت، بقيت محافظة على إنتاج ما يكفيها من غذاء.

إن هذا الواقع المؤلم الذي يحول بين بعض العرب، وبين قدرتهم على تحصيل غذائهم، لا يعود فقط، إلى التعدي على مياههم، أو إلى حروبهم السابقة مع إسرائيل. فرغم هذه الصعوبات، نفّذ عبد الناصر أعظم سدّ مائي في العالم بين حربَي 1967 - 1973. كذلك نفّذ حافظ الأسد سدّ الطبقة الذي تزيد سعته على 14 مليار متر مكعب من المياه في ظل حربَي 1967 - 1973، ونفّذ العراق سدّ القادسية (11 مليار متر مكعب) في ظل الحرب العراقية الإيرانية، وحروب الأكراد، كما نفّذت ليبيا مشروع السدّ الصناعي العظيم الذي نقل مياه حوض السرير من الصحراء الليبية مسافة 1000 كيلومتر، ووزّعها على مدن الشريط الساحلي الذي يزيد طوله على 1980 كلم، باستغلاله طفرة أسعار النفط في أواخر التسعينات.

إن الذي يحول الآن دون تحقيق المشاريع المائية العملاقة وتأمين الأمن الغذائي للشعوب العربية، يعود بالدرجة الأولى إلى عجز وعُقم الإدارات المشرفة على قطاع المياه حالياً.

هذه الإدارات المعيقة هي التي تسبّبت بتبديد المياه وتلوّثها. فحالة التسيّب والفلتان التي أصابت قطاع المياه في مختلف الأقطار العربية، لم تأتِ من الخارج، على قاعدة «أن وراء كلّ مشكلة مؤامرة»، بل من سوء الإدارة وغياب التخطيط.

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

قبل حلول جائحة «كورونا»، أصيبت معظم الإدارات المشرفة على قطاع المياه في الدول العربية بـ«جائحات» أخرى منها ظاهرة الغياب والتأخّر في تنفيذ المشاريع المائية، وكارثة التلوّث المريع للمياه. سنكتفي الآن باستعراض ما أصاب الإدارة المشرفة على قطاع المياه في لبنان، كمثل معبّر وصارخ عن بقية الإدارات العربية الفاسدة.

إن أخطر الجائحات التي عطّلت هذه الإدارات هي:

1- جائحة الغياب liabsenteisme

طاولت جائحة الغياب سلطة الوصاية على مصالح المياه الخمس وأعمال الصيانة فيها، وأجهزة الرقابة على المشاريع المائية (ري، ومياه شفة)، وذلك على امتداد سنوات الحرب الأهلية في لبنان، وما رافقها من حروب شنّتها إسرائيل على هذا البلد. رافقها كذلك، غياب الأجهزة الأمنية، وأجهزة الرقابة على المياه. فاستُبيحت المياه الجوفية، وأقدم الآف المخالفين على حفر الآبار العشوائية من دون الحصول على ترخيص من الجهات المعنية، وزُيّنت مداخل البنايات في بيروت بشعار «البناية مجهزة ببئر ارتوازية».

نتج عن هذا الاستثمار الجائر للآبار العشوائية، هبوط حاد في مستوى المياه في الخزان الجوفي، ودخول مياه البحر إليه. كما أدّى إلى تعطيل جميع عدادات المياه على المخارج في مشاريع الري، وعلى مداخل المنازل في بيروت وسائر المناطق السكنية. كلّ ذلك حصل في ظلّ غياب مراقبي المياه عن شبكات التوزيع في مشاريع الري، وعن شبكات مياه الشفة. كما وقع التعدّي على المنشآت المائية في ظلّ غياب الدولة وسيطرة قوى الأمر الواقع.

تكرّر المشهد نفسه في سوريا وفي العراق، وفي أكثر البلدان العربية الأخرى. فقد جرى حفر الآبار الجوفية في الغوطة والمرج بلا ترخيص، ما أدّى إلى هبوط مستوى المياه الجوفية بنسبة تتراوح بين 10 أمتار و30 متراً. كما احتل الإرهاب التكفيري سدّ الطبقة، وسدّي الموصل والقادسية. وفي ظلّه، غابت أجهزة الرقابة، وتخلّت عن القيام بدورها لوقف التعديات على المياه والأرض والمنشآت العامة الأخرى.

2- جائحة التأخير في تنفيذ المشاريع المائية الكبرى

عطّلت جائحة التأخير هذه، تنفيذ مشاريع الري واستثمار الأراضي المنتجة للغذاء. فتأخّر مشروع ريّ الجنوب (21 ألف هكتار)، ومشروع ريّ البقاع الجنوبي (21 ألف هكتار) نحو خمسين سنة وأكثر. وتأخّر أيضاً تنفيذ مشروع سدّ بسري نحو أربعين عاماً ما ألحق بسكان بيروت أضراراً جسيمة ليس أقلّها عطش مدينة بيروت التي تعوم على بحيرة مائيّة ضخمة وتصبّ عند مداخلها مياه أربعة أنهر في عرض البحر.

3- جائحة التلوث الشامل

أصابت جائحة التلوّث الشامل، بالدرجة الأولى، المياه (السطحية والجوفية). فالنفايات الصلبة تُرمى في مكبّات عشوائية نالت بيروت حصّتها منها بثلاثة مكبّات: النعامة، الكوستا برافا، وبرج حمود.

ومياه الصرف الصحي، تُطلق إلى البحر، أو مجاري الأنهر، أو مجاري السيول الشتوية. وكارثة الليطاني تقدّم نموذجاً صارخاً عن هذا التعدّي إذ تصبّ في مجراه مياه الصرف الصحي العائدة لـ48 قرية ومدينة في البقاع الغربي حتى باتت مياه الصرف الصحي تمثّل ربع سعة بحيرة القرعون (نحو 50 مليون متر مكعب).

فوق كلّ ذلك، هناك مئات المصانع والمعامل التي تطلق مخلّفاتها إلى النهر. منها معامل ألبان وأجبان، مسالخ، مداجن، مناديل ورقية، كونسروة، agro alimentaires، وغيرها.

هذا الانطباع لا يمنع توجيه التحيّة إلى الإدارة الحالية لمصلحة الليطاني لحملات التوعية والردع التي تقام بها، لكن الملوّث الأول المتمثّل بمياه الصرف الصحي ما زال يُطلق في البحيرة.

إن هزائم العرب المتلاحقة في حروبهم مع إسرائيل، قد تعود أسبابها إلى تشرذم سلطة القرار، وضعف السلاح والجاهزية، فما الذي يمنعهم من توجيه رؤوس أموالهم لتوظيفها في السودان ليملأ هذا الأخير إهراءاتهم بالقمح، ويزيّن مناسفهم بلحم الغنم؟

لعلهم تركوا هذه المهمّة لإسرائيل التي ستغزو قريباً، بالكيبوتزات والمشاف، حقول وادي النيل، لتمدّ العرب بالطحين. «هديتها» الأخيرة وصلت إلى السودان كـ«طعم» يحثّهم على التطبيع.

* مهندس زراعي

دراسة

هكذا أصبح العالم أكثر ثراء بـ«الطريقة الخطأ» *

أريك رينرت

لماذا يريد خبير اقتصادي دوليّ بارز مثل بول كروغمان، من جميع الطلاب الجامعيين في الولايات المتحدة أن يجفلوا عند ذكر مصطلح التنافسية؟ يبدو أن هذا المصطلح يثير فيه شيئاً أبعد من اللامبالاة. لماذا ردّ فعله القوي هذا؟ قد يكون السبب متّصلاً باستخدام هذا المصطلح في الخطاب العام، في أحيان كثيرة، بشكل غير نقديّ وغير معروف بشكل دقيق. أعتقد أن هناك أسباباً أعمق. إن فكرة رفع الأمّة إلى مستويات معيشة أعلى من خلال التنافسية – أي الانخراط في أنشطة ترفع مستويات المعيشة الوطنية أكثر من الأنشطة الأخرى - تتعارض بشكل مباشر مع الافتراضات والمعتقدات التي تشكّل أسس الصرح الاقتصادي النيوكلاسيكي. ليست هذه هي الطريقة التي يفترض أن يحصل من خلالها النموّ الاقتصادي في النموذج النيوكلاسيكي. ردّ الفعل القوي ضدّ هذا المصطلح مرتبط بوجود افتراضات ضمنية وراء فكرة «التنافسية» تتعارض مع جوهر هذا الفكر الاقتصادي. فبحسب الافتراضات النيوكلاسيكية التي تقول إن «الشركات التمثيلية» تعمل في ظلّ توافر المعلومات بشكل مثالي (كلّ المعلومات متوافرة للجميع)، ومن دون تأثيرات حجم الإنتاج (scale effect)، لا معنى لمصطلح التنافسية. من هنا تأتي وجهة نظر كروغمان عن أن فكرة «القطاع ذو القيمة العالية» سخيفة. فتنتج فكرة التنافسية عن عوامل افترض علم الاقتصاد النيوكلاسيكي أنها غير موجودة، لذلك يبدو المصطلح بلا معنى.

كل القطاعات ذات القيمة العالية والقدرة التنافسية تنبض بالحياة في عالم فيه عدم توافر للمعلومات بشكل كامل وضخامة في وفورات الحجم (economies of scale). وفورات الحجم هي في صميم المنافسة المعولمة. في الواقع، في ظلّ الافتراضات المعيارية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، يصعب العثور على أسباب لوجود الشركات على الإطلاق، ومنها الشركات العالمية. لذا، فإنه رغم الاستخدام الغامض والنمطي لمصطلح التنافسية، فإنّ الكلمة تحمل في طياتها جوهر الفهم البديهي الذي يتحدّى النموذج الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي العالمي.

إحدى المشكلات المهمّة التي تواجه النظرية الاقتصادية النمطية اليوم، هي أن الدول التي أصبحت غنية فعلت ذلك بطريقة خاطئة. ففي العالم النيوكلاسيكي، يُفترض أن تنتشر الثروة الإضافية الناتجة من خلال الأسعار المخفّضة. وفي عالم يتمتّع بتوافر مثالي للمعلومات لا وفورات حجم، لا يوجد مجال لتوزيع الثروة بأيّ طريقة أخرى. فالتكنولوجيا الجديدة التي تأتي على شكل إضافة لرأس المال لكلّ عامل، تزيد من ناتج الاقتصاد ، و - في ظلّ الافتراضات النمطية - ينتشر هذا عبر الاقتصاد العالمي على شكل أسعار مخفّضة. يذكر كلّ من ادم سميث ودفيد ريكاردو صراحةً أنّ انخفاض الأسعار هذا سيكون نتيجة للتقنيات المحسّنة. ومع تقدّم التكنولوجيا يُمكن لآليات التي تمنع معادلة العوامل والسعر (factor price equalization) من الحدوث في العالم، وتعطينا تلميحاً عن سبب اقتران العولمة المتزايدة بتفاوتات أكبر في الدخل. وداخل الاتّحاد الأوروبي، تم تأكيد هذا الاتجاه. ففي الوقت الحاضر يتلقى أكثر من 60% من مناطق الاتحاد الأوروبي الإعانات بسبب «التخلّف». يأتي هذا المبلغ بالإضافة إلى تأثيرات إعادة التوزيع الضخمة للميزانيات الاقتصادية الوطنية. ويبدو أن السعي وراء التنافسية يتطلّب تدفقات متزايدة من الأموال من أجل التماسك الاجتماعي. ففي الأصل كانت إحدى الحجج الرئيسية للسوق الأوروبية الداخلية هي جني وفورات الحجم. وبشكل متوقع يبدو أن هذا الأمر يؤدي إلى التركّز في الإنتاج، أي خلق مراكز اقتصادية أقلّ وأطراف أكثر، وبالتالي زيادة الحاجة إلى إعادة التوزيع.

> رغم الاستخدام الغامض والنمطيّ لمصطلح التنافسية فإنّ الكلمة تحمل في طياتها جوهر الفهم البديهي الذي يتحدّى النموذج الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي العالمي

وإذا تم الاحتفاظ بالثروة المتزايدة الناتجة من التكنولوجيا الجديدة في الدولة المنتجة، على شكل أجور وأرباح أعلى، فإنّ الأساس المنطقي لنظامنا الاقتصادي العالمي اليوم سيواجه تحدّياً خطيراً. ونظراً إلى أن التقدّم التكنولوجي في أيّ وقت يتم توزيعه بشكل غير متساوٍ بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فإنّ النتيجة المنطقية لذلك هي الحماية لمنتجات التقنية العالية المحلية التي نراها اليوم في الممارسات. فتحاول الدول اختيار الفائزين، أي تلك الأنشطة ذات الإمكانات الأعلى لزيادة الإنتاجية والمبيعات، على افتراض أن العوائد المتزايدة والمعلومات غير الكاملة ستؤدّي إلى استمرار «الربع الصناعي». ومن المحتمل أن الفوائد الريكاردية الثابتة من التجارة تفوقها تأثيرات «ربع الصناعة»، وذلك عن طريق زيادة العوائد مثلاً. ومن ناحية أخرى، إذا كان كلا الشريكين التجاريين يعملان في ظلّ عوائد متزايدة، فإنّ هذا سيشكل مرّة أخرى حجّة أقوى للتجارة الحرّة. ومع ذلك، من السهل جداً تصوّر المواقف التي لن تكون فيها التجارة الحرّة هي الحلّ المفضل.

تقترب التطوّرات الأخيرة للنظرية الاقتصادية السائدة - «نظرية النموّ الجديدة» و«نظرية التجارة الجديدة» - من فهم نفس العوامل التي نناقشها هنا لكن من زاوية مختلفة. بصفته أب «نظرية التجارة الجديدة»، قام كروغمان بإحياء مفهوم رئيسي من السياسة الاقتصادية الوطنية للقرن التاسع عشر - اقتصاديات الحجم. من وجهة نظري، إن النتائج التي توصّلت إليها هذه المدارس «الجديدة» متوافقة تماماً مع أفكار «القطاعات عالية القيمة» و«التنافسية». فإذا كان كروغمان يرى أن السعي وراء التنافسية والقطاعات عالية القيمة هو نتيجة للانتشار غير المتكافئ عبر صناعات اقتصاديات الحجم، والتغير التقني الداخلي، وبالتالي للتأثيرات الإيجابية لأزمة الهستيريا، فسيجد، في رأيي، أن كلاً من روبرت رايش، مدرسة التنافسية المنطقية، و«نظرية النموّ الجديد» و«نظرية التجارة الجديدة» يعالج بالفعل نفس القضايا. أحد العوائق التي تحول دون هذا التقارب النظري والتفاهم المتبادل هو أنه رغم اعتبار وفورات الحجم كعامل مهم في تحديد توزيع الدخل العالمي، يبدو أن كروغمان وغيره من «المنظرين التجاريين الجدد» يتجنّبون مواجهة العواقب العملية لنظرياتهم. ومن السهل أن نفهم تردّدهم. سيتطلّب دمج استنتاجات «نظرية التجارة الجديدة» إصلاحاً كاملاً لنظام التجارة العالمي يوضح العيوب بشكل مؤلم. وهو ما أشار إليه أحد الكتّاب الأميركيين بالـ(GATTism)». لكن نظراً إلى مشاكل العالم الثالث، والآن أيضاً التاكل السريع لمستويات المعيشة في العالم الثاني، لا يزال ملحّاً إجراء هذا الإصلاح الشامل.

انجل بوليغان ـ المكسيك

* هذا النصّ مقتطع من ورقة بحثيّة أعدّها الكاتب نُشرت على موقع www.networkideas.org في 4 تشرين الثاني الماضي بعنوان: «التنافسية وأسلافها - 500 عام من منظور وطني»

مقال

بؤس السياسة النقدية

الأمجد سلامة

ظهر إلى العلن، في الأسبوعين الماضيين، امتناع مصرف لبنان التعاون مع الشركة التي التزمت إجراء التدقيق الجنائي في حسابات المصرف، ما أثار مجدّداً الشكوك بأهلية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في الاستمرار بتولّي مسؤولياته. ورغم أنّ المسألة مطروحةٌ من زاوية قانونية تتعلّق بالتمرّد على السلطة الإجرائية، إلّا أن تجنّد الإعلام والقوى السياسية دفاعاً عنه، أعاد التذكير بالخطّ الأحمر المرسوم حول الحاكم. هذا «الفيتو» على إقالته كان فاعلاً خلال السنة الماضيّة وقد ظهر في أكثر من منعطف، خصوصاً عندما تبيّن أنّ الحلول والأدوات المالية المتوافرة في جعبته محدودة للغاية. أمّا الجبهة المناوئة له، فقد بدأت تكوّن تصوّراً يعيد سبب محدودية فاعليته إلى مزيج من المحدودية التقنية، والانخراط في اللعبة السياسية بعدما انحاز إلى طرف من طرفي النزاع وأظهر أن أولويته تأمين مصلحة أصحاب رؤوس الأموال.

بين الانحياز والمحدودية التقنية، يعدّ العامل التقني أساس المسألة التي يمكن تفنيدها من خلال شرح «قانون غودهارت» وانصياع سياسات لبنان المالية له منذ نحو ثلاثة عقود، علماً بأن حاكم مصرف لبنان انفرد برسم هذه السياسات منذ عام 2005 على الأقل.

قانون غودهات: المؤشّر والهدف

يشير قانون «غودهارت» إلى أنّه عندما يصبح المقياس، أو عامل القياس، هدفاً بحدّ ذاته، فإنّه لا يبقى عامل قياس جيد. وهذه المعادلة استخرجها عالمة الأنثروبولوجيا مارلين ستراثرن من نتائج أبحاث الاقتصادي البريطاني تشارلز غودهارت. دراسة هذا الأخير تمحورت حول القيود النقدية للجنيه الإسترليني بعد التوقف عن العمل باتفاق «بريتون وودز» الذي كان يربط سعر صرف العملات العالمية بالدولار المربوط بالذهب. فطوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1971، كان الجنيه الاسترليني مربوطاً بالدولار الأميركي. كان هذا الربط يسيطر على السياسات النقدية في إطار ضوابط واضحة. فمصارف المقاصة (التجارية) الرئيسية كانت خاضعة لضوابط مباشرة مختلفة تتحكّم بقدرتها على توسيع ميزانيتها عبر الإقراض. لكن عندما حرّرت الولايات المتحدة الدولار من الارتباط بالذهب، تم تعويم الجنيه الاسترليني من جانب واحد اعتباراً من عام 1972 بالتزامن مع ظهور حاجة لوجود بدائل من الدولار تكون بمثابة مرجعية معيارية اسمية لتوجيه السياسة النقدية في النظام الجديد.

في هذا الإطار، يستند غودهارت إلى خلاصة أبحاث صدرت عن البنك المركزي وأكاديميين استنتجوا أن هناك نمطاً مستقرّاً للطلب على الأموال في المملكة المتحدة. وبحسب الأدلّة الاقتصادية القياسية، تبيّن أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدّي إلى انخفاض وتيرة نموّ النقد. وبالتالي فإنّ من الممكن استخدام هذا النمط للسيطرة على النمو النقدي من خلال تحديد أسعار الفائدة قصيرة الأجل من دون اللجوء إلى تطبيق قيود كمية على عرض المال. هكذا بدا أن هناك معادلة للطلب على النقود من شأنها تأمين الفعالية في اختيار السياسات النقدية والقدرة على مراقبة نتائج الاختيارات، فضلاً عن إمكانية تحقيق المستوى «المناسب» من إجمالي النقد من خلال عمليات سوقية تهدف إلى تغيير مستوى أسعار الفائدة.

خلص غودهارت إلى أن هذه الاستنتاجات أسهمت في أن تصبح الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أبعد من تحديد سقوف مالية للمصارف، بل أن تتخطّاها لتشمل التحكّم بمعدّلات نموّ النقد. وبالتالي، يصبح التحكّم بأسعار الفائدة داخل نظام ماليّ تنافسيّ وحرّ هو أداة التحكّم الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. تطبيق هذه الآلية لم ينجح، بل انهار النموذج الذي استُخرجت منه هذه العلاقة بين الفائدة وعرض المال. تفسير غودهارت لهذا الانهيار، جاء جازماً بأن أيّ انتظام إحصائي مرصود سيميل إلى الانهيار بمجرد الضغط عليه بهدف تحويله إلى أداة للتحكّم (الانتظام الإحصائي هو مفهوم في الإحصاء ونظرية الاحتمالات يشير إلى أن الأحداث العشوائية تُظهر انتظاماً عند تكرارها مرّات كافية، أو أن الأحداث العشوائية المتشابهة بدرجة كافية تُظهر انتظاماً). بمعنى آخر، إن العلاقة المرصودة مسبقاً بين سعر الفائدة الاسمي، وبين كمية النقد، قد انهارت بمجرد أن تحوّل سعر الفائدة إلى آلية للتحكم بنموّ النقد. فرغم وجود «انتظام احصائي» ثابت بينهما خلال فترة معيّنة، إلّا أن هذه العلاقة تميل إلى الانهيار لأنها تتحوّل من كونها «نتيجة لاحقة» إلى «قاعدة مسبقة بهدف الرقابة والتحكم النقديّين». فكلما حاولت السلطات استغلال الانتظام الإحصائي، سيتغيّر نمط سلوك القطاع الخاص. لا شكّ بأنه يرصد هذا التحوّل ويصبح تعامله مع أدوات التحكّم بسلوك مختلف عن التعامل معه كمؤشّر. كذلك، فإنّ الأمر سينعكس على مجالات السياسة الأخرى داخل القطاع العام بما يزيد حدّة الانعكاس على القطاع الخاص. ففي النتيجة، تخلق السلطات توقعات تؤثّر في سلوك الأطراف الفاعلة في الأسواق.

بسبب شروحات غودهارت المتّصلة بمفاعيل إنهاء العمل ببريتون وودز، تطوّر دور المصارف المركزية منذ التسعينيات. ففي دراسة أعدّها أليك كريستال وبول ميزن بعنوان «قانون غودهارت»، يعتقد الباحثان، أن دور المصارف المركزية بات يتمحور حول إزالة الغموض من السياسات النقدية وتركيز التضخّم المستقبلي على الرقم المستهدف. فعلى سبيل المثال، بعدما كان التضخّم مؤشّراً أو عامل قياس ذا دلالات محدّدة تعكس منسوب عرض المال في الأسواق، أصبح هدفاً تسعى له المصارف المركزية اقتناعاً منها بأن «الانتظام الإحصائي» سيفرض التبعات المتوقّعة لتطوّر التضخم. هكذا تتحول المؤشّرات والأرقام القياسية إلى عناصر أساسية في صناعة السياسة النقدية، لكن هناك احتمال كبير بأن تفشل هذه السياسات قياساً إلى قانون غودهارت الذي يمكن تطبيقه على كل مجالات الاقتصاد، والاقتصاد القياسي، والنقد.

> تطبيق قانون غودهارت على لبنان يفسّر حصول الانهيار عندما يتحوّل تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار أو التلاعب بسعرها من مقياس يدلّ على صحّة الميزان الجاري من تصدير واستيراد للسلع والخدمات، إلى هدف قائم بذاته

الجهل بالخطأ

لبنان هو من أكثر البلدان التي يُطبّق على سياساتها النقدية «قانون غودهارت». فمنذ عام 1992 تمحورت السياسات النقدية حول هدف واحد: تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. يعدّ تثبيت سعر صرف وسطي على رقم 1507,5 ليرة للدولار الواحد بحلول كانون الأول 1997 أحد أهمّ مفاخر الحريرية السياسة. الرئيس الراحل رفيق الحريري بنى جزءاً كبيراً من برامجه الانتخابية والسياسية على هذا «الإنجاز»، الذي استمر عنصراً رئيسياً في شعارات وأدبيات الحريرية السياسية حتى الأمس القريب جداً.

لكن لماذا ينطبق قانون غودهارت على تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية؟ ببساطة الأمر، إن سعر الصرف عبارة عن مؤشر قياسي يدلّ على عدّة عوامل مثل حركة رأس المال في الأسواق المالية، صحّة الميزان التجاري، والسياسات الاقتصادية الكليّة. فلنأخذ مثلاً «الانتظام الإحصائي» في سعر العملة المحلية؛ إذا كان سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية مرتفعاً (الليرة قويّة) فهو يعبّر عن قدرة تصديرية أعلى وتدفّق أكبر لرؤوس الأموال نحو الداخل، أو فائض في الميزان التجاري الذي يغلب عليه تصدير السلع والخدمات أكثر من استيرادها. لكن في لبنان جرى تثبيت سعر الصرف على مستوى مرتفع مقابل الدولار قبل أن يصبح التثبيت هدفاً قائماً بذاته. في الواقع، تلجأ الحكومات إلى تثبيت سعر العملة المحلية أو التلاعب بسعرها في حالات محدودة ولمدّة زمنية محدودة كإجراء مؤقت يهدف إلى تضييق مجال الصدمات الاقتصادية، لا أن يكون بخلفية سياسية تهدف إلى تعزيز القدرة الاستهلاكية، كما حصل في لبنان. فقد استمرّ التثبيت لفترة زمنية طويلة اعتباراً من نهاية 1997 ولغاية نهاية 2019. هذا هو النهج الذي رسمته حكومة الحريري الأولى ثم استمرّ طوال السنوات اللاحقة بتفانٍ من السلطات المالية والنقدية (بما فيها المصرف المركزي وحاكمه) التي كانت جاهلة أو تجاهلت وجود قانون غودهارت.

في النتيجة، تحوّل سعر صرف الليرة اللبنانية المرتفع إلى هدف أسمى للسلطات المالية والنقدية اللبنانية، أما الميزان التجاري فكان يسجّل خسائر متواصلة فيما جاء تدفّق رؤوس الأموال إلى الداخل بكلفة مرتفعة جداً. بمعنى آخر، صار سعر الصرف مؤشر قياس سيئاً لا يعبّر عن واقع الحال، ولم يأخذ أي طرف سواء من القوى السياسية أو السلطات المالية أو النقدية لحظة لإعادة النظر في هذه السياسة الخاطئة. والأسوأ أنه لغاية اليوم، ما زال هناك الكثير من الآمال المعلّقة على عودة التثبيت وإن كان بسعر مختلف. هذه الظاهرة تسود بين صنّاع القرار الذين يلمّحون كل يوم إلى أن الهدف النهائي لمعالجة الانهيار الاقتصادي يجب أن يكون في إعادة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية على مستوى ما.

بمجرّد أن يكون في سدّة المسؤولية من يعتقد أن تحويل سعر الصرف من مقياس إلى هدف للسياسات الاقتصادية والنقدية، فهذا يعني أن الحاكم ما زال يتمتّع بصدقية تقنية عند السياسيين اللبنانيين، من دون إغفال الأسباب الطائفية والسياسية والماديّة لرسم الخطوط الحمراء حوله. لذا، لا يجب أن نستبعد بقاءه في سدّة المسؤولية في ظلّ جهل فاضح بالسياسات النقدية والاقتصادية عند قسم وازن ممن يزعمون أنهم صنّاع القرار.

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك